



برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية

الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن



التغيرات السكانية والهجرة الداخلية للسكان في لبنان

بيروت ٢٠٠٠

30
5
D



وزارة الشؤون الاجتماعية



UNFPA

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الإجتماعية

بالتعاون مع
صندوق الأمم المتحدة للسكان

برنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية

الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن

الجزء الرابع

التغيرات السكانية والهجرة الداخلية للسكان في لبنان

- ١- التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان د. علي فاعور
- ٢- النمو السكاني والحضري في لبنان د. عبد الله عطوي
- ٣- التنمية البشرية والتوزيعات السكانية د. علي الشامي

مراجعة: د. هاشم الحسيني

المحتويات

الصفحة

I تمهيد

١ التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان
الدكتور علي فاعور

٣٩ النمو السكاني والحضري في لبنان
الدكتور عبد الله عطوي

٨٨ التنمية البشرية والتوزيعات السكانية
الدكتور علي الشامي

تمهيد

يواجه لبنان حاليا تحديات النهوض بأوضاعه الإجتماعية والإقتصادية ووضع سياسات سكانية واستراتيجيات إنمائية تسهم في خلق التوازن بين الاحتياجات السكانية المتنامية والموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة. وقد قامت وزارة الشؤون الإجتماعية ضمن هذا المجال، وبدءا من العام ١٩٩٤ بإعداد وتنفيذ مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وقامت بمشاركة وزارة الصحة العامة في إعداد وتنفيذ مسح صحة الأم والطفل.

وقد قامت الوزارة بهذا العمل بسبب الحاجة الماسة إليه، وخاصة في فترة ما بعد الحرب، ولعدم توافر معطيات إحصائية أساسية حديثة في المجالات السكانية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها، حيث أن المعطيات المتوفرة في هذه المجالات كانت إما جزئية لا تغطي كامل المحافظات والأضية في لبنان، وإما قديمة نسبيا.

وقد هدف مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن أساسا إلى:

١- تحديد السمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية الأساسية للمجتمع اللبناني من خلال بحث ميداني على عينة من الأسر شملت حوالي خمسة وستين ألف أسرة معيشية، تمثل إحصائيا المجتمع اللبناني في كافة المحافظات والأضية. مع الإشارة تحديدا إلى أن المعطيات الإحصائية الخاصة بالسمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية هذه تشكل مرتكزا أساسيا لعمليات التخطيط والبرمجة في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وهي تخدم بالتالي كافة الوزارات والإدارات التي تحتاج خططها وبرامجها وأعمالها إلى معطيات إحصائية ديموغرافية أو تربوية أو اقتصادية أو مهنية أو اجتماعية.

٢- الإفادة من المعطيات الإحصائية للمشروع من أجل اقتراح وصياغة مجموعة من البرامج الاستراتيجية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني مع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المانحة، بهدف تعزيز ودعم خطط وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعمليات الاعمار في المجالين المادي والبشري في لبنان.

وكذلك قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بدءاً من العام ١٩٩٧ بإعداد مجموعة من الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن وغيرها من الدراسات الإحصائية المتوفرة بهدف التمهيد لوضع وثيقة وطنية للسياسة السكانية في لبنان يتيح برنامجها التنفيذي (والذي يتم إعداده وتنفيذه بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية الدائمة للسكان والوزارات والإدارات الرسمية والهيئات الأهلية والدولية المعنية)، بمعالجة الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تتجلى بوضوح من خلال نتائج الاستقصاءات والبحوث السكانية التي تم إنجازها خلال السنوات الأخيرة، بما فيها مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ومسح صحة الأم والطفل (عام ١٩٩٦)، ودراسة الأوضاع المعيشية للأسر ودراسة سوق العمل (عام ١٩٩٧)، وخارطة أحوال المعيشة (عام ١٩٩٨).

لقد سبق لوزارة الشؤون الاجتماعية أن قامت بنشر مطبوعات عدة تتعلق بنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، منها بشكل خاص:

١- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (كتاب في جزئين).

٢- الأطلس السكاني.

٣- خارطة أحوال المعيشة.

٤- البيانات الإفرادية Raw Data لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (على قرص مدجج CD).

والآن بسر وزارة الشؤون الاجتماعية أن تنشر، ضمن سلسلة متكاملة من ستة أجزاء، مجموعة من الكتب تتضمن الموضوعات والدراسات التحليلية التالية:

١- منهجية إعداد وتنفيذ مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

٢-١: التقديرات والتوقعات الديموغرافية.

٢-٢: تكوين العائلة والخصوبة والوفاة: المحددات والنتائج.

٣-١: السمات الأساسية للإقتصاد اللبناني.

٣-٢: الوضع التربوي في لبنان ومعالم السياسة التربوية فيه.

٣-٣: البعد البيئي لمسألة التنمية المستدامة في لبنان.

٤-١: التوزيعات السكانية والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان.

٤-٢: النمو السكاني والحضري في لبنان.

٤-٣: التنمية البشرية والتوزيعات السكانية.

٥-١: مظاهر التمايز بين الجنسين: ميادينه وخصائصه.

٥-٢: التمايز النوعي في قطاع التعليم في لبنان.

٥-٣: التمايز النوعي في مجال النشاط الاقتصادي في لبنان.

٦-١: مشكلات الأطفال والناشئة والشباب في لبنان.

٦-٢: المرأة المعيلة لأسرتها والأرامل اللواتي يرأسن أسرهن.

٦-٣: كبار السن في لبنان.

٦-٤: المعوقون في لبنان.

إن وزارة الشؤون الإجتماعية، وبمناسبة إصدار الدراسات التحليلية هذه، تعبر عن صادق شكرها لجميع الباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه الدراسات، ولصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعمه الفني والمالي الذي ساهم في إنجاز الدراسات التحليلية هذه.

بيروت في ٩/٨/٢٠٠٠

مدير عام وزارة الشؤون الإجتماعية

المنسق الوطني

لبرنامج الإستراتيجيات السكانية والتنمية

نعت كنعان

التوزيعات السكانية
والهجرة الداخلية والتحضر في لبنان

بحث من إعداد
الدكتور علي فاعور

المحتويات

مداخل عام

١ - تأثير الهجرة في التوزيعات السكانية:

- أ - توزيع المقيمين بحسب مكان قيد النفوس
- ب - توزيع المقيمين بحسب مكان الميلاد
- ج - توزيع المقيمين بحسب مكان الإقامة السابق

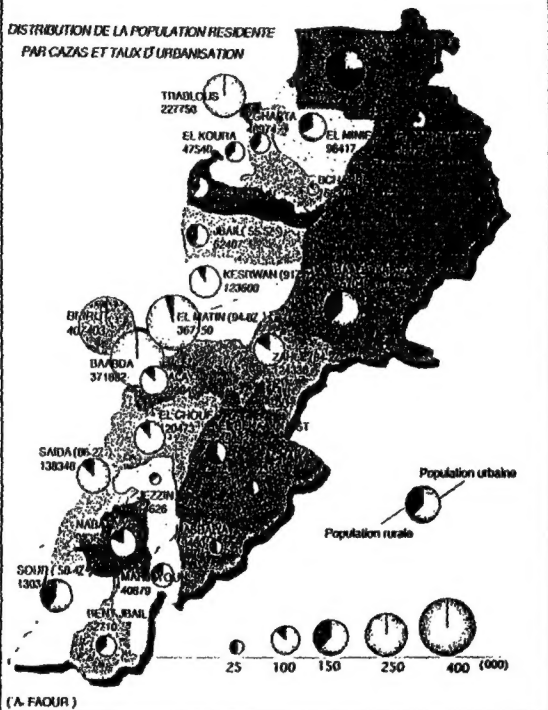
٢ - تيارات الهجرة الداخلية بين الأقطاب:

- أ - بحسب مكان الإقامة السابق
النزوح إلى بيروت وجبل لبنان
- ب - بحسب مكان الولادة
- ج - بحسب مكان سجل النفوس
- خلاصة عامة

٣ - خصائص الهجرة الداخلية:

- أ - الخصائص الديموغرافية والتركيب العمري
- ب - الحالة الزوجية
- ج - المستوى التعليمي
- د - ممارسة المهنة

DISTRIBUTION DE LA POPULATION RESIDENTE
PAR CAZAS ET TAUX D'URBANISATION



التوزيعات السكانية الهجرة الداخلية والتحصن في لبنان

منخل عام:

منذ أكثر من نصف قرن، وفي بداية عهد الاستقلال عام ١٩٤٣، كان عدد سكان لبنان يبلغ حوالي مليون نسمة، يعيش ٢٠% منهم في مدينة بيروت، وكانت نسبة سكان المدن تمثل أقل من ثلث مجمل السكان المقيمين في لبنان.

وفي عام ١٩٥٩، وبنتيجة دراسة بعثة إيرفرد ارتفع عدد السكان المقيمين إلى ١,٦٢٦,٠٠٠ نسمة، يقيم منهم حوالي ٤٥٠,٠٠٠ نسمة في بيروت وضواحيها.

وفي عام ١٩٧٠، وبنتيجة إحصاء بالعينة للقوى العاملة في لبنان، قدر عدد سكان لبنان المقيمين بحوالي ٢,١٢٦,٠٠٠ (باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المخيمات)، وقد بلغ عدد سكان بيروت الكبرى ٩٣٩ ألف نسمة تقريباً، أما نسبة سكان المدن فقد بلغت ٦٢% تقريباً.

أما المسح الأخير للسكان والمساكن للسدي أجرته وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان عام ١٩٩٥، فقد بين أن عدد السكان المقيمين في لبنان يبلغ ٣,١١١,٨٢٨ نسمة، منهم ١,١٢١,٥٥٤ ساكن في بيروت الكبرى (بينهم ٧١٤,١٥١ ساكن في ضواحي بيروت)، أما نسبة المدن فقد بلغت حوالي ٨٢% كما ارتفعت الكثافة العامة للسكان من ٢٠٤ في الكلم^١ عام ١٩٧٠ إلى ٢٩٨ نسمة عام ١٩٩٦.

وبرغم التفاوت الحاصل في التقديرات الإحصائية، فإن هذه الأرقام تبرز الستزايد الحاصل في عدد سكان المدن نتيجة كثافة موجات الهجرة الداخلية من الأرياف مما أسهم في ارتفاع معدلات التحضر، ثم للتزايد السكاني السريع في عدد سكان بيروت الكبرى التي باتت تضم وحدها اليوم وبحسب المسح المذكور حوالي ٣٦% من مجمل السكان المقيمين في لبنان.

وهكذا فقد أدت الهجرات الداخلية وخصوصاً النزوح الريفي إلى اختلال (بارز) في التوزيعات المكانية للسكان، حيث يوجد اليوم تفاوت شاسع في الكثافة السكانية بين المناطق مما أسهم في نمو المدن الكبرى، ففي حين تصل الكثافة السكانية إلى حوالي ٤٤ نسمة/كلم^٢ في قضاء راشيا، ثم إلى ٥٣ في الهرمل و٥٦ في جزين، ترتفع إلى ٢٢٦٣٣ في محافظة بيروت، و ٨٧٦٤ في قضاء طرابلس، و ١٣٦٠ في المتن، و ٢٠٠٠ تقريباً في بعبدا.

والبارز أن موجات الهجرة الريفية، تضاف إليها الهجرة من المدن الصغيرة والمتوسطة، هي التي أسهمت في نمو المدن الكبرى خصوصاً العاصمة بيروت التي تحولت مع ضواحيها الممتدة على الساحل إلى مجمعة عمرانية كبرى، كما تحولت المنطقة الساحلية (الواقعة على ارتفاع دون ٢٠٠م) والتي تمثل حوالي ١٠% من مساحة لبنان، إلى مراكز عمرانية كثيفة، تضم عدة مدن كبرى ابتداء من طرابلس في الشمال حتى مدينة صور في الجنوب، مما أدى إلى تقلص مساحات السهول الخصبة وتدهور الزراعة فيها، أمام الزحف العمراني المتواصل للمدن الساحلية التي تتابع توسعها باستقبال النازحين المهجرين من بعض المناطق كما هي الحال في المناطق الجنوبية المحتلة التي تضم ما يزيد على ٧٣ قرية ومدينة لا يسكنها اليوم سوى العدد القليل من سكانها، بحيث أن نسبة النزوح السكاني من مناطق الجنوب قد كانت تمثل ٢٧% من السكان عام ١٩٦٤ (وذلك وفق دراسة مصلحة النشاطات الإقليمية في وزارة للتصميم)، ثم ارتفعت النسبة إلى ٤٠% عام ١٩٧٢ (وفق دراسة منظمة الأغذية الدولية ومصلحة الليطاني)، ثم إلى ٦٢% عام ١٩٨٩ (فاعور ١٩٩٢، جغرافية التهجير).

إن دراسة للهجرات السكانية تعتبر اليوم المحور الأساسي في البحث حول قضايا السكان والتنمية في لبنان، بل إنها للمحور الرئيسي في وضع السياسات السكانية وإعادة تخطيط المناطق وتنظيم استعمالات الأراضي داخل لبنان.

١ - تأثير الهجرة في التوزيعات السكانية:

تتميز التوزيعات الجغرافية للسكان في لبنان بتأثيرها البارز على التنقلات الداخلية للمقيمين وموجات الهجرة التي تقلعت خلال الأحداث الأخيرة، مما أدى إلى بروز اختلالات واسعة ترافقت مع عمليات التهجير الواسعة التي حدثت في بعض المناطق.

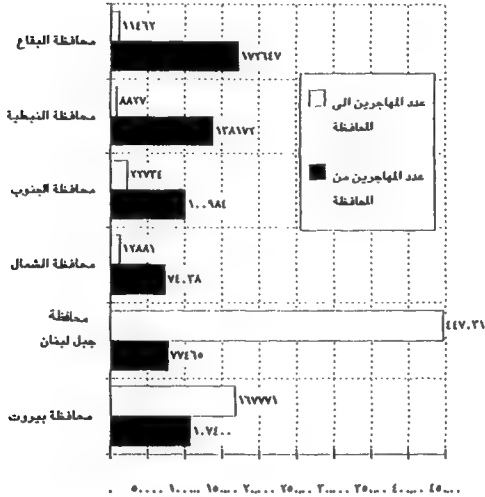
ويلاحظ في دراسة الهجرة الداخلية عدم توفر المعلومات وكذلك قلة الإحصاءات المتعلقة بأعداد النازحين وتوزيعاتهم بين المدن والأرياف، وهذا يعود لعدم توفر الدراسات المتخصصة بقضايا الهجرة ويؤكد الحاجة الماسة لإحصاءات شاملة تتناول أوضاع المهجرين.

من هنا، في رأينا، أهمية اعتماد نتائج مسح للمعطيات السكانية للسكان والمساكن المشار إليه، وذلك خلال التحركات السكانية بين مكان للسكن الحالي ثم مكان السكن السابق، ومكان الميلاد، وسجلات نفوس المقيمين.

أ - توزيع المقيمين بحسب مكان قيد النفوس:

يختلف توزيع المقيمين بحسب سجلات قيد النفوس، ويتبين من نتائج مسح المعطيات السكانية وفق إحصاء بالعينة للسكان والمساكن عام ١٩٩٦ أن غير اللبنانيين قد بلغ عددهم ١١٨٥٢٨ نسمة، وهم يمثلون ٢,٨% من مجموع المقيمين في لبنان البالغ عددهم ٣١١١٨٢٨ ساكناً. ويستنتج من قراءة البيانات الإحصائية وجود اختلافات كبيرة في هذه التوزيعات سواء بالنسبة للمحافظات أو على مستوى الأكضية.

الشكل (1) الهجرة الداخلية بين المحافظات وبموجب تغيير مكان سجل النفوس ومكان السكن الحالي



د. علي قاسم

عدد المهاجرين

بالنسبة للمحافظات: تأتي محافظة جبل لبنان في المقدمة بالنسبة لعدد المقيمين المسجلين في سجلات نفوس المحافظة وعددهم ٧٣٥٨١٨ مسكناً يمثلون ٢٣,٦% من مجموع المقيمين، تليها محافظة الشمال (٢٢,٨%)، ثم البقاع (١٧,٦%) والنبطية (١٠,٧%) والجنوب (١٠,٨%) وأخيراً محافظة بيروت التي تضم (١٠%) فقط من مجمل المقيمين موزعين حسب سجلات النفوس، بينما هي تأتي في المرتبة الثانية بالنسبة للمقيمين حالياً (١٣%) وذلك بعد محافظة جبل لبنان.

أما توزيع المسجلين في المحافظات حسب أماكن إقامتهم الحالية، فنجد أن ٦٦% من مجمل المسجلين في سجلات قيد محافظة بيروت يقيمون فيها حالياً، وذلك مقابل ٨٩,٥% بالنسبة لمحافظة جبل لبنان، و ٨٩,٦% لمحافظة الشمال، ثم ٦٩,٨% في محافظة الجنوب، وذلك مقابل ٥٢,٧% لمحافظة النبطية، و ٧٢,٥% لمحافظة البقاع.

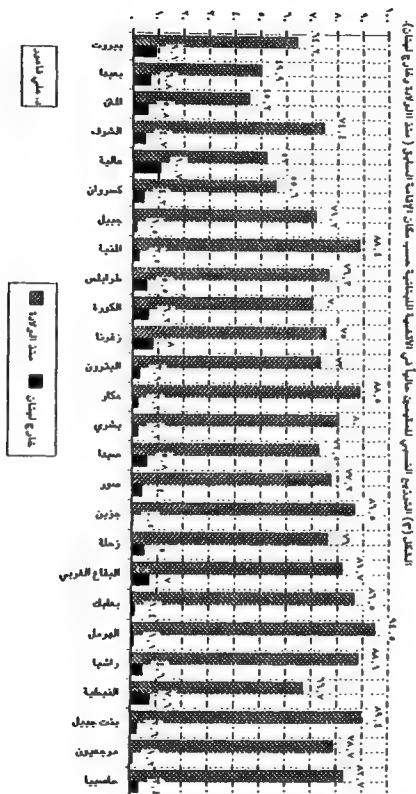
كذلك نجد أن حوالي نصف المسجلين في محافظة النبطية يقيمون خارجها ويتوزعون على محافظة جبل لبنان (٣٠%) ومحافظة بيروت (١٢%) والباقي على محافظتي الجنوب (٣,٣%) والبقاع (١,١%)، أما محافظة البقاع والتي يقيم فيها حوالي ثلاثة أرباع المسجلين، فنجد أن الباقي منهم يقيمون في محافظة جبل لبنان (٢١,٦%)، ثم محافظة بيروت (٣,٨%)، والجنوب (٢%) والنبطية (٢%). هذا التوزيع يبرز كثافة النزوح من محافظتي النبطية والبقاع نحو أفضية جبل لبنان، خصوصاً ضواحي بيروت التي باتت تمثل مركز استقطاب الوافدين من الأرياف والمدن على السواء.

ولو أجرينا مقارنة بين أعداد المقيمين حالياً والمسجلين في وثائق النفوس، لتبين لنا وجود تفاوت، بحيث تبدو النتيجة إيجابية في محافظتي جبل لبنان وبيروت وسلبية في بقية المحافظات التي يهاجر سكانها للعمل في الداخل والخارج.

ويلاحظ ارتفاع الفارق في محافظة جبل لبنان التي تضم حوالي ٢٣,٦% بحسب توزيعات المسجلين، بينما هي تضم ٣٦,٨% من مجمل سكان المقيمين في لبنان.

أما الفارق بالنسبة في محافظة بيروت فهو يتراوح بين ١٠% من السكان المسجلين، و ١٣% من مجمل المقيمين حالياً.

بينما تختلف المعادلة في محافظة النبطية التي يسكنها ٧,٦% من مجمل المقيمين في لبنان، وذلك في مقابل حول ١٢% من مجمل السكان المسجلين. ويبرز الاختلاف أيضاً في البقاع التي تضم ١٢,٩% من المقيمين و ١٦,٤% من المسجلين، وكذلك في الجنوب والشمال.



أما بالنسبة إلى الأفضية: فقد بلغ عدد النازحين حسب تغيير مكان سجل النفوس ١٩٨٣ ٩٣١ ساكناً، وهم مجمل الذين يقيمون خارج مكان قيد نفوسهم، ويمثل هذا العدد حوالي ثلث المقيمين في لبنان وهو يزيد على عدد النازحين بحسب تغيير مكان الميلاد (٧٢٤٧٣ نازحاً)، لو النازحين بحسب تغيير مكان السكن السابق (٥٣٦٩٢ نازحاً).

لكن البارز في هذه للتوزيعات هو وجود تفاوت شاسع في حجم النزوح بين الأفضية، وفق مؤشر قيد النفوس بحيث تبلغ نسبة المسجلين في قيد نفوس محافظة بيروت حوالي ٥١% من مجمل المقيمين (البالغ عددهم ٤٠٧٤٠٢ ساكناً)، وفي حين تخفض النسبة ذاتها إلى ٢٤% في قضاء بعيدا و ٣٦% في قضاء المتن، و ٥٦% في قضاء عاليه وكسروان، ترتفع إلى ٢٥% في أفضية عكار وبعبك وبشري و ٩٢% في الهرمل و ٩٣% في البقاع الغربي و ٩٤% في مرجعيون، و ٩٧% في أفضية جزين وحاصبيا وراشيا وبنيت جبيل.

ويستدل من هذا للتوزيع أن غالبية ساكني الأفضية الموزعين في الأطراف وللداخل هم من السكان المسجلين فيها، بينما تخفض النسبة ذاتها في أفضية جبل لبنان للقرية من بيروت، مثل بعيدا والمتن وعاليه والتي تمثل أماكن استقبال النازحين.

ب - توزيع المقيمين بحسب مكان الميلاد:

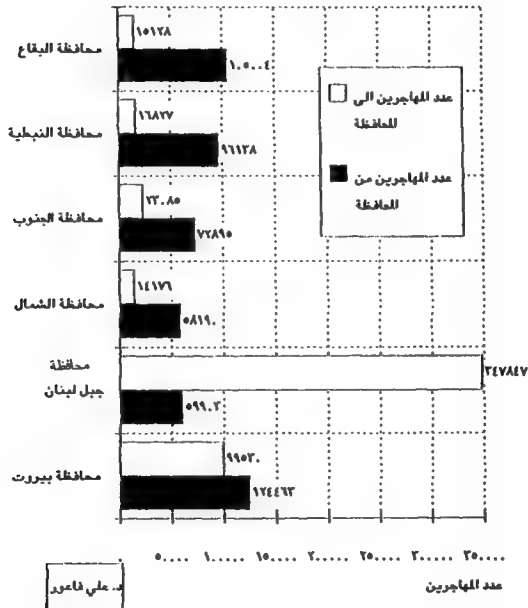
يعتبر مكان الميلاد من المؤشرات الهامة لقياس الحركات السكانية في الداخل، خصوصاً بين الريف والمدن الصغيرة، والمدن الكبيرة.

ويستنتج من البيانات الإحصائية وجود اختلافات واسعة بين مكان الميلاد ومكان الإقامة الحالية للسكان، حيث تبين التوزيعات السكانية أن حوالي ٥٠,٣% من المقيمين قد ولدوا خارج لبنان (وعددهم ١٦٤٩٥٦ نسمة)، أما أهم المتغيرات فهي الآتية:

بالنسبة للمحافظات: لو اعتمدنا مؤشر مكان الميلاد في توزيعات السكان المقيمين في لبنان لتبين لنا أن محافظة جبل لبنان تأتي في المقدمة حيث تبلغ نسبة المولودين فيها ٢٥,٣% من مجمل السكان المقيمين، تليها محافظة الشمال (٢٢,١%) ثم محافظة البقاع (١٥%) ومحافظة بيروت (١٢,٦%) ثم الجنوب (١٠,٣%) والنبطية (٩,٣%).

ومن مقارنة بين المقيمين في أماكن ولادتهم ومجموع المقيمين حالياً في كل محافظة، نجد أن حركة انتقال السكان تتم باتجاه محافظتي جبل لبنان وبيروت، وذلك كما يلي:

الشكل (٣) الهجرة الداخلية بين المحافظات وبحسب تليين مكان الولادة
ومكان السكن الحالي



**الجدول ١ : توزيع السكان المقيمين بحسب المحافظات ونسبة المولودين
إلى مجموع المقيمين في كل محافظة**

| المحافظة | مجموع السكان المقيمين حالياً | المقيمون في أماكن ولائهم | نسبة المولودين% |
|-----------|------------------------------|--------------------------|-----------------|
| بيروت | ٤٠٧٤٠٢ | ٢٦٨٩١٩ | ٦٦ |
| جبل لبنان | ١١٤٥٤٥٩ | ٧٢٧٦٣٨ | ٦٣,٥ |
| الشمال | ٦٧٠٦٠٩ | ٦٣٠٥٩٩ | ٩٤ |
| الجنوب | ٢٨٣٠٥٦ | ٢٤٦٨٤٣ | ٨٧,٢ |
| البقاع | ٣٩٩٨٨٩ | ٣٧٠٧٥٢ | ٩٢,٧ |
| النبطية | ٢٠٥٤١٠ | ١٨٤٥٣٠ | ٨٩,٨ |

والبارز في هذه التوزيعات أن ٣٦,٥% من المقيمين في محافظة جبل لبنان هم من غير المولودين فيها، بينما تصل النسبة ذاتها إلى ٣٤% في بيروت (حيث ترتفع نسبة المولودين خارج لبنان إلى ٩/٥% من مجمل المقيمين)، ثم ١٣% في الجنوب، و ١٠% في النبطية، و ٧% في البقاع، ثم ٦% في محافظة الشمال.

ويلاحظ في محافظة جبل لبنان أن غير المولودين فيها، هم فسي معظمهم من الوافدين من محافظتي الجنوب والنبطية (١٠,٣%) ثم بيروت (٩%) والبقاع (٦,٩%) ومن خارج لبنان (٦%).

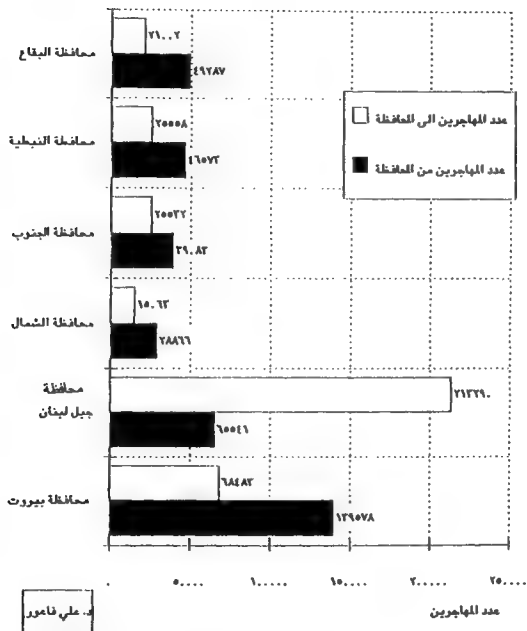
وفي المقابل يلاحظ وجود حركة انتقال للمولودين في محافظة جبل لبنان إلى بيروت (١٠% من المقيمين فيها) كما يتم تبادل سكاني بين محافظات الجنوب والنبطية والبقاع.

لما للمولودون في محافظة بيروت والمقيمون خارجها فقد انتقلوا إلى الضواحي الممتدة في لقصية جبل لبنان (٢٦% من مجمل المولودين في بيروت) والجنوب والنبطية (٣٠,٥%)، ومحافظة الشمال (١٠,١%) البقاع (٠,٧%) ويعتبر هذا الانتقال بمثابة حركة نزوح مضاد من محافظة بيروت باتجاه الضواحي في جبل لبنان، ثم للمدن المتوسطة في بقية المحافظات وكذلك باتجاه الأرياف.

وقد أسهمت الأحداث اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) وما رافقها من موجات تهجير إلى حدوث عملية انتقال واسعة للسكان من العاصمة بيروت وضواحيها إلى الأرياف والمدن في البقاع والشمال والجنوب.

ويبدو الأمر أكثر وضوحاً بالنسبة للتحركات السكانية على مستوى الأفضية - حيث يمكن تحديد أماكن النزوح وأماكن الاستقبال (راجع الجدول المرفق).

الشكل (ج) الهجرة الداخلية بين المحافظات وبحسب تغيير مكان السكن الحالي
والسابق



توزيع المقيمين بحسب مكان الإقامة السابق:

يمثل مكان السكن السابق بالمقارنة مع مكان الإقامة الحالي المؤشر الرئيسي فسي قياس معدلات الهجرة الداخلية بين المناطق وبين المدن والأرياف. ويتبين من نتائج مسح المعطيات الإحصائية، وبنسبة مقارنة بين مكان السكن السابق ومكان الإقامة الحالي، أن عدد النازحين في الداخل بين المحافظات قد بلغ ٣٦٨٩٢٨ ساكناً، ويرتفع هذا العدد لو أخذنا بالاعتبار التحركات السكانية على مستوى الأفضية بحيث يبلغ العدد ٥٣٣٦٩٩ ساكناً غيروا مساكنهم قبل ١/٧/١٩٩٠.

والبارز على مستوى المحافظات أن نسبة المقيمين سابقاً في بيروت تمثل ٧٤% من مجمل الساكنين حالياً، بينما تبلغ هذه النسبة ٧٥% في محافظة جبل لبنان، ثم ٩٤% في محافظة الشمال، و٨٦% في محافظة الجنوب، ثم ٨٣% في محافظة النبطية و٩١% في محافظة البقاع، بحيث ترتفع نسبة الذين غيروا سكنهم وانتقلوا إلى بيروت وجبل لبنان، بينما تبدو النسبة منخفضة بالنسبة للعائدين إلى محافظتي الشمال (٦%) والبقاع (٩%) ثم الجنوب (١٤%) والنبطية (١٧%)، وهي نسبة تبين أنه بالإمكان تشجيع هجرة العودة إلى المناطق في الجنوب والبقاع والشمال وذلك في حال اعتماد خطة تنمية شاملة وتطوير وسائل النقل السريعة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

هذه التوزيعات تبين أن تيارات الهجرة الداخلية تتجه نحو بيروت وجبل لبنان، بل إن محافظة جبل لبنان قد استقبلت وحدها حوالي ٢١٣٢٩٠ ساكناً يمثلون ٥٨% من مجموع المهاجرين بين المحافظات، وذلك مقابل ١٥٠٦٣ ساكناً انتقلوا إلى الشمال و٢٥٥٣٢٢ إلى الجنوب، و٢٥٥٥٨ إلى النبطية و٢١٠٠٢ إلى البقاع.

أما حركة النزوح من بيروت فقد شملت ١٣٩٥٧٨ ساكناً، انتقل حوالي ٧٥% منهم إلى الضواحي الممتدة في أفضية جبل لبنان والباقي إلى محافظتي الجنوب والنبطية (٢٠%) ثم الشمال والبقاع.

ويصل النازحون من بيروت إلى خارجها حوالي ٣٨% من مجمل حركة للهجرة بين المحافظات، وذلك مقابل ١٨% لمحافظة جبل لبنان و١٣% للنبطية و١٣% للبقاع و٨% للشمال و١٠% للجنوب.

ولو احسبنا معدل صافي الهجرة بالنسبة لكل محافظة (وبحسب تغيير مكان السكن فقط) لوجدنا أن محافظة جبل لبنان تريح حوالي ١٥٠ ألف ساكن جديد، هم حصيلة الفارق بين حركتي الاستقبال والمغادرة، بينما تخسر جميع المحافظات وبأحجام متفاوتة، إذ تخسر بيروت حوالي ٧١٠٩٥ ساكناً، تليها البقاع ٢٨٢٨٥ ساكناً، ثم النبطية ٢١٠١٥، ثم الشمال والجنوب.

٢ - تيارات الهجرة الداخلية بين الاقضية:

تشكل الهجرة الداخلية أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في التوزيعات السكانية، وهي تتصل اتصالاً وثيقاً بالتنمية وترتبط بأحوال المعيشة السائدة، بل إن خريطة التوزيع الجغرافي للسكان قد تأثرت بشكل بارز باختلاف تيارات النزوح والهجرة الداخلية التي أدت إلى اكتظاظ مكثفي حاد في بيروت وضواحيها، بالإضافة إلى نشوء تجمعات عمرانية واسعة ناجمة عن توسع المدن الكبرى في الساحل مثل طرابلس في الشمال، وصيدا وصوبر في الجنوب، بحيث أن نسبة المقيمين في المنطقة الساحلية الواقعة دون ارتفاع ٢٠٠ متراً، تبلغ حوالي ٦٠% من مجمل سكان لبنان، بينما ينتشر الباقي بين الهضاب والمسهول والمنطقة الجبلية المتوسطة الارتفاع.

ويستدل من التوزيعات السكانية وبحسب تغيير مكان الإقامة السابق أن مدينة بيروت الكبرى تضم حوالي ٣٦% من مجمل المقيمين في لبنان، كما أن اقصية محافظة جبل لبنان وهي الأولى من حيث عدد النازحين إليها، قد استقبلت مجتمعة ٣٢٢٢١٣ ساكناً جديداً يمثلون أكثر من ٧٠% من حركة الهجرة الداخلية بين الاقضية.

ويتبين من قراءة خريطة الهجرة الداخلية وجود تفاوت واسع بين مناطق الاستقبال ومناطق النزوح، سواء من حيث كافة التحركات أو اتجاهات النازحين.

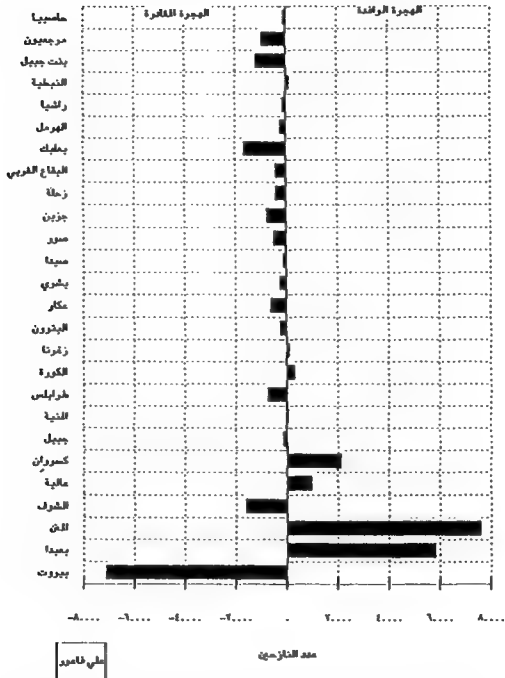
كما يزداد الاختلاف وفق المؤشرات المعتمدة كأسس لتحديد أماكن الانتقال سواء بالنسبة لتغيير المسكن أو مكان الولادة أو مكان سجل النفوس، وذلك كما يأتي:

| حركة الهجرة الداخلية | | نزوح بين المحافظات | | نزوح بين الاقضية | |
|----------------------------------|--|--------------------|--------|------------------|--------|
| | | نسبة % | عدد | نسبة % | عدد |
| خارج مكان الإقامة (السكن السابق) | | ١٢ | ٣٦٨٩٢٨ | ١٧ | ٥٣٣٦٩٨ |
| خارج مكان الولادة | | ١٧ | ٥١٦٥٩٣ | ٢٣ | ٧٢٢٤٧٠ |
| خارج مكان سجل النفوس | | ٢٢ | ٦٧٠٧٠٦ | ٣٠ | ٩٣١٩٨٩ |

هكذا يبرز التفاوت بالنسبة لكثافة تيارات الهجرة الداخلية التي تتزايد وفق حركة الانتقال بين الاقضية وهذه الحركة الظاهرة تبدو مرتبطة بأحوال المعيشة السائدة بين المناطق، وهي لا تعبر عن حجم حركة النزوح الداخلي المتزايدة بين القرى والمدن داخل القضاء الواحد والتي لا تتضمنها الأرقام الواردة أعلاه، بحيث أنها لا تعطي صورة واضحة عن الأعداد الحقيقية للنازحين بين القرى والمدن.

لكن خطوط الهجرة تبدو واضحة المسالك من حيث الاتجاهات الرئيسية لتيارات النزوح التي نتجها نحو المدن الكبرى خصوصاً في محافظتي جبل لبنان وبيروت، وذلك مع متغيرات بارزة حسب مكان السكن السابق أو مكان الولادة أو مكان سجل النفوس.

الشكل (٥) الهجرة المكانية بين الأنظمة بحسب تغيير مكان السكن السابق.



١ - بحسب مكان الإقامة السابق:

هناك ثمانية أفضية تزداد نسبة المهاجرين للإقامة فيها بالمقارنة مع نسبة المغادرين، ويبرز في المقدمة قضاء المتن حيث ترتفع فيه معدل الهجرة للصافية بحيث تبلغ نسبة الوافدين إليه ٧٤ % مقابل ٢٦ % للمغادرين، وغالبية الوافدين هم من المسيحيين الذين تهجروا من قرى الجبل في قضاءي الشوف وعاليه، يليه وفق حجم للهجرة الصافية قضاء كسروان حيث تصل نسبة الوافدين إليه إلى ٧١ % مقابل ٢٩ % للمغادرين إلى أفضية أخرى، ثم قضاء بعيدا (نسبة لوافدين ٦٨ %) وعاليه (٦٠ %) وزغرنا (٥٥ %) والمنية (٥٣ %) والنبطية (٥٢ %) بينما تتعادل تقريباً حركة الوافدين (٤٩ %) مع المغادرين في قضاء صيدا، وذلك نتيجة تهجر بعض القرى في شرقي صيدا والتي غادرها سكانها إلى المتن وكسروان. وفي مقابل تزايد عدد الوافدين إلى الأفضية المذكورة أعلاه، ترتفع حركة للنزوح من جزين وبننت جبيل ومرجعيون والبقاع الغربي وهي أفضية تقع في معظمها تحت الاحتلال الإسرائيلي، تضاف إليها أفضية أخرى واقعة في مناطق بعيدة مثل الهرمل وبعبك.

النزوح إلى بيروت وجبل لبنان:

يستدل من اتجاه تيارات الهجرة الداخلية وجود اختلافات بارزة بين النازحين سواء بالنسبة لمراكز الاستقبال أو المغادرة أو حتى بالنسبة لأعداد النازحين وخصائصهم العمرية والاجتماعية والاقتصادية.

١ - للنزوح بحسب تغيير مكان السكن السابق:

بلغ عدد النازحين من بيروت ١٣٩٥٧٥ ساكناً وذلك بحسب تغيير مكان السكن السابق (قبل ١٩٩٠/٧/١) وقد اتجه حوالي ٧٥ % منهم (١٠٤٠٦٧ ساكناً) للإقامة في ضواحي بيروت المتداخلة في أفضية جبل لبنان، وقد توزع هؤلاء بين بلدات بعيدا التي استقبلت ٨٣ % منهم، ثم المتن ٢٧ %، عاليه ١٥ %، كسروان ٨ % والشوف ٩ %.

بينما بالمقابل فإن حركة الهجرة الوافدة إلى بيروت قد شملت ٦٨٤٨٣ ساكناً،
جاءوا بنسبة:

٥٦ % من القضية جبل لبنان (بعيدا ٢٠ % من المتن ١٢ %، الشوف ١٠ %، عاليه ٩ %، كسرون ٣ %).

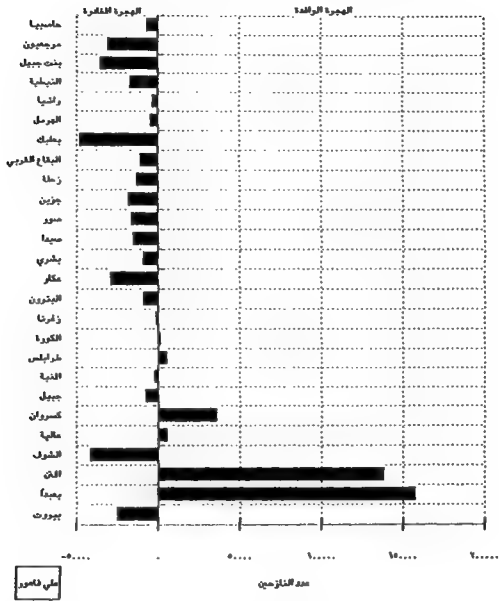
ثم ١٦ % من محافظة النبطية (مرجعون ٥ %، النبطية ٥ % و بنت جبيل ٤ %).

و ١٢ % من محافظة الجنوب (صيدا ٦ % صور ٣ % و جزين ٣ %) أما
الوافدون من البقاع فقد بلغت نسبتهم ٩ %.

(بعلبك ٣ % ، زحلة ٣ %).

ثم ٧ % من محافظة الشمال (طرابلس ٣ %).

الشكل (٦) الهجرة السككية بين الأكنية بحسب تجميع مكان الميلاد



نستنتج أن القضية جبل لبنان (بعيدا، المتن، الشوف، عاليه ...) هي المصدر الرئيسي لحركة النزوح إلى بيروت تليها القضية الجنوب والنبطية وتسمم مجتمعة بـ ٢٨% من النازحين إلى محافظة بيروت.

بلغ عدد النازحين إلى القضية جبل لبنان ٣٢٣٢١٣ نازحاً، أقام معظمهم في ضواحي بيروت الكبرى، مما يجعل من الصعب فصل بيروت كمحافظة إدارية عن محيطها وضواحيها التي أصبحت متداخلة معها خصوصاً في قضية بعيدا والمتن وعاليه، وهكذا فقد استقبلت بيروت وجبل لبنان مجتمعين حوالي ثلاثة أرباع حركة النازحين بين القضية (٣٩١٦٩٦ نازحاً) ففي حين استقبلت بيروت ١٧% منهم، بلغت النسبة ٣٠% في المتن (١١٦٨٤١ نازحاً) و ٢٩% في بعيدا (١١٢٠٣١ نازحاً) و ٩% في كسروان و ٨% في عاليه

٢ - النزوح بحسب مكان الولادة:

يتبين من التوزيعات أن سنة القضية فقط هي المستفيدة من حركة الانتقال، ويأتي قضاء المتن في المقدمة حيث تبلغ نسبة الوافدين إليه ٨٦% من مجمل الحركة السكانية (في الدخول والخروج) (بينما تمثل الهجرة المغادرة إلى خارج مكان الولادة ١٤% فقط)، يليه قضاء بعيدا (٨٢%) ثم قضاء كسروان (٧٨%) وعاليه وطرابلس (٥٥% لكل منها) ثم الكورة (٥٣%) بينما تتخفّض النسبة ذاتها إلى ٤٤% في بيروت و ٧% في جزين، وتصل حتى ٥% في بنت جبيل، و ٩% في مرجعيون، تليها القضية حاصبيا والبقاع الغربي وعكار، وهي القضية التي تتعرض لخسارة سكانها ومواردها البشرية النازحة إلى ضواحي بيروت والقضية في محافظة جبل لبنان.

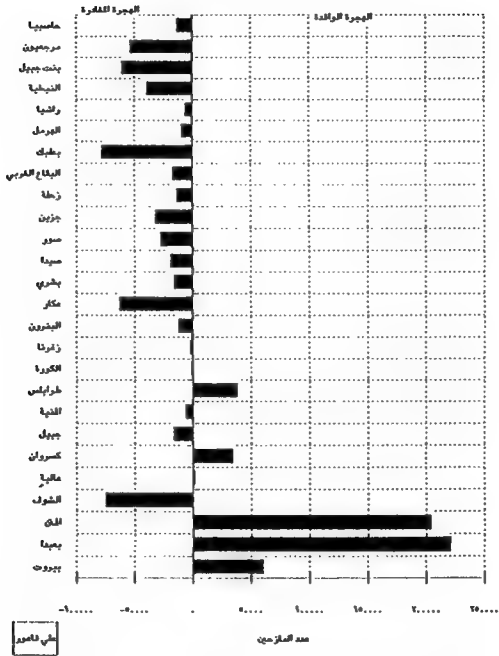
٣ - النزوح بحسب مكان سجل النفوس:

يتبين من التوزيعات المتعلقة بوثائق قيد النفوس ومن خلال مقارنة بين حركتي الاستقبال والمغادرة، أن محافظة بيروت تريح بنسبة ٦١% (مقابل ٣٩% للمغادرين من بيروت)، أما على صعيد القضية فالبارز أن قضاء المتن يأتي في المقدمة حيث تمثل نسبة المهاجرين إليه ٩٢% من مجمل حركة الهجرة القائمة والمغادرة، يليه قضاء بعيدا (٨٥%) ثم طرابلس (٧٦%) وكسروان (٧٤%) وعاليه (٥١%) أي أن خمسة القضية

فقط (بالإضافة إلى محافظة بيروت) تمثل مكان استقبال النازحين الذين غيروا مكان إقامتهم وفق سجلات قيد النفوس.

هذا بينما تبدو للصورة مختلفة في بقية الأفضية حيث يبرز الاستنزاف في الأفضية بنت جبيل وجزين ورشيا نتيجة ارتفاع نسبة النازحين إلى حوالي ٩٩ % مقابل واحد بالمائة فقط للوافدين تليها أفضية حاصبيا (نسبة النازحين ٩٧ %) ومرجعيون وعكار وبشري (حيث تصل نسبة النازحين من كل منها إلى ٩٦ %) (مقابل ٤ % للوافدين إليها) ثم قضاء بعلبك (نسبة النازحين ٩٥ %) ثم البقاع (٩٠ %) والشوف (٨٩ %) والنبطية (٨٣ %) والهرمل وصور (٨١ %) لكل منهما.

الشكل (٧) الهجرة السكانية بين الأقسام بحسب مكان قيد النافوس.



النزوح بين المدن والريف :

تتصدر الحركة السكانية في ضواحي بيروت (في عملية الدخول والخروج)، مع بروز ظاهرة النزوح خارج العاصمة للإقامة في أماكن سكنية في الضواحي الجبلية، بينما أخذت العاصمة تتحول تدريجياً إلى أسواق وشوارع تجارية، تشتد فيها حركة الاكتظاظ والمرور خلال النهار.

أما توزيع النازحين من بيروت بين المدن والريف فيلاحظ أن القلة منهم (١٢١٠٨) ساكنين فقط) تنجّه نحو المناطق الريفية في الشوف وصور والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل، بينما تنجّه غالبيتهم نحو أفضية بعبداء والمثمن وكسروان وعاليه...

أما بحسب توزيع السكان المقيمين، فيلاحظ أن حركة النزوح السكاني تنحصر بين المدن التي تضم حوالي ٨١% من مجمل السكان المقيمين في لبنان وذلك مقابل ١٩% للسكان في الأرياف، ولو اعتمدنا مؤشر تغيير مكان المسكن لتحديد تيارات النزوح لتبين لنا أن حركة النزوح إلى المناطق الحضرية قد استقطبت حوالي ٩١%، وأن الريف قد استوعب ٩% فقط من هذه الحركة. هذا مع وجود اختلافات كبيرة بين الأفضية، ففي حين تتميز حركة النزوح إلى المناطق الحضرية بأنها تتم بين المدن، وأن معظم تيارات النزوح تتحرك في محيط بيروت الكبرى، نجد أن حوالي ربع النازحين إلى الأرياف كانوا في بيروت، كما أن ١٢% هم من طرابلس، و ٩% من قضاء بعبداء، و ٦% من زحلة...

| النسبة % | عدد النازحين | تيارات النزوح بين الأفضية |
|----------|--------------|----------------------------|
| ٩١ | ٤٨٤,١٥٠ | النزوح إلى المناطق الحضرية |
| ٠٩ | ٤٩,٥٤٩ | النزوح إلى المناطق الريفية |
| ١٠٠ | ٥٣٣,٦٩٩ | مجموع النازحين بين الأفضية |

خلاصة:

نستنتج أن التوزيعات السكانية الحالية وبحسب الأفضية والمحافظات قد تأثرت بالتحركات السكانية الحاصلة بين أماكن للنزوح وأماكن الاستقبال، وبرغم اختلاف كثافة موجات الهجرة بين المناطق. لكن للثابت أنها هجرة داخلية نحو المدن وبشكل خاص نحو العاصمة بيروت وضواحيها الممتدة في أفضية بعبداء والمثمن وعاليه.

وبحسب تغيير مكان الإقامة السابق مثلاً، نجد أن ١٧% من السكان المقيمين حالياً قد غيروا بشكل دائم أماكن سكنهم بين الأفضية (وعددهم ٥٣٣٦٩٨ ساكناً) تضاف إليهم

نسبة كبيرة من الذين انتقلوا بين القرى والمدن في حركة تبادل دخل القضاء والذين لا تشملهم البيانات المذكورة، كما أن نسبة الهجرة للوادة من الخارج قد تصل إلى حوالي ٥٥,٥% من المجموع (وعدد ١٧٠١١٠ ساكناً).

أما نسبة المقيمين في أماكن سكنهم منذ الولادة فقد بلغت ٦٨%، من المجموع أي أن حوالي ثلث عدد السكان المقيمين حالياً يسكنون خارج مكان الولادة.

وتؤكد النتائج الإحصائية وجود اختلاف كبير في اتجاهات الهجرة الداخلية بين الأغلبية والمحافظة، وذلك كما يأتي:

١ - اشتداد حركة النزوح السكان الداخلي (Centre exode) من بيروت المحافظة نحو الضواحي الممتدة في لُقضية جبل لبنان، بحيث يتوزع النازحون بين بعداً (٣٨%)، والتمن (٢٧%) ثم عاليه (١٥%) والشوف (٩%) وكسروان (٨%).

بل إن تيار الهجرة للمعالم من بيروت إلى المدن الأخرى والريف يمثل حركة عودة للمهجرين المقيمين في ضواحي العاصمة، والذين عادوا من الضاحيتين الجنوبيّة والشرقية، وكذلك بالنسبة لعودة المهجرين الدروز إلى عاليه والشوف، وقد تابعت حركة العودة بشكل بارز بعد إخلاء المهجرين في بيروت الذين غادروا أحياء الحمراء ورس بيروت وودي أبو جميل والرملة البيضاء، وعادوا إلى مساكنهم السابقة سواء في الضواحي القريبة والبعيدة، أم في المناطق الأخرى.

٢ - تدل البيانات المتعلقة بالنازحين إلى جبل لبنان على وجود حركة هجرة ناشطة داخل لُقضية جبل لبنان خصوصاً من قضاء بعداً نحو المثنى (١٧٣٩٢ ساكناً) وعاليه (٦١١١) وكسروان (٥٠٦١) وكذلك باتجاه محافظة بيروت (١٣٦٠٨) والتي عادت واستقبلت حوالي ٣٠% من النازحين عن قضاء بعداً نحو بيروت وجبل لبنان، وذلك مقابل ٣٨% انتقلوا إلى قضاء المثنى و١٣% إلى عاليه و١١% إلى كسروان.

كذلك تبرز حركة المغادرين من الشوف والذين توزعوا على لُقضية المثنى (١٣٥٨٦ ساكناً) وبعداً (٤٩٠٨) وبيروت (٦٥٥١)، أي أن قضاء المثنى قد استقبل وحده ٤٤% من النازحين من الشوف، وغالبيتهم من المسيحيين وذلك مقابل ١٦% اتجهوا إلى بعداً و٢١% إلى محافظة بيروت.

والبارز أيضاً في توزيع النازحين إلى بيروت ولُقضية جبل لبنان (وبحسب تفسير مكان السكن) هو كثافة الهجرة من قضاء بعلبك (٢٢٩٢٧ ساكناً) وصيدا (١٣٦٠٨) ومرجعيون (١٢٩٧٦) وزحلة (١٢٧٢٨) وبنيت جبيل (١١٨٣٨) والنبطية (١٠٤٨١)، ثم صور وجزين والبقاع الغربي...

وهي تحركات تبدو مرتبطة بأوضاع المعيشة السائدة في مناطق الجنوب والبقاع الغربي التي تحتلها إسرائيل تالياً قضية البقاع (في زحلة وبعبك) ثم الشمال (عكار وطرابلس والبيروت).

وتتمثل هذه الأقضية مناطق استنزاف بشري كونها تتعرض لخسارة مواردها البشرية، حيث يستمر تدهور الزراعة ونقل فرص للعمل وينخفض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية...

إن تحسين مستوى المعيشة في الأرياف والمدن الصغيرة ثم توفير الخدمات والسلع الاجتماعية (التعليم والصحة...) يتطلبان وضع خطة إنمائية شاملة متكاملة، بحيث يتم تحديد تيارات الهجرة الداخلية وتوجيه مسارها للحد من أثارها السلبية بالنسبة لإقراغ بعض المناطق من سكانها، بينما يزداد تدفق النازحين إلى ضواحي بيروت الكبرى والمنطقة الساحلية التي تحولت إلى مجمعة عمرانية واسعة، حيث تتصل للمدن الكبرى ببعضها على امتداد الشاطئ.

٣ - خصائص الهجرة الداخلية:

تتميز للهجرة الداخلية بين المناطق اللبنانية بعدة خصائص تختلف باختلاف المناطق الجغرافية واتجاهات النازحين، وكذلك بالنسبة للتوزيعات الإدارية بين المحافظات والأقضية، ويلاحظ في التنقلات الداخلية للسكان أن حركة النزوح مميزات بتنوع بحسب مؤشرات العمر والنوع وكذلك بالنسبة للحالة الزوجية للنازحين ثم المستوى التعليمي وأيضاً بحسب النشاط الاقتصادي وممارسة المهنة.

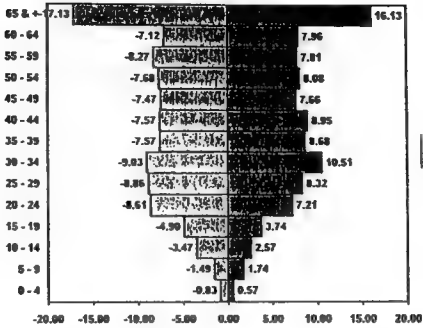
١ - الخصائص الديموغرافية: التركيب العمري

تختلف حركة الهجرة الداخلية بين المحافظات باختلاف التركيب العمري للنازحين وهي تتميز بعدة خصائص أبرزها ما يأتي:

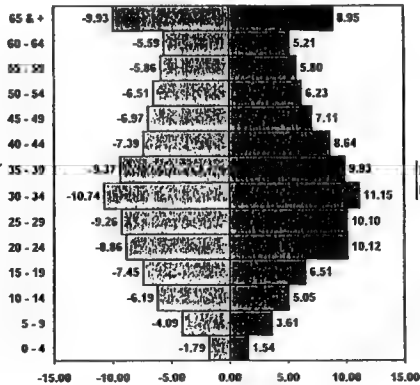
- إن حوالي ثلث النازحين في حركة التنقلات السكانية بين المحافظات، هم من فئة الشباب والقوى العاملة بين عشرين وأربعين سنة.
- يلاحظ ارتفاع نسبة كبار السن (٦٥ سنة وأكثر) بين النازحين وتبلغ هذه النسبة بين النازحين إلى محافظة بيروت حوالي ١٧% من مجمل حركة الدخول.

- تبلغ نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة) حوالي ١٠% فقط، كمعدل عام في حركة النزوح، هذا مع وجود اختلافات بارزة بين المحافظات، بحيث تصل هذه النسبة إلى ٥% بالنسبة للوافدين إلى محافظة بيروت بينما هي في حدود ١٠% في حركة الدخول إلى محافظات جبل لبنان والبقاع والجنوب.
- يغلب على حركة النزوح الداخلي بين المناطق الطابع الأسري، ذلك أن حركة الانتقال هذه تشمل الذكور والإناث على السواء، حيث يتم تغيير مكان السكن نتيجة عوامل داخلية اجتماعية واقتصادية متنوعة. ويلاحظ مثلاً أن حركة النزوح نحو محافظة بيروت تشمل بغالبيتها الأسر التي تنتقل بكامل أفرادها مع ملاحظة ارتفاع نسبة الذكور بين النازحين (٤٠% للذكور و٣٥% للإناث) في الفئة العمرية بين ٢٠ و ٤٠ سنة، بينما تزداد نسبة الإناث بين العائدين إلى محافظات النبطية (٤٨% للإناث و ٤٤% للذكور) والجنوب (٤٥% للإناث و ٤٤% للذكور) والبقاع.
- تتميز الهجرة الداخلية بارتفاع نسبة القوى العاملة بين النازحين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٤ سنة، بحيث تبلغ هذه النسبة بين الوافدين إلى محافظة جبل لبنان حوالي ٨٠%، بينما هي تتراوح بين ٧٥ و ٨٥% في باقي المحافظات (٨١% في محافظة النبطية و ٧٥% في محافظة البقاع).
- تركز مختلف المؤشرات المتعلقة بالتحركات الداخلية للسكان إلى معيار تغيير الممسكن الرئيسي، هذا برغم وجود مؤشرات أخرى أبرزها مكان ولادة أفراد الأسرة ثم سجلات المقيمين ووثائق قيد النفوس، وهي بمجملها تعبر بشكل أو بآخر عن حركة الهجرة الداخلية، لكن المؤشر الأساسي في ظاهرة الانتقال الداخلي يتمثل بتغيير مكان الإقامة والمسكن الرئيسي، مما يتناسب مع المعطيات الإحصائية، والتي لا زالت سائدة في لبنان، حيث يبدو من الصعب التحكم بوثائق ولادة الأفراد بحسب أماكن الولادة الحقيقية، كما أن سجلات المقيمين لا زالت تعتمد مكان قيد نفوس رب الأسرة، دون الأخذ بالمتغيرات الأخرى الناجمة عن إقامة الأفراد خارج أماكن سكنهم ولمدة طويلة.

توزيع السكان في بيروت حسب فئات العمر النسبية والجنس



توزيع المهاجرين من بيروت حسب فئات العمر النسبية والجنس



نستنتج من دراسة الخصائص العمرية للنازحين ما يلي:

• تبدو الحركة الداخلية بين المحافظات والأقضية متشابهة بشكل عام مع وجود اختلافات بين النازحين من حيث التركيب العمري حيث تبلغ نسبة القوى العاملة كما رأينا حوالي ٨٠%، وذلك مقابل ١٠% تقريباً لفئة صغار السن (دون ١٥ سنة)، ثم ١٠% لفئة كبار السن (٦٥ سنة وأكثر).

• بالنسبة لصغار السن (دون ١٥ سنة):

ترتفع نسبة السن بين النازحين إلى أقضية عاليه ١٨% وصور ١٧% ثم بنت جبيل والبقاع الغربي ١٤% ثم الهرمل ١٦% والمنية ١٦%.

بينما بالمقابل تنخفض النسبة ذاتها إلى ٤% بين النازحين إلى بيروت والمثـن ومرجعيون وإلى ٦% في جبيل و٧% في راشيا و٨% في زحلة وحاصبيا.

• بالنسبة لكبار السن (٦٥ سنة وأكثر):

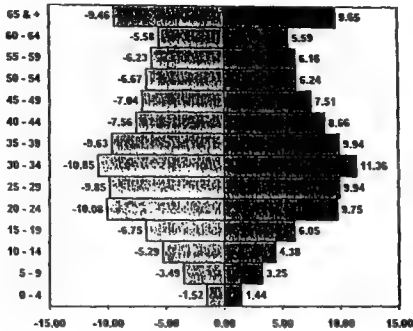
يلاحظ ارتفاع نسبة كبار السن بين النازحين إلى بيروت، فهي تبلغ حوالي ١٧% وذلك مقابل ١٦% بالنسبة لقضاء جزين ثم ١٢% في المـثـن و١٣% في بشري.

وفي المقابل يلاحظ أن النسب ذاتها تنخفض إلى ٣% بين النازحين إلى قضاء الهرمل، ثم إلى ٥% بين النازحين إلى أقضية المنية وصور وبعبك وكذلك إلى ٦% بين النازحين إلى عاليه وراشيا والنبطية.

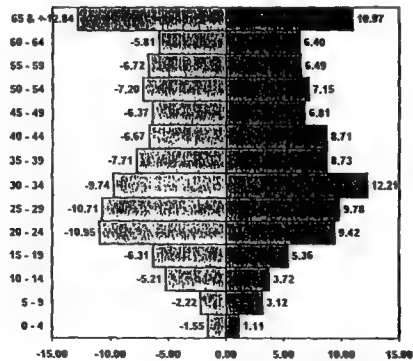
كما نجد بالنسبة للذكور أن نسبة كبار السن (٦٥ سنة وأكثر) ترتفع بين المغادرين خارج محافظة جبل لبنان لتبلغ ١٣% وذلك مقابل ١١% بالنسبة لمحافظة الجنوب والشمال و١٠% في محافظة بيروت ثم ٨% في محافظة النبطية. كما ترتفع النسبة ذاتها بين الإناث إلى ١٢% للمغادرين خارج محافظة الشمال، ثم ١١% للمغادرين محافظتي النبطية وجبل لبنان و١٠% للبقاع بالنسبة للبقاع وبيروت.

والبارز في حركة التنقلات الداخلية وجود اختلافات بارزة في حركة الوافدين والمغادرين بين الأقضية، ففي حين ترتفع نسبة كبار السن بين المغادرين في قضاء راشيا لتبلغ حوالي ٢٢% كمتوسط عام (تصل إلى ٢٤% بين الذكور)، تبلغ نسبة الوافدين ٦% فقط، أي أن حركة النزوح من بعض الأقضية تتميز بارتفاع نسبة المسنين بين النازحين ويبرز هذا التفاوت في حركة كبار السن من خلال مقارنة التنقلات الداخلية بين الأقضية وذلك كما يأتي:

توزيع اللاجئين الى جبل لبنان حسب فئات العمر النسبية والجنس



توزيع المتفرجين من جبل لبنان حسب فئات العمر النسبية والجنس



**الجدول ٤ : التوزيع النسبي لكبار السن (٦٥ سنة و أكثر)
في مجمل حركة الهجرة الداخلية بين الأفضية**

| القضاء | حركة المقادرين (%) | حركة الوافدين (%) |
|----------|--------------------|-------------------|
| بيروت | ٩ | ١٧ |
| المتن | ٩ | ١١ |
| الشوف | ١٣ | ٩ |
| كسروان | ١٢ | ١٠ |
| جبيل | ١٦ | ١٠ |
| بشري | ١٠ | ١٣ |
| المنية | ٩ | ٥ |
| صيدا | ١٠ | ٧ |
| صور | ٩ | ٥ |
| جزين | ١٤ | ١٦ |
| بنت جبيل | ١١ | ٧ |
| حاصبيا | ١٥ | ١١ |
| بعلبك | ٨ | ٥ |
| الهرمل | ٧ | ٣ |
| رافشيا | ٢٢ | ٦ |

هكذا نستنتج من مختلف للتوزيعات العمرية أن حركة الهجرة الداخلية أو الخارجية بين الأفضية تظهر بشكل عام على مستوى التركيب العمري للنازحين وكذلك على مستوى التركيب النوعي حيث تبدو الأرقام متقاربة بين الذكور والإناث، مما يبين أن تغيير مكان السكن وحركة الانتقال يمتان في إطار الأسرة، وهي الظاهرة السائدة في للتقلات الداخلية للسكان في لبنان.

ثانياً - الحالة الزوجية:

تتميز حركة التقلات الداخلية بين الأفضية من حيث الوضع العائلي بعدة خصائص أهمها ما يلي:

ارتفاع نسبة المتزوجين (أكثر من ٦٠%) في حركة الهجرة الوافدة إلى بعض الأفضية، وهي تبلغ حوالي ٦٥% في أفضية لشمال (بشري وجبيل وعكار)، بينما تنخفض هذه النسبة إلى حوالي ٣٥% في أفضية صيدا وصور وعاليه، ثم ٤٨% في بنت جبيل، بينما يلاحظ بالمقابل أن نسبة العازبين تبلغ ٢٧% في حركة الدخول إلى عكار والمنية

وبيروت ثم ٢٦% في أفضية طرابلس وجزين وزحلة وزغرتا والبترون و ٢٩% في قضاء جبيل... وترتفع النسبة ذاتها (نسبة العازبين) إلى ٤٣% في مرجعيون و ٤٠% في بنت جبيل و ٣٤% في النبطية وصور وصيدا والهرمل، و ٣٢% في أفضية بعلبك وراشيا والبقاع الغربي.

أما حركة الترمّل فهي ذات طابع أنثوي غالب، ففي حين تبلغ نسبة الترمّل في حركة الدخول إلى بيروت حوالي ٩% مقابل ٦% في حركة الخروج، نجد أن الطابع الغالب في هذه الظاهرة هو بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الترمّل، أنها منتشرة بين الإناث حيث ترتفع نسبة الأرامل بين النازحين وذلك كما يتبين من الجدول الآتي:

الجدول ٥ : التوزيع النسبي للترمّل بين السكان في حركة الهجرة الداخلية

| القضاء | | حركة المغفلين (%) | حركة الوافدين (%) |
|---------|------|-------------------|-------------------|
| بيروت | ذكور | ١ | ٢ |
| | إناث | ١٠ | ١٦ |
| جزين | ذكور | ٢ | - |
| | إناث | ١٢ | ١٨ |
| بعيدا | ذكور | ٢ | ١ |
| | إناث | ٩ | ١١ |
| النبطية | ذكور | ٢ | ١ |
| | إناث | ٩ | ٦ |
| عكار | ذكور | ٢ | ١ |
| | إناث | ١٣ | ٩ |

ثالثاً - المستوى التعليمي:

ترتبط التحركات السكانية بالمستوى التعليمي للسكان المقيمين في المحافظة أو القضاء، إذ بينما يلاحظ ارتفاع نسبة الجامعيين وطلاب الدراسات العليا، قياساً على حركتي الاستقبال والمغادرة في بيروت وجبل لبنان إلى ١٧% بين النازحين الذكور في حركة الخروج، تصل النسبة ذاتها إلى ٢١% في حركة الدخول إلى بيروت، و ١٦% إلى جبل

لبنان، وأما في ما يخصّ الإثاث فالنسبة ذاتها تصل إلى ١١% في حركتيّ الدخول والخروج إلى محافظتي بيروت وجبل لبنان، كما ترتفع نسبة من هم في مرحلة التعليم الثانوي إلى ١٩% بالنسبة للمغادرين من الذكور والإثاث في محافظة الشمال، ونجد أن النسبة ذاتها تبلغ حوالي ١٧% بالنسبة لحركة الدخول إلى محافظة بيروت.

ونشير هنا إلى استخراج المعدلات المتعلقة بالمستوى التعليمي قد تمّ بالنسبة لمجموع السكان في حركة الهجرة، حيث تبلغ نسبة الفئة العمرية دون ٦ سنوات حوالي ٢% في حركتيّ الدخول والخروج، أما نسبة الأمية في بيروت فهي تبلغ حوالي ٧% للذكور و ١٥% للإثاث في حركة الخروج، وذلك مقابل ٨% للذكور و ٢٠% للإثاث في حركة الدخول.

ويمكن مقارنة معدلات الأمية بين المحافظات من خلال الجدول الآتي:

الجدول ٦ : اختلاف معدلات الأمية في حركة الانتقال بين المحافظات بحسب الجنس

| المحافظة | | حركة الخروج % | حركة الدخول % |
|-----------|------|---------------|---------------|
| بيروت | ذكور | ٧ | ٨ |
| | إثاث | ١٥ | ٢٠ |
| جبل لبنان | ذكور | ٨ | ٨ |
| | إثاث | ١٧ | ١٨ |
| الشمال | ذكور | ٧ | ١٤ |
| | إثاث | ١٥ | ٢٠ |
| الجنوب | ذكور | ٨ | ٩ |
| | إثاث | ٢١ | ١٩ |
| النيبطية | ذكور | ١١ | ٨ |
| | إثاث | ٢٨ | ٢٢ |
| البقاع | ذكور | ٩ | ٧ |
| | إثاث | ٢٤ | ١٨ |

وإن ما يهمنا في حركة الهجرة هو ما يتعلق بالانتقال المتعلمين ممن هم في المستوى الجامعي أو في مستوى الدراسات العليا، ويتبين من متابعة حركة هذه الفئة من المتعلمين هو وجود تفاوت واسع بين الأكضية، ففي قضاء كسروان مثلاً تبلغ نسبة هذه الفئة ١٦% في حركة الدخول بين الذكور مقابل ١٢% بين الإناث، أما في حركة الخروج فالنسبة تتراوح بين ١٣% للذكور و ٩% للإناث، ويمكن مقارنة هذه التوزيعات بين الأكضية حسب الجدول الآتي:

الجدول ٧: نسبة المتعلمين ممن هم في المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا

في عملية الانتقال بين الأكضية وبحسب الجنس

| المحافظة | | حركة الخروج % | حركة الدخول % |
|----------|------|---------------|--------------------------|
| بيروت | ذكور | ١٧ | ٢١ |
| | إناث | ١٢ | ١٣ |
| علية | ذكور | ١٥ | ١٩ |
| | إناث | ٩ | ١٢ |
| المتن | ذكور | ١٣ | ١٦ |
| | إناث | ٩ | ١٢ |
| كسروان | ذكور | ١٩ | ٢٦ |
| | إناث | ١٣ | ١٨ |
| جبيل | ذكور | ٨ | ١٩ |
| | إناث | ٨ | ١٢ |
| رشيا | ذكور | ٨ | ١٢ (منهم ٥% دراسات عليا) |
| | إناث | ٣ | ٦ (مستوى جامعي فقط) |
| صيدا | ذكور | ١٨ | ١٤ |
| | إناث | ٨ | ١٣ |
| حاصبيا | ذكور | ١٤ | ١٨ |
| | إناث | ٣ | ٨ |
| الكورة | ذكور | ٢٣ | ١٨ |
| | إناث | ١٥ | ١١ |

معدلات الأمية بين النازحين:

تختلف معدلات الأمية بين السكان النازحين، ففي حين ترتفع نسبة الأمية بين الإناث إلى ٣٧% في حركة الهجرة المغادرة في قضاء الهرمل، تبلغ هذه النسبة ٣٥% في قضاء المنية ثم ٣١% في بنت جبيل و ٣٠% في مرجعيون، بينما تنخفض النسبة ذاتها إلى ١٥% في بيروت و ١٠% في بعيدا ثم ١٣% في كسروان، أما للنسبة بين الذكور النازحين فتصل إلى ٧% بين المغادرين في بيروت و ٦% في بعيدا و ٥% في كسروان، لكنها تبلغ ١٩% بين المغادرين في الهرمل و ٢١% في المنية.

أما في حركة للنزوح فيلاحظ أن الهجرة الوافدة إلى بيروت تتميز بارتفاع الأمية بين الإناث (٢٠% مقابل ٩% للذكور) أما في قضاء كسروان فالنسبة ذاتها تبلغ ٩% للإناث و ٤% للذكور، وترتفع النسبة في قضاء المنية إلى ٢٧% للإناث و ٢٠% للذكور، وكذلك في مرجعيون (٣٠% للإناث و ١٣% للذكور).

الجدول ٨: لاختلاف نسبة الأمية بين النازحين في حركة الانتقال بين القضية وبحسب الجنس

| المحافظة | حركة الفروج % | حركة الدخول % |
|----------|---------------|---------------|
| بيروت | ٧ ١٥ | ٩ ٢٠ |
| بعيدا | ٦ ١٠ | ٩ ٢٢ |
| المتن | ٨ ١٨ | ٨ ١٧ |
| كسروان | ٥ ١٣ | ٤ ٩ |
| طرابلس | ٩ ١٧ | ١٢ ٢٧ |
| المنية | ٢١ ٣٥ | ٢٠ ٢٧ |
| بنت جبيل | ١٢ ٣٠ | ٧ ٢٦ |
| مرجعيون | ١١ ٣٠ | ١٣ ٣٠ |
| راشيا | ١٢ ٢٩ | ٧ ٢٨ |
| الهرمل | ١٩ ٣٧ | ٦ ١٤ |

رابعاً - ممارسة المهنة:

تختلف خصائص المهاجرين في الداخل بحسب المهنة الرئيسية وبالنسبة لحركة الانتقال بين المحافظات والأقضية، ففي حين تتميز حركة الهجرة الداخلية (مثلاً إلى بيروت) بأنها تضم الباعة ومساعدى البيع ثم أصحاب المهن الوسطى في المجالات التقنية والصحية والمستخدمين الإداريين في المجالات المالية والمكتبية ثم الأساتذة والمعلمين، تليها حركة كبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص ومدراء المؤسسات، وذلك برغم اختلاف حركة الانتقال بين الأقضية.

ففي مجال حركة الدخول إلى بعض الأقضية يلاحظ ارتفاع نسبة الباعة ومساعدى البيع خصوصاً عند الذكور ثم هجرة أصحاب المهن الوسطى والأخصائيين في المجالات العلمية والتقنية والصحية، وكذلك حركة الأساتذة والمعلمين والمتخصصين في مجال التعليم خصوصاً بالنسبة للإناث وفي الاتجاهين (حركة للدخول إلى الأقضية أو المغادرة منها)، بحيث يحدث توازن بالنسبة لتوزيع المهن الرئيسية وتأمين الحاجات الأساسية للمناطق، ففي حين ترتفع نسبة الباعة في حركة الخروج إلى ١٢% بين الذكور في قضاء النبطية، وإلى ١٠% في محافظة بيروت، و٩% في جبل لبنان، ترتفع أيضاً نسبة حركة دخول أصحاب المهن والأخصائيين إلى بيروت وجبل لبنان في المجالات العلمية والصحية، أما بالنسبة لمحافظات الجنوب والنبطية والشمال، فيلاحظ في حركة الدخول ارتفاع نسبة الأساتذة والمتخصصين في المجال التعليمي خصوصاً من الإناث اللواتي يبحثن عن عمل ملائم، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبتهن في حركة الهجرة لداخلية برغم الاختلاف بين الأقضية.

ويتبين من توزيع القوى العاملة بين النازحين بحسب المهنة الرئيسية، أن للتنقلات الداخلية قد شملت أيضاً كبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص ومديري المؤسسات الذين بلغ عددهم ١٠٧٤٧ فرداً شملتهم حركة الهجرة لداخلية بين الأقضية، والبارز أن غالبيتهم من الذكور (الذكور ٩٦٢١) مقابل ١١٢٦ من الإناث، ولو احتمسنا صافي الهجرة في عملية التبادل بين الأقضية لتبين لنا أن بيروت قد خسرت ١٧٦٤ فرداً، بينما بالمقابل فقد ربح قضاء المتن ١٧٣٦، وكسروان ٧١٦، وعاليه ٦٢٨، مقابل خسارة الشوف ٣١١، وطرابلس ٢٥٠ وبنت جبيل ٣٢٨، بينما خسرت بقية الأقضية ولو بدرجات متفاوتة... وهكذا يتبين لنا أن قضاء المتن هو الرابع دائماً في حساب حصيلة الهجرة الصافية.

أما حركة انتقال المدرسين بين الأقضية فقد شملت ١٥٦٩٣ فرداً، يتوزعون بين الإناث وعددهن ١٠٦٢٥ والذكور وعددهم ٥٠٦٧، أي أن مشاركة الإناث بين المدرسات تبلغ حوالي ثلثي مجمل هذه الحركة، والملاحظ أن بيروت قد خسرت في احتساب صافي

الهجرة بين حركتيّ للدخول والخروج ١٦٢٠ فرداً غالبيتهم من الإثنا (١٣٠٩ مقابل ٣١٧ للذكور) كما خسر قضاء الشوف ٥٤٩، وطرابلس ٤٩٦، وصيدا ٣٥٠، وبنت جبيل ٣٣٠، أما الأكضية الراجعة فهي المثن (١٨٧٨) وبعيدا (١٥٤٨) ثم كسروان (٨٧٨).

أما حركة النازحين من الأخصائيين في المجالات العلمية والفكرية، فقد شملت ١٥٧٥٢ فرداً، يتوزعون بين الذكور ١١٦٥٢ والإثنا ٤١٠٠، أما أماكن الانتقال، فقد خسرت بيروت في حماب صافي الهجرة ١٩٣٨ (غالبيتهم من الإثنا)، بينما خسر الشوف ٦٨٩ وطرابلس ٤٤١ وبعليك ٣٣٦ وصور ٣٤٢، وفي المقابل ربح قضاء المثن ٢٨١٤ وكسروان ١٣٧٤ وبعيدا ٦٢٠ وعاليه ٢٤٨، وهي الأكضية التي تمثل مكان استقبال النازحين من أصحاب المهن الرئيسية الكبرى.

وتزداد التحركات الداخلية للسكان بين المناطق اللبنانية حيث يجري تغيير أماكن السكن والانتقال للإقامة في أماكن جديدة، وقد تزايدت هذه التحركات أثناء الأحداث ثم أخذت تميل إلى الاستقرار منذ عام ١٩٩٠ (نهاية الحرب).

خلاصة:

ويلاحظ على مستوى الأكضية أن التقلات الداخلية تتم بشكل عام في مختلف الاتجاهات، لكن حصيلة الهجرة الصافية تبرز المؤشرات الآتية:

- إن الهجرة الداخلية بوجهيها: الهجرة المغادرة والهجرة الوافدة تتم من خلال عمليات انتقال بين الأكضية، وهي تتحرك في النهاية بين مناطق طاردة تخسر سكانها، ومناطق جاذبة تربح حيث يتزايد سكانها باستمرار.

- إن المناطق الأساسية لاستقبال الهجرة الوافدة تكاد تنحصر في ثلاثة أكضية هي المثن (حجم الهجرة الصافية ٧٦٠٣٠ نسمة)، ثم بعيدا (الهجرة الصافية ٥٨٢٣٨)، ثم كسروان (٢١١٧٢ نسمة)، يليها في محافظة جبل لبنان قضاء عاليه وهو يربح في حصيلة الهجرة الصافية ٩٨٥٢ واداً جديداً، لكنه يخسر بالنسبة لبعض الفئات العمرية (٥٥ سنة وأكثر).

- إن قراءة الخريطة الاجتماعية لتيارات الهجرة الداخلية تبين بوضوح أن ثلاثة أكضية في جبل لبنان هي المثن وبعيدا وكسروان تستوعب حوالي ٩٠% من حجم الهجرة الصافية ويلاحظ في هذه التوزيعات أن قضاء بعيدا يستقبل وحده حوالي ثلث (٣٤%) (٥٨٢٣٨ نسمة) صافي الهجرة، بينما يستقبل قضاء المثن وحده ٤٤% وقضاء كسروان ١٣%.

- يستقبل قضاء عاليه حوالي ٥,٧% من صافي الهجرة الداخلية (٩٨٥٢ نسمة) لكنه يتميز باستقبال الفئات العمرية دون ٥٥ سنة، بينما هو يخسر بالنسبة للنازحين ممن هم في عمر ٥٥ سنة وأكثر.

- يربح قضاء النبطية في حجم الهجرة الصافية (١٢٦٧) ولقداً جديداً وغالبيتهم من النازحين من البلدات المحتلة في القضية مرجعيون وحاصبيا وبنيت جبيل). لكنه يتميز بأن الربح في حساب صافي الهجرة يقتصر على الفئات العمرية دون ٣٥ سنة، بينما يخسر القضاء بالنسبة للنازحين ممن تبلغ أعمارهم ٣٥ سنة وأكثر.

- في الشمال يربح قضاء الكورة في حجم الهجرة الصافية (٣٢٦٦) ولقداً جديداً) يليه قضاء زغرنا الذي يربح (١٠٧٠) ولقداً جديداً).

- تخسر بقية الأقسام حوالي ١٧٠ ألف نازح (يمثلون الفارق بين حركتي الدخول والخروج)، ينتقلون في حركة داخلية بين المناطق اللبنانية.

إن مخاطر الهجرة تبرز في دراسة التوزيعات المهنية والمستويات التعليمية للنازحين، بل إن حساب معدل الهجرة للصافية بات يشير بوضوح إلى اختلال واسع سوف يتعمق في المستقبل وفي حال استمرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مناطق الأرياف.

ومن ناحية أخرى، فإن حالة بيروت المحافظة تستدعي أيضاً دراسة اجتماعية ديموغرافية لأوضاعها وهي التي تتعرض لاختلال بارز، سواء في البنية السكانية أو بالنسبة لخصارة الكفاءات والمتعلمين وكبار المسؤولين الذين باتوا يفضلون الانتقال إلى الضواحي خصوصاً في مناطق المتن وبيعبدا، مما سيؤدي لاحقاً إلى تغيير بارز في طبيعة المدينة وتركيبها الوظيفي والسكاني وتحولها مع الوقت إلى مراكز تجارية ومجمعات عمرانية خدمانية تنقل إلى الحياة الاجتماعية (راجع علي فاعور: دور الوسط الإنمائي في إعمار بيروت) شأن بعض المدن الأوروبية والأميركية.

وهكذا، يمكن الاستنتاج بأن مختلف المناطق اللبنانية تشهد عملية تنقلات داخلية واسعة تتم بين المحافظات والأقسام وأحياناً بين القرى والمدن داخل القضاء، لكن البارز في الهجرة الداخلية هو:

- ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية للذين يغيرون أماكن سكنهم بحيث يصل حجم التنقلات بين حركة الخروج وحركة الدخول إلى حوالي خمس السكان المقيمين في لبنان.

- ما يجب التأكيد عليه ليس حجم الهجرة الداخلية والتي تشمل عملية تبادل تؤدي معظم الأحيان إلى ملء الفجوات وإحداث التوازن الداخلي في بعض الأقسام سواء على

مستوى الاعمار أو المهن الرئيسية، بل البارز في هذه العملية أنها تترك آثاراً سلبية عميقة في الاتجاهين، حيث تتعرض بعض الأفضية إلى حالة استنزاف واسعة نتيجة خسارة المتعلمين والقوى العاملة الماهرة التي تهجر إلى المدن الكبرى.

وفي المقابل، فإن ضواحي بيروت وهي المناطق التابعة لقضائي المتن وبعبداء أصبحت اليوم مكان استقبال للنازحين في الدخول، مما أدى في بعض الأماكن إلى أزمات اجتماعية واقتصادية متنوعة، أهمها الأزمة السكنية وانتشار البطالة وعدم القدرة على تأمين التعليم الرسمي للنازحين وخدمات المياه خصوصاً في الضاحية الجنوبية، ثم ازدحام السيارات ومشاكل البيئة العمرانية.

إن دراسة حركة النزوح والتنقلات الداخلية الدائمة للسكان، تختصر في لبنان ملامح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة لجهة التفاوت القائم في مستويات المعيشة في المناطق، وإذا كانت التنقلات الداخلية بين الأفضية تشمل مختلف المناطق، فإن الواقع السائد يشير إلى اختلاف بارز في مسار الهجرة الداخلية بين أماكن تستنزف مواردها البشرية ولو ببطء أحياناً، وأماكن يزداد فيها الاكتظاظ وتولج المشكلات الاجتماعية والمعيشية والسكنية والبيئية الناجمة عن الكثافة السكانية المرتفعة وقلة فرص العمل للنازحين، وهكذا فإن خريطة النزوح الداخلي في تقاصيلها لجهة تنقلات النازحين في حركتي الدخول والخروج، هذه الخريطة تعتبر اليوم بمثابة وثيقة اجتماعية يستدل منها على أماكن الضعف في البنية الاجتماعية، حيث يزداد التفاوت ويبرز الاختلال في التوزيعات المكانية للسكان.

ويلاحظ في حركة الهجرة الداخلية بين الأفضية أن جبل لبنان تمثل مركز الاستقطاب وملقى الوافدين حتى من محافظة بيروت، فهي قد استقبلت حوالي ٦٥% من مجمل هجرة كبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص ومديري المؤسسات، سواء بالنسبة للذكور أو الإناث، تليها محافظة بيروت بنسبة ١٦% للذكور و٢٢% للإناث اللواتي يعملن في هذه المهنة. كما استقبلت حوالي ٦٥% من الأخصائيين في المجالات العلمية والصحية والفكرية (تليها بيروت بنسبة ٢٠%) وحوالي ٥٦% من المدرسين والمعلمين والمتخصصين في مجال التعليم (تليها بيروت ١٥%).

أما حصة محافظة جبل لبنان في حركة الهجرة المغادرة إلى باقي المحافظات فهي تضم حوالي ٣٥% من كبار المسؤولين في القطاعين العام والخاص مقابل ٣٤% بالنسبة لمحافظة بيروت، وحوالي ٢٥% من المدرسين والمعلمين والمتخصصين في مجال التعليم، مقابل ٢١% بالنسبة لمحافظة بيروت.

**النمو السكاني والحضري في لبنان
والخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية
لسكان المدن وضواحي بيروت**

**بحث من إعداد
الدكتور عبد الله عطوي**

المحتويات

أولاً : النمو السكاني

ثانياً : النمو الحضري

نمو المدن والمدن الكبرى
ميزان العاصمة - الدولة

ثالثاً : خصائص سكان المدن

الخصائص الديموغرافية لسكان المدن

(١) - التركيب الجنسي .

(٢) - التركيب العمري .

الخصائص الاقتصادية لسكان المدن.

الخصائص الاجتماعية لسكان المدن .

(١) - الأمية

(٢) - الحالة المدنية (أو الزوجية)

وزن العاصمة بيروت .

رابعاً : ضواحي بيروت

الخصائص الديموغرافية لسكان ضواحي بيروت.

الخصائص الاقتصادية لسكان ضواحي بيروت .

الخصائص الاجتماعية لسكان ضواحي بيروت .

(١) - الحالة التعليمية .

(٢) - الحالة المدنية (أو الزوجية)

(٣) - المسكن.

(٤) - السيارة .

الخاتمة.

المراجع المعتمدة في البحث .

أولاً: النمو السكاني

تاريخنا السكاني طويل ومعقد، يقع في مراحل وفترات عديدة من تزايد أو تناقص، تؤلف كل واحدة منها وحدة مورفولوجية - زمنية خاصة يمكن أن نسميها بالفترة السكانية، وهي في مجموعها تدخل ضمن علم يمكن أن نسميه علم التاريخ السكاني، والكل ينطوي تحت علم الديموغرافيا التاريخية .

ورغم التاريخ الديموغرافي المسحي للبنان، فإننا لا نملك أي حقائق علمية أو أرقام يقينية أو تقديرات اجتهادية عن مكانته، حتى بداية القرن العشرين، أي حتى بروزه ككيان سياسي، بحدود ثابتة نهائية معترف بها في موثيق دولية .

ويشير أول تقدير للسكان في لبنان إلى ٤١٤٨٠٠ نسمة سنة ١٩١٣، وإن هذا العدد ارتفع بعد عشر سنوات إلى ٦٢٨٨٦٣ نسمة ، حيث ألحقت ببلبنان رسمياً المدن البحرية كبيروت التي أصبحت العاصمة (وكان سكانها ١٥٠ ألفاً) ، وطرابلس (٣٠ ألفاً)، وصيدا (١٣ ألفاً)^(١) ، والمدن والمقاطعات الداخلية مثل البقاع وبعلبك وحاصبيا ورشيا ومرجعيون، لهذا جاء معدل النمو السنوي (١٩١٣-١٩٢٣) مرتفعاً جداً حيث فلق الخمسة في المئة .

أما أول تعداد رسمي للسكان في لبنان ١٩٣٢ فأشار إلى ٧٨٥٥٤٣ نسمة، بحيث قارب معدل النمو السكاني الثلاثة في المئة خلال الفترة الواقعة بين (١٩٢٣-١٩٣٢)، وهو معدل مرتفع أيضاً ، تزامن مع بدايات استقلال لبنان وإعلان الجمهورية الأولى.

منذ العام ١٩٣٢ وحتى تاريخه لم يجر في لبنان أي تعداد أو إحصاء للسكان، لأسباب عديدة على رأسها الحالة الطائفية التي لا تزال حتى الآن تستأثر بكيانه السياسي، من هنا فإن الأرقام التي بين أيدينا هي في مجملها مسوحات ودراسات بالعينة ، وبالتالي قد يكون بعضها أقل من الحقيقة أو أكثر.

بين ١٩٣٢ و ١٩٤٣ ترسخ استقلال لبنان وشهد في هذه الفترة معدل نمو سكاني سنوي مرتفع جداً قارب الخمسة في المئة ، ووصل سكانه إلى المليون نسمة لأول مرة في بداية الأربعينات.

بعد ذلك شهد معدل النمو انخفاضاً باطراد، عقداً بعد عقد. فرغم أن عدد السكان الكلي ارتفع تبعاً إلى ١,٤ مليون نسمة سنة ١٩٥٣، وإلى ١,٦ مليون سنة ١٩٦٠، فإن

(١) فليب حتي : تاريخ لبنان، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان، ١٩٨٥، ص : ٥٩٧ - ٥٩٨ .

معدل التزايد كان على العكس في هبوط مطرد حتى بلغ في نهاية هذه المرحلة نحو نصف ما كان عليه في المرحلة السابقة، بصرف النظر عن معدلها المضمخ أو المتضخم .

ولبنان ، في هذه المرحلة ، بعد مصر ، يقول حتي : " بعد من اكشف بقاع الشرق سكاناً . وكثافة السكان فيه تقاس بما هي عليه في إيطاليا وألمانيا وبريطانيا وأيرلنده . وهي أكثر بكثير مما هي عليه في فرنسا^(١) . كما ان معدل دخل الفرد الواحد في لبنان سنة ١٩٥٥ كان أعلى مما هو عليه في أي بلد عربي آخر^(٢) .

ان النمو التجاري والصناعي والزراعي والخدمي (اصطيف - سياحة - ترائيت - مصارف) الذي عرفه لبنان في الخمسينات، ارتقى الى لوجه في الستينات وحتى أواسط السبعينات. وهذا ما جعل معدل نمو السكان يتضاعف ويتقافز باطراد من ٢,٤% في الفترة ١٩٥٣-١٩٥٩ الى ٢,٨% في الفترة ١٩٧٠-٥٩ الى ٤,٤% في الفترة ٧٠-١٩٧٥، ولو ان المعدل الاخير منتفخ او مضمخ .

ولقد كان من الممكن بالفعل ان تظل سنوات الربع الاخير من القرن العشرين قمة الانفجار السكاني في لبنان ، لولا أن عاد المد فجأة فأنحصر بقوة الى ٠,٩% في الفترة ٧٥ - ١٩٩٦ . ولا جدال أن السبب الرئيسي في هذا الهبوط الكبير يرتبط بالحروب التي شهدتها لبنان وظروفها المساوية (للجدول رقم ١) .

وإذا ما ركزنا الآن على إيقاع هذا النمو الحديث كما يتمثل في تلك الفترات المتعاقبة من تسارع وتباطؤ ، فإن من الممكن أن نقيس هذه الدورات، اذا نحن عرفنا في كم سنة ضاعف السكان أنفسهم مرة واحدة. والجدول الآتي (الجدول رقم ٢) يلخص لنا هذه المحولة .

والحقيقة البارزة هي ان سكان لبنان وبشيء من الشمولية ضاعفوا أنفسهم لأول مرة في القرن العشرين في خمس قرن، وضاعفوا أنفسهم مرة ثانية في ربع قرن، وثلاثة في ثلث قرن. ومعنى هذا، بصورة نسبية فيها شيء من التجاوز، ان النصب الموحدة للنمو بحسب وحدة القرن في الفترات الثلاث تتبع بالتقريب المتوالية ٥/١ : ٤/١ : ٣/١ او تكاد . ومعنى هذا بصورة نسبية أيضاً أن الفترة اللازمة لتضاعف السكان من جديد هي ٢/١ قرن.

(١) فيليب حتي: مرجع سابق ، ص : ٦١٤ نقلاً عن :

United Nations, Demographic Yearbook, 1954, (New York 1954), pp. 103, 106, 107.

(٢) للمرجع السابق ، ص : ٦١٠ - ٦١١ .

(الجدول رقم ٢)

الفترات الزمنية التي ضاعف فيها سكان لبنان أنفسهم مرة واحدة

| الفترة | السكان | السكان في نهاية الفترة % |
|-------------------------|--------------------|--------------------------|
| ١٩١٣ - ١٩٣٢ (١٩ سنة) | ٤١٤٨٠٠ ٧٨٥٥٤٣ | ١٨٩,٤% تقريباً تضاعف |
| ١٩٣٢ - ١٩٥٩ (٢٧ سنة) | ٧٨٥٥٤٣ ١٦٢٦٠٠٠ | ٢٠٦,٩% بالضبط تضاعف |
| ١٩٥٩ - ١٩٩٦ (٣٧ سنة) | ١٦٢٦٠٠٠ ٣١١١٨٢٨ | ١٩١,٤% تقريباً تضاعف |

ومع انكفاء موجة العنف التي شهدتها لبنان، والاستقرار الأمني الذي بدأ يشهده منذ بداية التسعينات، وعودة قسم كبير من مهجري الحرب إلى أماكنهم السابقة، فإننا نتوقع إعادة التوازن إلى معدلات النمو السكاني عندنا، وإن كان هذا التوازن لمعدل النمو المتوقع في المستقبل لن يكون بالمستوى العالي الذي كان عليه قبل الحرب، لأسباب عديدة على رأسها حالة الركود الاقتصادي الناتجة عن إعادة إعمار ما دمرته الحرب.

وعليه تشير تقديرات الإسقاطات السكانية في لبنان^(١)، إلى معدل نمو سكاني منخفض، يبدأ بـ ١,٣٦% سنوياً في الفترة الممتدة بين (١٩٩٦ و ٢٠٠١)، ويترجح تنازلياً إلى ١,٠٦% بين (٢٠١٦-٢٠٢١)، حيث يتوقع وصول سكان لبنان في نهاية هذه الفترة إلى ٤.٠٦٢٢٠٠ نسمة. (للجدول رقم ٣).

(١) تطور عدد السكان في لبنان، إسقاطات سكانية حتى العام ٢٠٢١، على ضوء نتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

(الجدول رقم ٣)
اتجاه معدل النمو السكاني في لبنان (١٩٩٦ - ٢٠٢١)

| السنة | السكان اللبنانيون بالآلاف | معدل التزايد السكاني % |
|-------|---------------------------|------------------------|
| ١٩٩٦ | ٢٩٩٣,٣ | ١,٣٦ |
| ٢٠٠١ | ٣٢٠٣,٧ | ١,٣٢ |
| ٢٠٠٦ | ٣٤٢٣ | ١,٢٥ |
| ٢٠١١ | ٣٦٤٤,٢ | ١,١٢ |
| ٢٠١٦ | ٣٨٥٣,٥ | ١,٠٦ |
| ٢٠٢١ | ٤٠٦٢,٢ | |

إن هذه التقديرات لمعدل النمو السكاني في المستقبل في لبنان مقارنة بالمعدلات العالمية، تشير إلى أن معدل النمو السكاني السنوي في لبنان (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) والبالغ ١,٣٦% هو أقل بكثير من مثيله في جميع البلدان النامية ، وأكثر بكثير من مثيله في البلدان الصناعية ، ويساوي أو يكاد للمعدل العام لسكان العالم. ويؤكد مرة أخرى على أن سكان لبنان في ضوء هذا المعدل سيتضاعفون في خلال نصف قرن. (الجدول رقم ٤).

مقارنة بمعدلات الدول العربية والشرق أوسطية والمتوسطة ، فإن معدل النمو السكاني في لبنان هو أقل بكثير وكثير جداً من مثيله في كل الدول العربية والشرق أوسطية، وأكثر بكثير وكثير جداً من مثيله في الدول الأوروبية المتوسطة (الجدول رقم ٥).

(الجدول رقم ٤)
نمو سكان لبنان و العالم وتاريخ تضاعفهم

| لبنان والعالم | تقديرات عدد السكان (بالملايين) ١٩٩٤ | المعدل السنوي لنمو السكان % ٩٤ - ٢٠٠٠ | تاريخ تضاعف السكان (بمعدل النمو الحالي) ١٩٩٤ |
|----------------------|--|---|--|
| العالم | ٥٥٥٤ | ١,٤ | ٢٠٤٥ |
| جميع البلدان النامية | ٤٣٢٦ | ١,٧ | ٢٠٣٦ |
| البلدان الصناعية | ١٢٢٨ | ٠,٣ | ٢٢١٢ |
| لبنان | ٣,١ | ١,٣٦ | ٢٠٤٥ |

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٩٥ ، باستثناء لبنان فمن عمل الباحث .

(الجدول رقم ٥)
**المعدل السنوي لنمو السكان في بعض البلدان العربية والشرق اوسطية والأوروبية
المتوسطة (٩٤ - ٢٠٠٠)**

| البلد | المعدل السنوي لنمو السكان % | البلد | المعدل السنوي لنمو السكان % | البلد | المعدل السنوي لنمو السكان % |
|---------|--------------------------------|---------|--------------------------------|----------|--------------------------------|
| اسبانيا | ٠,١ | تونس | ١,٨ | العراق | ٢,٧ |
| اليونان | ٠,٣ | مصر | ١,٩ | الجزائر | ٢,٨ |
| فرنسا | ٠,٣ | الكويت | ١,٩ | ليبيا | ٣,٤ |
| لبنان | ١,٣ | السودان | ٢,٢ | السعودية | ٣,٤ |
| تركيا | ١,٦ | ايران | ٢,٣ | الأردن | ٣,٥ |
| المغرب | ١,٨ | سوريا | ٢,٦ | اليمن | ٤ |

المصدر : تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١٨ . باستثناء لبنان.

ثانياً : النمو الحضري

نمو المدن والمدن الكبرى :

هناك ثلاث عمليات مختلفة تؤدي الى النمو السكاني في الحضر هي : النمو الطبيعي (زيادة المواليد على الوفيات) ، والهجرة من المناطق الريفية ، واندماج المناطق الريفية المتاخمة في المدن (إعادة ترسيم الحدود الادارية) . وتتغير الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر مع استمرار عملية التحضر .

ويواجه لبنان اليوم مشكلات التحضر الناجمة عن اختلال كبير في التوزيعات المكانية للسكان ، التي أدت الى تضخم سكان المدن على حساب الريف ، خصوصاً العاصمة بيروت ، التي تزايد سكانها بمعدلات مرتفعة .

وإذا كان من غير الممكن تبين المراحل التي رافقت النمو الحضري، وذلك لعدم توفر الإحصاءات الدقيقة في لبنان ، فمن الواضح ان هذا التفاوت في التوزيع ، قد تراكب مع التحولات الاقتصادية الكبيرة خلال فترة الاستقرار التي شهدها لبنان منذ بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات ، والتي أدت بدورها الى نمو التجارة والخدمات، بالإضافة الى الصناعة التي انحصرت في المدن. بينما في المقابل كان يتضائل دور الريف نتيجة تدهور الزراعة وإهمال الارض، ونزوح السكان نحو المدن الكبرى وخصوصاً العاصمة بيروت.

وإذا ما تجاوزنا عدم وجود تصنيف لتحديد سكان الحضر في لبنان ، فإن بعض التقديرات تشير الى ان السكان المقيمين في المدن سنة ١٩٥٩ كانوا يمثلون حوالي نصف سكان لبنان (٤٩,٨ %) ، وان حوالي ٢٧,٧% من إجمالي سكان لبنان كانوا يقيمون في مدينة بيروت وضواحيها (٤٥٠ ألف نسمة تقريباً) . وان نسبة سكان المدن وصلت الى ٦١,٢ % سنة ١٩٧٠ ، في حين تشير آخر الإحصاءات لسنة ١٩٩٦ الى ان ٨٠,٨% من سكان لبنان أصبحوا يقيمون في المدن (الجدول رقم ٦).

(الجدول رقم ٦)
نمو سكان المدن ونسبتهم من سكان لبنان

| السنة | سكان لبنان | سكان المدن | نسبة سكان المدن من لبنان % |
|-------|------------|------------|----------------------------|
| ١٩٥٩ | ١٦٢٦.٠٠٠ | ٨٠.٩٧٤٨ | ٤٩,٨ ^(١) |
| ١٩٧٠ | ٢١٢٦٣٢٥ | ١٣٠.١٣١١ | ٦١,٢ ^(٢) |
| ١٩٧٥ | ٢٦.٠٠٠٠ | ١٨٢.٠٠٠ | ٧٠ ^(٣) |
| ١٩٩٦ | ٣١١١٨٢٨ | ٢٥١٣٤٥٧ | ٨٠,٨ ^(٤) |

المصدر: (١) - Mission Irfed-Liban , op.cit.p.52

(٢) - مسح القوى العاملة في لبنان .

(٣) - الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الجمهورية اللبنانية - ١٩٨٠ ، ص. ٤-٤ .

(٤) - الجدول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية السكان والسكن ٩٤ - ١٩٩٦ .

حين أصبحت بيروت عاصمة للبنان في بداية العشرينات من القرن العشرين لم يكن عدد سكانها يزيد عن ٢٣,٨% من مجموع سكانه . وفي نهاية الخمسينات وصل حجم بيروت الى ٢٧,٧% من سكان لبنان . وهذا إن دل على شيء فعلى ان بيروت في خلال ٣٦ سنة (من ١٩٢٣ الى ١٩٥٩) كانت تنور بحدود $\pm ٢٥\%$ من سكان لبنان ، أي بحدود الربع من سكان البلد.

والحقيقة ان نمو بيروت السريع وتضخمها والذي جاء معظمه في خلال عقد ونصف من الزمن (١٩٥٩ - ١٩٧٥) إنما جاء في أغلبه خارج الحدود الادارية للمحافظة فارتفعت حصتها من اجمالي السكان الى ٤٥% سنة ١٩٧٥ ، أي انها قاربت نصف سكان البلد .

الا ان النعيم الذي عرفته بيروت خصوصاً ولبنان عموماً ، لم يكن يستمر طويلاً. فمذ العام ١٩٧٥ وحتى بداية التسعينات ، شهد لبنان أعنف حرب اهلية وأشرس اعتداءات اسرائيلية تمرت البنية العمرانية والاقتصادية للبنان، وكان نصيب بيروت منها نصيب الاسد، حيث هاجر منها وتهجر العديد من سكانها الاصليين والوافدين. وكما تشير الارقام ، فإن سكانها تراجعا من ١١٧٠.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٥ الى ١١٢١.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٩٦، كما تراجع سكانها الى سكان لبنان خلال هذه الفترة من ٤٥% الى ٣٦% (الجدول رقم ٧) .

(الجدول رقم ٧)
نمو سكان بيروت ونسبتهم من سكان لبنان

| السنة | سكان لبنان | سكان بيروت | نسبة سكان بيروت من لبنان % |
|-------|------------|------------|----------------------------|
| ١٩٢٣ | ٦٢٨٨٦٣ | ١٥٠٠٠٠ | ٢٣,٨ |
| ١٩٥٩ | ١٦٦٦٠٠٠ | ٤٥٠٠٠٠ | ٢٧,٧ |
| ١٩٧٥ | ٢٦٠٠٠٠٠ | ١١٧٠٠٠٠ | ٤٥ |
| ١٩٩٦ | ٣١١١٨٢٨ | ١١٢١٠٠٠ | ٣٦ |

في المحصلة النهائية لمعدل النمو المقارن بين سكان لبنان من جهة، وسكان المدن، وسكان بيروت من جهة ثانية، لا بد ان تكون المقارنة بين مرحلتين: المرحلة الاولى هي مرحلة السلم الاهلي والازدهار الاقتصادي التي امتدت من بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات. والمرحلة الثانية هي مرحلة الحرب الاهلية والركود الاقتصادي التي امتدت من منتصف السبعينات الى منتصف التسعينات وما رافقها من تدمير للبنية العمرانية والاقتصادية وتهجير لمئات الآلاف من السكان من اماكنهم الاصلية الى اماكن اخرى. كل ذلك انعكس سلباً ليس على نمو السكان في لبنان فحسب، بل وايضاً على نمو سكان المدن وبيروت بشكل خاص. حيث تبين ان معدل نمو السكان في لبنان في المرحلة الثانية، تراجع اربعة أمثال مثله في المرحلة الاولى، ومعدل نمو سكان المدن تراجع ٤,٣ أمثال، في حين جاء معدل نمو العاصمة بيروت سالباً.

بالعكاز أيضاً قد عرف لبنان في المرحلة الاولى - مرحلة الازدهار - (١٩٥٩ - ١٩٧٥) أعلى معدلات نمو في العالم (٣,٧%)، وبلغ معدل نمو سكان المدن ضعف مثله في لبنان (٧,٧%)، ووصل معدل نمو سكان العاصمة بيروت الى مرتين ونصف مثله في لبنان (١٠%). (الجدول رقم ٨).

(الجدول رقم ٨)
معدل النمو السنوي % لسكان لبنان والمدن وبيروت
(جدول مقارنة بين مرحلتين السلم والحرب)

| السنة | سكان لبنان | معدل النمو % | سكان المدن | معدل النمو % | سكان بيروت | معدل النمو % |
|-------|------------|--------------|------------|--------------|------------|--------------|
| ١٩٥٩ | ١٦٦٦٠٠٠ | ٣,٧٤ | ٨٠٩٧٤٨ | ٧,٧٩ | ٤٥٠٠٠٠ | ١٠ |
| ١٩٧٥ | ٢٦٠٠٠٠٠ | ٠,٩٣ | ١٨٢٠٠٠٠ | ١,٨١ | ١١٧٠٠٠٠ | -٠,٢ |
| ١٩٩٦ | ٣١١١٨٢٨ | | ٢٥١٣٤٥٧ | | ١١٢١٠٠٠ | |

في المحصلة العامة لمعدل نمو السكان في لبنان في المرحلتين معاً - مرحلتي السلم والحرب (٥٩ - ١٩٩٦) - بقي لبنان ضمن الدول المرتفعة للنمو (٢,٤٦%)، بل وعرفت المدن أعلى معدلات نمو في العالم (٥,٦٨%) ، وهو معدل يزيد عن ضعف معدل نمو السكان العام. وبالرغم من ارتفاع معدل نمو سكان بيروت والبالغ ٤% (أي مرة ونصف مثيله في لبنان) ، إلا أنه جاء أقل من معدل نمو المدن . من هنا يظهر تأثير الحرب واضحا على كبح جماح نمو العاصمة الذي جاء لحساب باقي المدن، لا سيما منها التي كانت بعيدة إلى حد ما عن أماكن الصراع الساخنة فترة الحرب (للجدول رقم ٩) .

(الجدول رقم ٩)

معدل النمو السنوي % لسكان لبنان والمدن وبيروت (في مرحلتي السلم والحرب معاً)

| السنة | سكان لبنان | | سكان المدن | | سكان بيروت | |
|-------|------------|--------------|------------|--------------|------------|--------------|
| | العدد | معدل النمو % | العدد | معدل النمو % | العدد | معدل النمو % |
| ١٩٥٩ | ١٦٢٦.٠٠٠ | | ٨.٩٧٤٨ | | ٤٥.٠٠٠ | |
| ١٩٩٦ | ٣١١١٨٢٨ | ٢,٤٦ | ٢٥١٣٤٥٧ | ٥,٦٨ | ١١٢١.٠٠٠ | ٤ |

ميزان العاصمة - الدولة :

وحتى لا يكون شك ، فلن في العالم الآن وفي الماضي ، وسوف يكون هناك دائماً، دول ترتفع فيها نسبة العاصمة إلى الدولة بكثير وكثير جداً، واصلت أحياناً إلى النصف، أو حتى ثلاثة الأرباع من جملة السكان... ولكن ينبغي أن يكون واضحاً أن هذا هو الاستثناء والقلّة الفادرة ، أن لم يكن الشذوذ المرضي غير الصحي حقاً . فذلك عادة هي الدول القزمية للصغيرة أو الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جداً ، أي "دول المدن"، غالباً أو "العواصم بلا دول تقريباً" ، تلك التي لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريباً وظهير ميكروسكوبي كالجيب ، أو دول الثراء الفاحش المفاجئ كبعض دول النفط.

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أي العريقة للتاريخ ، العريضة الرقعة، الوفيرة الحجم، فإن عواصمها تدور في الغالب الأعم في حدود الضر من سكانها . وهذا ان دل على شيء، فإنما يدل على ان بيروت اليوم، تزيد عن ثلاثة أضعاف الحد الانسب ومثل ما ينبغي ويتناسب مع حجم لبنان ثلاث مرات على الأرجح. (الجدول رقم ١٠) .

وبالرغم من التثقل السكاني للعاصمة بيروت الى الوطن ككل حالياً والذي هو تضخم أكثر منه ضخامة ، الا ان هذا الثقل لا يزال ينمو بمعدلات مرتفعة تنبئ بمزيد من السيطرة أو الهيمنة ، ومزيد من لحياء الفقر واليؤس .

صحيح ان هناك عواصم كبرت بمعدلات مرتفعة جداً في الثلث الاخير من هذا القرن، كطرابلس الغرب وطوكيو مثلاً ، الا ان لبلدان هذه العواصم مرتكزات مادية ضخمة: النفط في ليبيا ، والصناعة في اليابان ، ونحن ليس عندنا لا نفط ولا صناعة ، ولا حتى أيضاً زراعة !.

وصحيح ان نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة في العالم الثالث المتخلف أصبح الآن كقاعدة يجري بمعدلات سريعة، ولكننا نمير في الغالب بمعدلات أسرع، وليس هذا ميزة لنا أو للعالم الثالث ، بل علامة على التخلف ومن صميم أعراضه.

ولياً ما كان فإن لندن مثلاً كُفّت عن النمو تقريباً منذ عقود ، بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن، بل وتراجعت نسبتها الى سكان بريطانيا الام. وكذلك حال بعض العواصم الاوروبية كمدريد وبروكسل مثلاً (معدل النمو - ٠,٥ ٪) وكوبنهاغن (- ٠,٣ ٪) ودوبلين (- ٠,١ ٪)^(١) . أما بيروت فلا تبدي أي اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها في المستقبل المنظور ، ما دلم الاتماء والاعمار يصب فيها وفيها وحدها دون باقي المناطق (لجدول رقم ١١).

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، جدول ٤٠، ص ٢٠٢

(الجدول رقم ١٠)
نسبة سكان العاصمة - الدولة % ومعدل نموهم (احصائية مقارنة)

| العاصمة | نسبة سكان العاصمة الى الدولة % (١) | معدل نمو سكان العاصمة % (٢) |
|----------------|---------------------------------------|--------------------------------|
| طرابلس - ليبيا | ٦٥,٤ | ٤,٦ |
| بيروت | ٣٦ | ٢ |
| عمان | ٢٤,١ | ٤,٣ |
| تونس | ٢٣,٦ | ٣,١ |
| بغداد | ٢٢,٩ | ٢ |
| طوكيو | ٢٠ | ١,٤ |
| لشبونة | ١٩ | ٢,٣ |
| باريس | ١٦,٤ | ٠,٣ |
| القاهرة | ١٦ | ٢,٢ |
| دمشق | ١٥ | ٢,٧ |
| الرياض | ١٥ | ٥,٣ |
| الجزائر | ١٣,٨ | ٤ |
| الدار البيضاء | ١٢,٧ | ٣,١ |
| لندن | ١٢,٦ | ٠٠ |
| مدريد | ١٠,٣ | ٠,٥- |
| الخرطوم | ٩,٣ | ٤,٥ |

المصادر : (١) - من عمل الباحث عن تعدادات السكان والمواضع الصادرة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦، الجدول ٢١، ص ١٧٨-١٧٩، والجدول رقم ٤٠، ص ٧٠٢-٧٠٣.

(٢) - تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٦، الجدول رقم ٢٠، ص ١٧٦ - ١٧٧، والجدول رقم ٤٠، ص ٧٠٢ - ٧٠٣. أما معدل نمو بيروت والبالغ ٢% (١٩٩٦ - ٢٠٠١) فمن عمل الباحث عن نتائج مسح المعطيات السكانية ١٩٩٤ - ١٩٩٦.

(الجدول رقم ١١)
نسبة سكان العاصمة - الدولة % وعمل التغير %
إحصائية مقارنة ١٩٦٥ - ١٩٩٥

| العاصمة | نسبة سكان العاصمة الى الدولة % ١٩٦٥ (١) | نسبة سكان العاصمة الى الدولة % ١٩٩٥ (٢) | عامل التغير % (٣) |
|----------------|---|---|-------------------------|
| بيروت | ٢٩,٩ | ٣ | ٥,٨ + |
| بغداد | ٢١,٣ | ٢٢,٩ | ١,٦ + |
| باريس | ١٥,٧ | ١٦,٤ | ٠,٧ + |
| لندن | ١٤ | ١٢,٦ | ١,٤ - |
| القاهرة | ١٤ | ١٦ | ٢ + |
| طرابلس - ليبيا | ١٣,٧ | ٦٥,٤ | ٥١,٧ + |
| دمشق | ١١,٤ | ١٥ | ٣,٦ + |
| طوكيو | ٩ | ٢٠ | ١١ + |
| الدار البيضاء | ٨,٣ | ١٢,٧ | ٤,٤ + |
| مدريد | ٨ | ١٠,٣ | ٢,٣ + |
| الجزائر | ٧,٤ | ١٣,٨ | ٦,٤ + |
| الخرطوم | ١,٣ | ٩,٣ | ٨ + |

المصادر : (١) - جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الرابع ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩٣ .
(٢) - (٣) من عمل الباحث .

ثلاثاً : خصائص سكان المدن

الخصائص الديموغرافية لسكان المدن^(٢):

(١)- التركيب الجنسي

من المتعارف عليه ان الحياة تبدأ باختلال عددي مطلق لصالح الذكور، ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرض الموت التي تعمل ضدهم للوصول الى التوازن الذي هو مرتب من قبل الطبيعة لحفظ النوع . ومن المتعارف عليه أيضاً ارتفاع نسبة الذكور في المدن لا سيما في البلدان النامية لما تمثله من مراكز جذب للمهاجرين الذكور لا سيما الشباب منهم .

كيف تبدو الصورة عندنا في لبنان ؟.. ان نسبة الذكور عندنا متدنية وتكدرج نسبة التكني بأطراد من النسبة العامة لكل لبنان ، الى النسبة العامة لكل المدن، الى النسبة العامة لمواصم المحافظات مجتمعة، وأخيراً الى بيروت للصغرى (بيروت الادارية او المحافظة). وهذا التكني في نسبة الذكور الى الاناث عندنا لا سيما في المدن وتحديداً في المدن الكبرى والذي جاء مغايراً لما هو متعارف عليه في مدن العالمين النامي والمتحضر ما هو إلا نتيجة للحروب التي شهدتها لبنان منذ بداية الربع الاخير من القرن العشرين، والهجرة الخارجية ليس من الارياف فحسب بل ومن المدن أيضاً بسبب نتائج الحرب من جهة ثانية. ولا شك ان الذكور والشباب تحديداً هم وقود الحرب وضحاياها كما هم رواد الهجرة .

(٢) اعتمدنا في دراسة خصائص سكان المدن في لبنان الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان المسكنين ١٩٩٤-١٩٩٦ التي شملت أربع عشرة مدينة لبنانية موزعة على كافة مناطق لبنان وهي : بيروت الكبرى والصغرى، طرابلس ، صيدا ، زحلة ، النبطية ، بطرك ، الهرمل ، جونية ، جبيل ، صور ، لبيون ، زغرتا ، المنية وحلبا .

(الجدول رقم ١٢)
الميزان الجنسي (١٩٩٤ - ١٩٩٦) نكور لكل ١٠٠ من الاناث
جدول مقارنة

| | |
|------|-------------------------------|
| ٩٨,٣ | كل لبنان |
| ٩٧,٢ | كل المدن مجتمعة |
| ٩٦,٨ | عواصم المحافظات مجتمعة |
| ٩٤,٥ | بيروت الصغرى (محافظة بيروت) |

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لسمح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ - ١٩٩٦ .

ونزولاً من التعميم الى التفصيل فإن نسبة الذكورة - لسبب او لآخر - في بعض المدن كانت لصالح الذكور وفي البعض الآخر لصالح الاناث. بل ان بعض المدن كالمدينة مثلاً جاءت نسبة الذكورة فيها مرتفعة جداً (١٠٣,٤) وبعضها الآخر كصيدا مثلاً جاءت نسبة الذكورة منخفضة جداً (٩٣,٨)^(١)، مقارنة بنسبة الذكورة في كل لبنان (٩٨,٣) . ورغم ذلك فإن التفوق يبقى لصالح الاناث في ٧١,٤% من مدننا (الجدول رقم ١٣) .

(٢) التركيب العمري

على اساس المراتب العريضة وكمقياس مقارن أو كمؤشر نسبي عام يقدر البعض " انه في مجتمع نام طبيعياً متوازن بيولوجياً تقترب أنسب نسب فئات السن الوظيفية الثلاث على الترتيب من المتوالي ٤٠-٥٠-١٠". فهذا المقياس يأتي متوسط لبنان والمدن سالماً كثيراً في الشريحة الاولى او السفلى ، وموجباً كثيراً في الشريحة الثانية او الوسطى، فيما هو يتذبذب نوعاً حول محله المثالي في الشريحة الثالثة او العليا (الجدول رقم ١٤) .

(١) في صيدا مثلاً كانت نسبة الذكور ١٠٣,٣ نكوراً لكل ١٠٠ أنثى سنة ١٩٨٦، مما يعني انها تراجمت بنسبة ٩٩,٥% في مدى عشر سنوات . عبد الله عطوي ، مدينة صيدا بين الماضي والحاضر والمستقبل ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٩٠، ص ٢٧٣ .

(الجدول رقم ١٣)
الميزان الجنسي (١٩٩٦-١٩٩٤) نكور لكل ١٠٠ من الإناث في المدن
جدول مقارنة

| | |
|-------|--------------|
| ١٠٣,٤ | المدنية |
| ١٠١,٦ | بعلبك |
| ١٠٠,٨ | صور |
| ١٠٠,١ | اميون |
| ٩٩ | جونيه |
| ٩٨,٧ | جبيل |
| ٩٨,٥ | النبطية |
| ٩٧,٤ | طرابلس |
| ٩٧,٤ | الهرمل |
| ٩٦,٨ | بيروت الكبرى |
| ٩٦,٣ | حلبا |
| ٩٦ | زحلة |
| ٩٤,٣ | زغرتا |
| ٩٣,٨ | صيدا |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المخطوطات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان
(١٩٩٦-١٩٩٤).

(الجدول رقم ١٤)
فئات السن الوظيفية ١٩٩٦ - ١٩٩٤
جدول مقارنة

| فئات السن | لبنان % | كل المدن مجتمعة % | بيروت الصغرى % | بيروت الكبرى % |
|----------------|------------|----------------------|-------------------|-------------------|
| الصفار - ١٥ | ٢٩,٣ | ٢٨,٨ | ٢١,٦ | ٢٥ |
| البالغون ١٥-٦٤ | ٦٣,٨ | ٦٤,٤ | ٦٩,١ | ٦٧,٧ |
| الكبار + ٦٥ | ٦,٩ | ٦,٧ | ٩,٣ | ٧,٣ |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المخطوطات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان
, ١٩٩٦-٩٤ .

رغم هذا فإن الأرقام تكشف عن مؤشرات ودلالات مؤكدة على تغير التركيب العمري لسكان لبنان عموماً والمدن خصوصاً نحو المزيد من النضج سواء كان وراء ذلك الحرب والهجرة أو الحالة الاقتصادية الناجمة عنهما .

وجوهراً الظاهرة سليم من حيث تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصفار ورفع نسبة الكبار ، متماثل يتجسد ويتأكد بالمقارنة بين لبنان في جانب والعاصمة وبسائر المدن (جونيه ، اميون ، زحلة ، جبيل ، زغرتا) في الجانب الآخر . (الجدول رقم ١٥).

الخصائص الاقتصادية لسكان المدن :

في المعدل العام فإن نسبة القوة العاملة في العالم تكاد تقترب من نصف السكان (٤٨%) ترتفع قليلاً إلى (٤٩%) في البلدان الصناعية، وتتنحى قليلاً إلى (٤٧%) في البلدان النامية^(١). أما عندنا في لبنان فإن القوة العاملة لا تشكل أكثر من ٢٩,٥% من إجمالي السكان وهي نسبة متدنية جداً بالمقارنة مع المعدلات العالمية. في حين أن معدل البطالة الإجمالية عندنا والبالغ (٥,٨%) يكاد يتساوى مع مثيله في أميركا الشمالية (٥,٩%)، أعلى قليلاً من مثيله في شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (٤,٨%)، وأدنى قليلاً من مثيله في البلدان الصناعية (٦,٦%)^(٢).

الجدول رقم ١٥

تأثير المدينة والمنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار في المدن

| المدينة | للصغار ١٥ - % | متوسط المدن ١٥ - ٦٤ % | لكبار ٦٥ + % |
|--------------|---------------------|-----------------------------|--------------------|
| بيروت الصغرى | ٢١,٦ | ٦٩,١ | ٩,٣ |
| جونية | ٢١,٦ | ٧٠,٤ | ٨ |
| اميون | ٢٣,٩ | ٦٤,٩ | ١١ |
| زحلة | ٢٤,٢ | ٦٧,٨ | ٨ |
| جبيل | ٢٤,٤ | ٦٧,٢ | ٨,٣ |
| زغرتا | ٢٥,٣ | ٦٥,٧ | ٩ |
| صيدا | ٢٧,٨ | ٦٥,٨ | ٦,٣ |
| حلبا | ٢٩ | ٦٤,٤ | ٦,٥ |
| صور | ٣٠,٣ | ٦٥,٢ | ٤,٥ |
| النبطية | ٣١,٥ | ٦١,٩ | ٦,٥ |
| الهرمل | ٣٤ | ٦٠,٣ | ٥,٤ |
| طرابلس | ٣٤,٣ | ٦١ | ٤,٦ |
| بعلبك | ٣٤,٥ | ٦٠,٧ | ٤,٨ |
| المنية | ٣٧,٣ | ٥٨,٥ | ٤,١ |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ - ١٩٩٦.

(١) هذه المعدلات لسنة ١٩٩٠ مأخوذة عن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٨٣. أما معدل لبنان فمن عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ٩٤-١٩٩٦. علماً أن نسبة القوة العاملة في لبنان لسنة ١٩٩٠ وردت في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ١٨٢، (٣١%).

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ص ٢١٠. أما لبنان فمن عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ٩٤ - ١٩٩٦.

هذا يعني اننا في لبنان نبتعد جداً عن المعدلات العالمية في النشاط الاقتصادي (وهذا يحسب علينا) ونقترب جداً من المعدلات العالمية للبطالة. وإذا كان هذا حال لبنان ككل فليست مدنه بأفضل حال. فالهجرة الشابة الخارجة من لبنان من جهة، والهجرة الأجنبية الدخلة الى لبنان من جهة أخرى، وضيق فرص العمل عندنا، كل ذلك دفع ولا يزال يدفع بالمهاجرين الشباب الى الخارج، ليس من الأرياف فحسب بل ومن مدنه أيضاً. فتكثرت نسبة مساهمة القوة العاملة في المدن، وارتفعت معها نسب الاعالة والبطالة. وإذا لم تتخذ إجراءات سريعة لاثماء الريف، وضبط اليد العاملة الأجنبية، فإن نسب الاعالة والبطالة عندنا ستزداد حدة، وستصبح مدناً طاردة للسكان بعد أن كانت مستقبلة لهم.

ثم بعد هذا كيف تبدو للخصائص الاقتصادية لسكان المدن عندنا من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية؟

فلو اعتمدنا المعدل العام للبنان كأساس في النشاط الاقتصادي، وقارناه مع المعدل العام لكل المدن مجتمعة لوجدنا أن معدلات للنشاط الاقتصادي في المدن جاءت أعلى من مثيلها في لبنان وهذا أمر طبيعي، ولكن ما ليس طبيعياً أن شريحة كبيرة من المدن وبينها مدن كبرى كطرابلس والزنبطية وبيطيك وصيدا، جاءت معدلات للنشاط الاقتصادي فيها (٢٨,٣%، ٢٨,٣%، ٢٦,٤% و ٢٤% على التوالي) أقل من مثيلها العام لكل لبنان والبالغ ٢٩,٥%. وهذا إن دل على شيء فعلى أن المدن عندنا بدلت تلفظ بأبنائها خارج حدودها، لعدم توفر فرص العمل لهم.

وانخفاض نسبة العاملين الى مجموع السكان في المدن، يتناسب عكسياً مع ارتفاع معدلات الاعالة والبطالة، فبينما يتحمل الفرد العامل في لبنان إعالة ٢,٤ فرداً، فإن المعدل العام للاعالة في كل المدن مجتمعة يتكفى قليلاً الى ٢,٢ فرداً، الا انه ما ليس طبيعياً أيضاً أن شريحة كبيرة من المدن ترتفع فيها معدلات الاعالة عن المعدل العام للبنان، بل أن معدل الاعالة للفرد الواحد في بعض المدن كبيطيك وصور وصيدا والهرمل يسدور بحدود $3 \pm$ أفراد.

ومن المؤشرات الاقتصادية الهامة للسكان ، حصة الأثلاث في النشاط الاقتصادي إلى مجموع العاملين التي لم تتجاوز في لبنان عموماً ٢٠,٧% ، ووصلت في أقصى حدودها في بيروت الكبرى إلى ٢٥,١% ، وبيروت الصغرى ٢٨,٧% .^(١) وهي نسب متدنية جداً مقارنة بالمعدلات العالمية التي تتدرج من ٣٧% في البلدان النامية ، إلى ٤٠% في البلدان الصناعية^(٢) .

خلاصة القول إن من أهم الخصائص الاقتصادية لسكان لبنان عموماً والمدن خصوصاً ، انخفاض نسبة للعمالة عامة ، ونسبة مساهمة الأثلاث في العمل خاصة، وارتفاع معدلات البطالة والاعالة . (لجدول رقم ١٦) .

الخصائص الاجتماعية لسكان المدن

(١) - الأمية :

لعل من أهم لوجه المدينة والمدنية ، ذاك الوجه الثقافي المميز ، المتمثل في وفرة مدارسها ومعاهدها ، وانعكاسه الإيجابي في ارتفاع نسبة المتعلمين فيها بالمقارنة مع المناطق الريفية البعيدة. وبالرغم من ذلك فإن مدناً لا زالت تضم في جنباتها فئة كبيرة من المواطنين الذين حرّموا حقهم في التعليم ، فباتوا أميين .

(١) من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان

١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ ، حصة الأثلاث بين القوة العاملة لسنة ١٩٩٠ ص ١٨٣ .

(الجدول رقم ١٦)
المؤشرات الاقتصادية ١٩٩٤ - ١٩٩٦
جدول مقارنة

| معدل البطالة الاجمالي للسكان (١٠ سنوات ولكثر) % | عدد المعالين للفرد الواحد الناشط اقتصادياً | القوة العاملة (كتسبة منوية من مجموع السكان) % | |
|---|--|---|-----------------|
| ٥,٨ | ٢,٤ | ٢٩,٥ | كل لبنان |
| ٥,٦ | ٢,٢ | ٣١ | كل المدن مجتمعة |
| ٥,٨ | ٢ | ٣٢,٤ | بيروت الصغرى |
| ٣,٩ | ١,٨ | ٣٥ | جونيه |
| ٤,٦ | ١,٩ | ٣٤,٨ | زحلة |
| ٦,٥ | ٢ | ٣٣,٧ | جبيل |
| ٥,٣ | ٢ | ٣٣,٢ | لميون |
| ٦,٩ | ٢ | ٣٢,٥ | حلبا |
| ٥,٨ | ٢,١ | ٣١,٩ | بيروت الكبرى |
| ٦,٩ | ٢,٢ | ٣١,٥ | زغرتا |
| ٤,٤ | ٢,٤ | ٢٩,٣ | المنيه |
| ٥,٤ | ٢,٥ | ٢٨,٣ | طرابلس |
| ٦,٣ | ٢,٥ | ٢٨,٣ | النبطية |
| ٣,٩ | ٢,٨ | ٢٦,٤ | بعلبك |
| ٧,٥ | ٢,٩ | ٢٥,٤ | صور |
| ٤,٢ | ٣,١ | ٢٤ | صيدا |
| ٦,٩ | ٣,٢ | ٢٣,٩ | الهرمل |

من عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان
١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

ان نظرة شاملة تُظهر أن نسبة الامية في لبنان بلغت ١٣,٥% من جملة السكان (عشر سنوات فاكتر). أي ان هناك أمياً في لبنان بين كل سبعة وثمانية أشخاص ممن تجاوزت اعمارهم العاشرة. ان نسبة الامية عندنا أعلى بسبع مرات منها في البلدان الصناعية ، و أدنى بمرتين وربع منها في البلدان النامية ، وتكاد تقترب من نصف المعدل العالمي .

بالمقابل ان نسبة الامية في المدن عندنا بلغت ١٠,٨% ، وفي بيروت الصغرى ٨,٩%، أي ان هناك أمياً بين كل تسعة أشخاص من سكان المدن، وأمياً بين كل أحد عشر شخصاً من سكان بيروت الصغرى.

الا أن الأبرز في معدلات الأمية عندنا هو غلبة الطابع الالهي عليها ، لا بل ان نسبة الأمية عند الثالث في لبنان عامة والمدن مجتمعة وبيروت الصغرى هي ضعف مثلها عند الذكور أي ان هناك ذكراً واحداً وأنثيين بين كل ثلاثة اميين. وهذا يعني ان التعليم عندنا لا زال يعمل لصالح للذكور كما هو حال جميع البلدان النامية ، بينما يتساوى في التعليم الذكور مع الثالث في البلدان الصناعية (الجدول رقم ١٧).

ولعل من أهم أوجه الأمية عندنا ذلك التفاوت الشاسع في توزيعها بين المدن كما هو بين الثالث والذكور، فهناك مدن تتدنى فيها نسبة الأمية عن العاصمة الكبرى (بيروت الكبرى) بكثير وكثير جداً كجونييه مثلاً (نصف نسبة الأمية في العاصمة) ، وهناك مدن ترتفع فيها نسبة الأمية عن العاصمة الكبرى بكثير وكثير جداً كالشهرل وحلبا مثلاً (ضعفي نسبة الأمية في العاصمة) والمنية (ثلاثة أضعاف ونصف تقريباً).

(الجدول رقم ١٧)

نسبة الأمية حسب الجنس (% من جملة السكان ١٠ سنوات فلكتر)

جدول مقارنة

| | ذكور % | انثى % | المعدل العام % |
|-----------------------|-----------|-----------|-------------------|
| العالم | ١٦,٥ | ٢٩,٢ | ٢٢,٩ |
| جميع البلدان النامية | ٢١,٦ | ٣٩,٧ | ٣٠,٣ |
| جميع البلدان الصناعية | ١,٥ | ١,٥ | ١,٥ |
| لبنان | ٩,٢ | ١٧,٨ | ١٣,٥ |
| كل المدن مجتمعة | ٧,٥ | ١٤,١ | ١٠,٨ |
| بيروت الصغرى | ٥,٨ | ١١,٧ | ٨,٩ |

المصادر : بلدان العالم والعالم النامي والصناعي من عمل الباحث عن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧
ص ١٤٨ و ١٥١ .

أما لبنان والمدن اللبنانية فمن عمل الباحث عن الجداول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

وإذا كانت الهجرة الوافدة الى المدن من الارياف البعيدة والناحية والتي تشكل احزمة اليبس حولها ، بالإضافة الى الاحياء الفقيرة والقديمة فيها ، هي أهم اسباب ارتفاع نسب الأمية في المدن (مثلاً نسبة الأمية في بيروت الصغرى ٨,٩% بينما هي في ضواحي

بيروت ١٠,٣% ونسبة الامية في صيدا ٩,١% بينما هي في صيدا القديمة ١٧,٨%^(١).
فإن ذلك لا يبرر هذا الكم الهائل من تكس الاميين في بعض مدننا (مدنس الى سبع
السكان في طرابلس ، خمس الى مدنس السكان في صور والهرمل وحلبا، ثلث السكان في
المنية) ، وهي مدن فاقت فيها نسب الامية النسبة العامة لكل لبنان بكثير وكثير جداً .
بل وإذا كان من سبب ثالث لارتفاع نسب الامية عندنا وفي مدننا ، غير النزوح
والفقر ، فهو حرمان فئة كبيرة من الاثالث من التعليم لصالح الذكور فمدنس الى سبع الاناث
للواتي تجاوزن سن العاشرة في النبطية وزغرتا أميات ، وهن أكثر من المدنس في
طرابلس وبعليك، وأكثر من الخمس في صور وحلبا، والربع في الهرمل ، وأكثر من الثلث
في المنية .

إن تربيته مدننا أصبح مشكلة اجتماعية كما هو مشكلة اقتصادية وبيئية وحضارية
لا بل وحضرية . وإذا كان الحل في إتمام الريف فليست المناطق المترفة في المدن أقل
حاجة للانماء (الجدول رقم ١٨) .

(الجدول رقم ١٨)

نسبة الامية حسب الجنس (%) من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر في المدن - جدول مقارنة

| المدن | ذكور % | إناث % | المعدل العام % |
|--------------|--------|--------|----------------|
| جونيه | ٣ | ٦,٢ | ٤,٦ |
| اميون | ٥,٦ | ١٠,٤ | ٨,١ |
| جبيل | ٥,٩ | ١١ | ٨,٥ |
| صيدا | ٧,٧ | ١٠,٥ | ٩,١ |
| بيروت الكبرى | ٦,٢ | ١٣,٢ | ٩,٨ |
| زحلة | ٧,٥ | ١٢,٨ | ١٠,٢ |
| النبطية | ٦,٢ | ١٥,١ | ١٠,٩ |
| زغرتا | ٧,٩ | ١٥,٣ | ١١,٧ |
| بعليك | ٦,٣ | ١٧,٤ | ١١,٩ |
| طرابلس | ١٢,١ | ١٧,٧ | ١٤,٩ |
| صور | ١٢,٩ | ٢٠,٢ | ١٦,٥ |
| الهرمل | ٨,٧ | ٢٥ | ١٧ |
| حلبا | ١٤ | ٢١,٩ | ١٨,١ |
| المنية | ٣٠,٩ | ٣٥,٧ | ٣٣,٣ |

من عمل الباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المطبوعات الاحصائية للسكان في لبنان ١٩٦٦-٦٤ .

(١) عبد الله علوي : مجلة للعرفان ، الحداد السابع والثامن، أيلول وتشرين الاول ، ١٩٩٦ ، بيروت ،
لبنان (النمو العمراني وأثره في تداعي البنية البيئية والعمرانية والسكانية في صيدا القديمة) ص. ١٢٥ ،
دراسة ميدانية .

(٢) - الحالة المدنية (أو الزوجية)

ان نظرة عامة للحالة المدنية (أو الزوجية) للسكان الذين ما جاوزا سن العاشرة في لبنان عموماً ، تظهر تفوق نسبة العازبين ، يليها على التوالي نسبة المتزوجين ، فالارامل ، فالمطلقين والهاجرين . ينطبق ذلك الترتيب تماماً على سكان المدن (باستثناء بعضها كجونيّه وأميون اللتين تقل فيهما نسبة السكان العازبين عن المتزوجين) .

ان ارتفاع نسبة العزوبية في المدن (كطرابلس وصور وبعلبك والمنية والهزمل) ، يقابله ارتفاع في نسب تعدد الزوجات ، وإلى حد ما ارتفاع في نسب الطلاق .

ان مركزية المدن وأهميتها الادارية (كعواصم المحافظات) ، تتناسب طردياً مع ارتفاع ظاهرة الطلاق والهجر والترحل .

ان المدن الجنوبية (كصيدا والنبطية وصور) ، تتميز بأعلى معدلات طلاق ، وأدنى معدلات في تعدد الزوجات ، بين سائر المدن اللبنانية .

ان المدن الساحلية (بيروت الصغرى ، طرابلس ، صيدا ، صور) ، تتميز بأعلى معدلات طلاق ، مقارنة بالمدن للدخلية (الجدول رقم ١٩) .

ماذا عن لم المدن العاصمة بيروت وتحديداً بيروت الصغرى ، الأكثر مدنية أو تحضرأ بين كافة المدن ؟

نتحدث الارقام عن وجود علاقة عكسية بين الطلاق وتعدد الزوجات ، فبينما ترتفع نسبة الطلاق في العاصمة الام لتصل الى أكثر من ضعف مثيلتها في لبنان ، فإن نسبة تعدد الزوجات تتدنى لتصل الى النصف ان نسبة الطلاق في العاصمة هي الاعلى بين كافة المدن ، ولا يوازيها في ذلك سوى مدينتي النبطية وصور . ان تركيز المدنية في العاصمة أدى الى ارتفاع نسبة الطلاق فيها ، كما أدت الحرب في الجنوب الى ارتفاع نسب الطلاق في منه .

ظاهرة اجتماعية بارزة أيضاً في عاصمتنا الكبرى ، هي ظاهرة العزوبية المتقدمة في المن - أو العنس اذا جاز التعبير - لاشك ان المدينة والمدنية تؤديان الى رفع سن الزواج ، ولا شك أيضاً ان العزوبية لاعمار متقدمة جداً ظاهرة غير صحية ، حيث تنطبق الارقام بأعداد هائلة من الجنسين الذين تجاوزوا الأربعين والخمسين سنة من العمر ولا يزالون عازبين . ان العزوبية لاعمار متقدمة لكلا الجنسين ، تؤدي الى مشكلات اجتماعية ، لا تقل خطورة عن تلك المتأتية عن الطلاق والامية ، فكيف اذا كانت هذه الظواهر اثوية جنسياً ، عاصمة وطنياً !.. (الجدول رقم ٢٠) .

(الجدول رقم ١٩)
توزيع السكان (١٠ سنوات فكثر) حسب الحالة المدنية (النسب المئوية)
جدول مقارنة

| لرمل | مطلق | هاجر | متعدد الزوجات | متزوج | كلية كتبة | أعزب | المجموع % |
|--------------|------|------|------------------|-------|--------------|------|--------------|
| ٥ | ٠,٥ | ٠,١ | ٠,٢ | ٤٥ | ٠,٤ | ٤٨,٨ | ١٠٠ |
| ٦,٦ | ١,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٤٤,٨ | ٠,٣ | ٤٧ | ١٠٠ |
| بيروت الكبرى | | | | | | | |
| ٥,٦ | ٠,٧ | ٠,٢ | ٠,١ | ٤٥,٦ | ٠,٤ | ٤٧,٥ | ١٠٠ |
| ٤,٦ | ٠,٩ | ٠,١ | ٠,٤ | ٤٣,٧ | ٠,٤ | ٥٠ | ١٠٠ |
| ٥,٢ | ١ | ٠,٠٤ | ٠,٠٤ | ٤٥,٥ | ٠,٧ | ٤٧,٥ | ١٠٠ |
| ٦,١ | ٠,٣ | ٠,١ | ٠,٠٣ | ٤٥,٤ | ٠,١ | ٤٨ | ١٠٠ |
| ٦ | ١,١ | - | - | ٤٥,٥ | ٠,٩ | ٤٦,٥ | ١٠٠ |
| ٣,٨ | ٠,٦ | - | ٠,٣ | ٤٢,٤ | ٠,٧ | ٥٢,٣ | ١٠٠ |
| ٤,٧ | ٠,٤ | - | ٠,٢ | ٣٦,٦ | ٠,٩ | ٥٧,٣ | ١٠٠ |
| ٥,٣ | ٠,٢ | ٠,١ | - | ٤٨,٦ | - | ٤٥,٨ | ١٠٠ |
| ٤,٥ | ٠,٢ | ٠,١ | - | ٤٥,٩ | - | ٤٩,٣ | ١٠٠ |
| ٤,٦ | ١,١ | ٠,١ | ٠,١ | ٤٢,٣ | ٠,٨ | ٥١,١ | ١٠٠ |
| ٥,٩ | ٠,٢ | ٠,٢ | - | ٤٨,٦ | - | ٤٥,١ | ١٠٠ |
| ٦ | ٠,٢ | ٠,١ | ٠,١ | ٤٦,٣ | ٠,١ | ٤٧,٤ | ١٠٠ |
| ٢,٩ | ٠,٢ | - | ٠,٣ | ٤١,٥ | ٠,٣ | ٥٤,٨ | ١٠٠ |
| ٥,٨ | ٠,٤ | ٠,١ | ٠,٢ | ٤٤,٤ | ٠,٤ | ٤٨,٧ | ١٠٠ |
| حلبا | | | | | | | |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المخططات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦-٩٤.

(الجدول رقم ٢٠)
التوزيع الجنسي للسكان العازبين (٢٠ سنة فكثر) في بيروت الكبرى

| فئة العمر سنة | ذكور | | إناث | | المجموع | |
|------------------|--------|------|--------|------|---------|------|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % |
| ٢٩-٢٠ | ٨٥٨٠٨ | ٧٠,٤ | ٦٤٥٤٠ | ٦٠ | ١٥٠٣٤٨ | ٦٥,٥ |
| ٣٩-٣٠ | ٢٦١٩٠ | ٢١,٥ | ٢٥٧١٨ | ٢٣,٩ | ٥١٩٠٨ | ٢٢,٦ |
| ٤٩-٤٠ | ٥٤٢٩ | ٤,٥ | ٨٤٢٧ | ٧,٨ | ١٣٨٥٦ | ٦ |
| ٥٠ وما فوق | ٤٤٢٤ | ٣,٦ | ٨٨٩٩ | ٨,٣ | ١٣٣٢٣ | ٥,٨ |
| المجموع | ١٢١٨٥١ | %١٠٠ | ١٠٧٥٨٤ | %١٠٠ | ٢٢٩٤٣٥ | %١٠٠ |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المخططات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان
١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

أما عن تركيز الترمول في العاصمة وخصلة عند النساء وفي اعمار مبكرة جداً، فأمر لا يقل أهمية عن مشكلاتنا الاجتماعية الأخرى. وإذا كان نظرياً وعلمياً أن الاناث أكثر قدرة على التمتع من الذكور، وبالتالي تزداد نسبتهم إلى الذكور مع التقدم في السن، إلا أن الحرب زادت من حدة الفارق بين الجنسين، الحرب التي تحصص الذكور قبل الاناث. فمقابل كل رجل أرمل في لبنان ٦,٩ نساء أرمل، وفي بيروت الصغرى ٧,٦ نساء أرمل، و ٨ نساء أرمل في بيروت الكبرى. أما عن ترمول النساء في اعمار مبكرة فتفسر الارقام إلى أن نسبة النساء الارامل دون سن الخمسين إلى اجمالي النساء الارامل تصل إلى ١١,٥% في بيروت الصغرى، و ١٣,٣% في بيروت الكبرى، و ١٤,٦% في كل لبنان.

وزن العاصمة بيروت

إن أول ما يبرز في وزن بيروت الكبرى، هو حجمها السكاني المميز، الذي يطغى على ما عداه منذ اللحظة الأولى: (٣٦%) من اجمالي سكان لبنان، ٧٢% من سكان المدن الأربع الأولى في لبنان (بيروت وطرابلس وصيدا وجونية). قرابة خمسة أضعاف المدينة الثانية (طرابلس)، وثمانية أضعاف المدينة الثالثة (صيدا)، وتسعة عشر ضعف المدينة الرابعة (جونيه). بل وتوازي سكانياً مرتين ونصف سكان المدن الثانية والثالثة والرابعة (طرابلس وصيدا وجونية) مجتمعة. (الجدول رقم ٢١).

(الجدول رقم ٢١)
المدن الأربع الأولى في لبنان^(١)
جدول مقارنة

| المدينة | عدد السكان | % من اجمالي سكان لبنان | % من سكان المدن الأربع الأولى |
|-------------------|------------|------------------------|-------------------------------|
| بيروت وضواحيها | ١١٢١٥٥٤ | ٣٦ | ٧١,٩ |
| طرابلس وضواحيها | ٢٣٦٥٠٩ | ٧,٦ | ١٥,٢ |
| صيدا وضواحيها (٢) | ١٤٣٣٠٧ | ٤,٦ | ٩,٢ |
| جونيه وضواحيها | ٥٨٤٦٧ | ١,٨ | ٣,٧ |
| المجموع | ١٥٥٩٨٣٧ | ٥٠ | ١٠٠ |

(١) من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤-١٩٩٦.

(٢) تعداد صيدا عن مسح المعطيات الإحصائية السكان -أما ضواحيها فمن دراسة للباحث عبد الله عطوي، مدينة صيدا مرجع سابق

في قانون المدينة الأولى Primate City، الذي يحدد نسب السكان في مدن البلد الرئيسية باعتبار ان المدينة الاولى ١٠٠، ومع ملاحظة ان معدل الأرقام القياسية للمدن الثلاث الأولى كما وجده مارك جيفرسون صاحب هذا للتكنيك هو في المتوسط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠^(١) . وبتطبيق هذا القانون على المدن الأربع الأولى عندنا نصل الى المتوسط ١٠٠ : ٢١ : ١٣ : ٥ الذي يبرز مدى الخلل الكبير بين حجم المدينة الأولى والمدن التي تأتي بعدها عندنا .

وأشوأ ما في الأمر ان بيروت تكاد تقف وحدها كفئة او كطبقة قائمة بذاتها تتعالى على سائر المدن مبتلعة إياها. وحدها تقف بيروت كعلاق وسط غابة من الأقزام. بل انها لتكسب دائماً وترداد نمواً وضخامة على حساب تلك المدن وعلى حساب كل البلد. ولعل في مقارنة بيروت ببعض العواصم الأخرى ما يلقي مزيداً من الضوء على ما آلت اليه عاصمتنا اليوم . (راجع الجدول رقم ١٠) .

ولكن ليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن، ليس الكم وحده هو المهم، أهم منه الكيف فلئن كانت بيروت لا تتعدى كثيراً ثلث الدولة من حيث العدد المجرد او المطلق ، فلعلها تزيد عن نصفها من حيث الوزن والثقل للفعال. فلو قومنا الدخول المرتفعة والعقارات والاملاك والصناعات والمرافق والخدمات الراقية ، وكذلك ما لا يمكن قياسه او تقويمه رقمياً كالسلطة والنفوذ ، يفقد نرجح للعاصمة كفة بقية لبنان بسهولة وبساطة .

فكما يوضح الجدول المرفق (الجدول رقم ٢٢) ، فإن في بيروت نحو خمسي القوى الناشطة اقتصادياً في لبنان، وأكثر من خمسي العاملين في كل من : القطاع الخاص، والفنادق المطاعم والملاهي، والنقل والبريد والاتصالات. بل وفيها أيضاً $\pm ٥٩\%$ من مجموع العاملين في : البنوك والوساطة المالية ، ومديري المؤسسات الكبيرة، وكبار المسؤولين في البلاد .

(١) Mark Jefferson, "The law of the primate city". GR., Vol XXIX, No.2, April, 1939, p.227

(الجدول رقم ٢٢)

نصيب بيروت الكبرى % في بعض عناصر الإنتاج والخدمات ١٩٩٤ - ١٩٩٦ (١)

جدول مقارنة

| النسبة بيروت | البند |
|--------------|---|
| ٣٩,٣ | السكان النشطون اقتصادياً (١٠ سنوات فأكثر) |
| ٤٠,٧ | العاملون في القطاع الخاص |
| ٤٢,٥ | حملة شهادات الدراسات العليا في الطب |
| ٤٣ | الذين يتابعون دراسات عليا |
| ٤٣ | العاملون في الفنادق والمطاعم والملاهي |
| ٤٣ | العاملون في النقل والبريد والاتصالات |
| ٤٣ | السيارات الخاصة |
| ٤٧ | الذين يتابعون الجامعة |
| ٥٢,٢ | حملة شهادات الدراسات العليا في الهندسة |
| ٥٢,٦ | كبار المسؤولين |
| ٥٣ | حملة شهادات الدراسات العليا في العلوم |
| ٥٣ | حملة شهادات الدراسات العليا في الآداب والعلوم الانسانية |
| ٥٣,٤ | خطوط الهاتف |
| ٥٤,٦ | مديرون في المؤسسات الكبيرة |
| ٥٩,٦ | العاملون في بنوك ووساطة مالية |
| ٦٠,٥ | حملة شهادات الدراسات العليا في الزراعة |
| ٦٣,٤ | حملة شهادات الدراسات العليا في الحقوق والعلوم السياسية |
| ٦٣,٧ | حملة شهادات الدراسات العليا في الإدارة أو للخدمات |

ورغم ان بيروت ثلث الى خمس سكان لبنان، فإن لها ٤٣ % الى ٥٣,٤ % من مجموع السيارات الخاصة وخطوط الهاتف في البلد. والواقع ان نسبة بيروت ترتفع دائماً الى النصف او الثلثين في كل الخدمات الراقية المتقدمة كالسلكية واللاسلكية ودور السينما الراقية والمسارح... الخ.

وبيروت الى ذلك وذلك أيضاً تستأثر بالمؤهلات العالية في البلد. فيها أكثر من خمسي حملة شهادات الدراسات العليا في الطب، وأكثر من نصف حملة شهادات الدراسات العليا في الهندسة والعلوم والآداب، ونحو ثلثي حملة شهادات الدراسات العليا في الزراعة والحقوق والعلوم السياسية والإدارة .

(١) للباحث عن الجدول الإحصائية لمسح المحيطات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان ١٩٩٤-١٩٩٦ .

صفوة القول ان العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الإنتاج والاستهلاك في لبنان كما وكيفاً . بل ليس هذا فحسب. فالواقع ان كبر نسبة في لبنان كله، ربما الأغلبية العظمى ، من أصحاب الدخول العليا والطبقات الغنية تتركز في بيروت، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كعواصم المحافظات، ثم عواصم الأضية ، ثم بعد ذلك تكاد تختفي من المدن الصغيرة والريف الحقيقي. بل يمكن القول ان نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن بحسب حجم كل واحدة منها .

وكقانون عالمي عام ان نسبة الأغنياء في السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة، لأن المدن الكبرى هي وحدها التي تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذي يحتاج اليه ويقر عليه الأغنياء وحدهم. وإذا كان هذا صحيحاً في مدن الغرب المتطور، فهو أصح في مدن العالم الثالث حيث يحد التخلف كثيراً من امكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات المصرية والاستهلاك الباذخ وسلع الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى لو اثنيتين على الأكثر، هي عادة العاصمة وحدها .

وفي بنتنا الحضارية ومجتمعنا النامي حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام، فإن اللبناني الثري لا يجد مجالاً او موطناً سكنياً لأشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والأكثر ترفاً بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالي سوى في العاصمة أساساً وإلى حد أقل في بعض عواصم المحافظات. وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها يجدون أنفسهم مضطرين إلى ان يستكملوا او يعوضوا قصور منهم المحلي بالرحلات العديدة إلى العاصمة.

من هنا تحتكر بيروت بالضرورة أضخم نسبة في المجتمع اللبناني من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة سواء من الملاك الزراعيين الغائبين بالضرورة، او من رأسمالية الصناعة او بورجوازية التجارة أو كبار الموظفين...الخ، بكل ما تعني هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية...الخ. وهذه للنسبة أكبر جداً من ان تتناسب حتى مع حجم بيروت النسبي في الوطن.

على ان هذا التمييز - ولا نقول الامتياز - انما يأتي على حساب أغلبية سكان بيروت نفسها، التي لعلها تختص كذلك بالكبر الفروق الطبقيّة بين القمة والقاعدة في أي مكان او مدينة في الوطن جميعاً. فالمقدر ان كبر نسبة من دخل العاصمة الكبرى يذهب إلى فئة ضئيلة من سكانها، بينما يعيش غالبية سكانها على النسبة القليلة المتبقية. ان فقراء بيروت هم ضحايا أغنيائها ، مثلهم في هذا مثل فقراء لبنان على العموم وعلى حد سواء لو أسوأ.

لقد تحولت بيروت من مجمع منى Conurbation الى كائن اخطبوطي، يمتص دم باقي اجزاء الوطن كما يبتلع الأرض للزراعة. ولذا كان الأصل في العاصمة انها خادمة الوطن، فإن عاصمتنا تسلمت عليه وأصبحت هي سيدته. فيكفي ان نتذكر ان كل شيء عندنا يقل وزناً وكثافة كلما بعدنا عن العاصمة شمالاً وجنوباً وشرقاً، في السكان، في الخدمات، في مستوى الحضارة والرفاهية، إلخ ... لقد أصبحت العاصمة الضابط الحقيقي لاقاع الحياة عندنا .

وفيما بين أفراس العاصمة واستنزاف الريف، يخرج لبنان في المحصلة وهو يعاني انفصالياً شديداً بين العاصمة المتخمة والريف الأديمي، الأولى هي ' القطعة من أوروبا'، والثانية قطعة من آسيا، والفرق بينهما كالفرق بين الحضارة الغربية المتقدمة والعالم الثالث المتخلف.

كل هذا عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد، ولكن يبقى أخيراً كيف انه جاء على حسابها هي نفسها. من السخرية او لعله منطق الطبيعة في التصحيح، ان هذا التضخم، مثلاً أدى الى الفقر والشلل في الريف عموماً والمناطق المتطرفة في الجنوب وللشمال البقاع خصوصاً، ارتد على الرأس، أي على العاصمة نفسها، وبهذا وذلك أصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها، في الوقت الذي تدفع فيه المناطق الأخرى والريف الثمن مضاعفاً .

ولقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمّة المرضية، فباتت كل مؤسسات العاصمة ومرافقها تن تحت ضغط سكان لا تكف عن التزايد الفلكي رغم انها بدورها لا تقل انسحاقاً ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها . وعلى الجملة فلم تعد ضخامة بيروت الا ضخامة كم لا كيف، إذ تدهورت كيبنة مدنية للحياة الكريمة، من أزمة تلوث بيئي وأزمة مواصلات لما يتكدس يومياً في شوارعها من مئات الآلاف من السيارات التي تحرق من الوقود وهي متوقفة أكثر مما تحرق عند دوران عجلاتها، الى أزمة اسكان وازدحام السكان حول أطرافها الى احزمة يؤس ومدن أعشاش، تمثل الريف في العاصمة او عملية تريبين المدينة، الى أزمة ابتلاعها للأراضي الزراعية وانقضاء المساحات الخضراء، الى أزمة التخلص من النفايات وكل ما فاض عن معنتها.

ان الحل الحقيقي - نقول - هو ان تصبح بيروت عاصمة لبنان السياسية فقط وأساساً، لا عاصمته السكانية والصناعية والتجارية والإدارية وما لا ندرى من الوظائف الأخرى، وإعادة بحث وحياء المدن والعواصم الإدارية، وإعادة بنساء القرية، وإعادة تخطيط هيكل التقسيم الإداري^(١).

(١) اللامركزية الإدارية في لبنان، الإشكالية والتطبيق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، ١٩٩٦. علي فاعور: تمركز السكان والطوائف في لبنان وتأثيره في اللامركزية (ص ٢٣٥ - ٢٤٩).

رابعاً : سكان الضواحي والسكن العشوائي : ضواحي بيروت الكبرى

بين المدن وضواحيها عندنا غربة ما بعدها غربة .. انها نقيضان في كل شيء اللهم إلا في المكان حيث يجتمعان: هذه أكلة الريف أرضاً وزرعاً وخضرة، حاكمة لا يسئل متحكمة فيه، وتلك لفظها الريف فوجدت نفسها في المدينة وحولها .

هكذا تكبر المدن عندنا وتزداد حجماً حجراً وبشراً بتداعي الريف . ورويداً ورويداً تتداعى الأرض الزراعية وتتآكل حول المدن، لتتبدل مكانها لحزمة بؤس وفقر وحرمان. هذه هي حال ضواحي عاصمتنا الوطنية بيروت التي حُبست نفسها -أو حُبست لا فرق- بمن ضاق بهم الريف من كل أرجاء الوطن، فدفعت بيروت ثمن استئثارها بالانتماء والاعمار دون باقي الوطن، ولكن الثمن الذي دفعه سكان الضواحي كان ثمناً مضاعفاً.

الخصائص الديموغرافية لسكان ضواحي بيروت :

في البدء لا بد من وقفة عند ثقل السكان او وزن السكان او حجم السكان في ضواحي بيروت. إنهم عديداً فاقوا سكان محافظة بيروت حتى وصلت نسبتهم او تكاد تصل الى ضعف سكان بيروت (١٧٥,٣% من سكان محافظة بيروت)، ووصلت نسبتهم او تكاد تصل الى ثلثي سكان بيروت الكبرى (٦٣,٧% من اجمالي سكان محافظة بيروت وضواحي بيروت مجتمعين) . بل أن نسبة سكان ضواحي بيروت هي اليوم خمس الى ربع سكان لبنان (٢٢,٩% من اجمالي سكان لبنان) .

ولأنهم في الأعم الأغلب ريفيو المصدر، فخصائصهم الديموغرافية أقرب لسكان الريف من المدينة . انهم صغار السن ، فالكثير من ربع السكان دون الخامسة عشرة من العمر (٢٦,٨%) . و لانهم ريفيو المصدر كذلك، ولأن كبار السن نادراً ما يهاجرون الى المدن وغالباً لا يرتباطهم بالأرض، فإن نسبة كبار السن في ضواحي بيروت والبالغة فقط ٦,٣%، هي نسبة متدنية ، أقرب أيضاً لمثيلاتها في الريف من المدينة . (الجدول رقم ٢٣) .

(الجدول رقم ٢٣)
 فئات السن الوظيفية ١٩٩٤ - ١٩٩٦
 جدول مقارنة

| فئات السن | ضواحي بيروت % | محافظة بيروت % | لبنان % |
|------------------|---------------|----------------|---------|
| الصغار - ١٥ | ٢٦,٨ | ٢١,٦ | ٢٩,٣ |
| البالغون ١٥ - ٦٤ | ٦٦,٩ | ٦٩,١ | ٦٣,٨ |
| الكبار + ٦٥ | ٦,٣ | ٩,٣ | ٦,٩ |

من عمل الباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان
 ٩٤ - ١٩٩٦.

ولأن غالبية سكان ضواحي بيروت ريفيو المصدر كذلك ، فهم أقرب أيضاً في تركيبيهم الجنسي والاسري الى الريف اكثر من المدينة. فبينما ترتفع نسبة الذكور في ضواحي بيروت الى ٩٨,٢ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى ، فإن هذه النسبة تنخفض في محافظة بيروت الى ٩٤,٥ ذكراً . وبينما يصل متوسط عدد أفراد الأسرة الى ٤,٥ فرداً في ضواحي بيروت ، فإن هذا المتوسط يتنخفض الى ٤,١ في محافظة بيروت (الجدول رقم ٢٤).

(الجدول رقم ٢٤)
 التركيب الجنسي والاسري ٩٤ - ١٩٩٦
 جدول مقارنة

| متوسط عدد أفراد الأسرة | ذكور لكل ١٠٠ من الإناث | |
|------------------------|------------------------|--------------|
| ٤,٥ | ٩٨,٢ | ضواحي بيروت |
| ٤,١ | ٩٤,٥ | محافظة بيروت |
| ٤,٦ | ٩٨,٣ | لبنان |

من عمل الباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان
 ٩٤ - ١٩٩٦.

الخصائص الاقتصادية لسكان ضواحي بيروت :

لأن سكان الضواحي صغار السن ، فإن نسبة العاملين بينهم جاءت أعلى من العاصمة الأم. ولأنهم ينخرطون في العمل بأعمار مبكرة فإن معدل البطالة بينهم هي الأدنى كذلك. ولأنهم صغار السن ولارتفاع الولادات عندهم ، فإن معدل الاعالة للفرد الواحد جاءت أعلى من سكان بيروت. ولأن الإناث في الضواحي أقل تعليماً ، فإن نسبة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي جاءت الأقل كذلك (الجدول رقم ٢٥).

(الجدول رقم ٢٥)
المؤشرات الاقتصادية ٩٤ - ١٩٩٦
جدول مقارنة

| نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي الى مجموع السكان العاملين % | معدل البطالة الاجمالي للسكان (عشر سنوات وكثر) % | عدد المعالين لل فرد الواحد لنشاط اقتصادياً | القوة العاملة (كتمية مئوية من مجموع السكان) % | |
|--|--|--|--|--------------|
| ٢٣ | ٥,٦ | ٢,١ | ٣١,٧ | ضواحي بيروت |
| ٢٨,٧ | ٥,٨ | ٢ | ٣٢,٤ | محافظة بيروت |
| ٢٠,٧ | ٥,٨ | ٢,٤ | ٢٩,٥ | لبنان |

من عمل قباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان
 ٩٤ - ١٩٩٦ .

الخصائص الاجتماعية لسكان ضواحي بيروت :

(١)- الحالة التعليمية :

والحالة التعليمية للسكان (١٠ سنوات فاكتر) تختلف من مجتمع الضواحي الى العاصمة. فبينما تتدنى نسبة حملة شهادات الدراسات العليا والجامعية والثانوية في الضواحي مقارنة بالعاصمة ، فإن نسبة الامية في الضواحي هي الاعلى. لا بل ان نسبة الامية في ضواحي بيروت تعدت العشرة بالمائة (الجدول رقم ٢٦).

(الجدول رقم ٢٦)
توزيع السكان حسب الحالة التعليمية (% من جملة السكان ١٠ سنوات فاكتر)
جدول مقارنة

| مجموع % | الاناث في الاجمالي | الذكور في الاجمالي | المتوسط | الذكور في الاجمالي | مجموع في الاجمالي | سكان في الاجمالي | % | الذكور في الاجمالي | |
|---------|-----------------------|-----------------------|---------|-----------------------|----------------------|---------------------|------|-----------------------|--------------|
| ١٠٠ | ٥,٢ | ٢٩,٨ | ٢١,٦ | ١٦,٥ | ٨,٣ | ٠,٨ | ١٠,٣ | ٧,٥ | ضواحي بيروت |
| ١٠٠ | ٣,٩ | ٢٣,٨ | ٢٠,٩ | ٢٠,١ | ١٣,١ | ٢,١ | ٨,٩ | ٧,٢ | محافظة بيروت |

من عمل قباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان
 ٩٤ - ١٩٩٦ .

وارتفاع معدلات الامية في الضواحي، مرتبط ارتباطاً شديداً بالاثاث. فصبغ الاثاث اللواتي تجاوزن العاشرة من العمر في ضواحي بيروت، هن اميات. لا بل ان الامية عند الاثاث في الضواحي تصل الى اكثر من ضعف نسبتها عند الذكور (٢٠,٢ مرة). وهذا يعني ان التعليم لا زال يميل لصالح للذكور ليس في ضواحي بيروت فحسب، بل وفي العاصمة وكل لبنان أيضاً . (الجدول رقم ٢٧).

(٢) - الحالة المدنية (او الزوجية) :

والحالة المدنية (او الزوجية) لسكان الضواحي هي امتداد للريف - ان لم نقل الترفيف في المدينة - فسكان الضواحي أقل ترملاً من سكان العاصمة، لأنهم أقل تعمراً، وأقل رعاية صحية . وسكان الضواحي أقل طلاقاً، لا بل ان نسبة المطلقين في العاصمة هي ضعف مثيلتها في الضواحي، فالمعادات والتقاليد الاجتماعية والروابط الاسرية والعائلية

(الجدول رقم ٢٧)

نسبة الامية حسب الجنس (% من جملة السكان ١٠ سنوات فأكثر)

جدول مقارنة

| المعدل العام % | إناث % | ذكور % | |
|-------------------|-----------|-----------|--------------|
| ١٠,٣ | ١٤ | ٦,٤ | ضواحي بيروت |
| ٨,٩ | ١١,٧ | ٥,٨ | محافظة بيروت |
| ١٣,٥ | ١٧,٨ | ٩,٢ | لبنان |

من عمل الباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن
٩٤ - ١٩٩٦ .

والدين والقرابة هي قيم اجتماعية تحد من الطلاق، متأصلة في الريف، ومتواصلة مع سكان المدن الوافدين من الارياف الى الضواحي. ولهذه الاسباب أيضاً ولتقصير فترة التعليم والنزول المبكر الى العمل، فإن نسبة المتزوجين في الضواحي جاءت أعلى من مثيلتها في العاصمة . ولأن سكان الضواحي صغار السن لارتفاع الولادات بينهم، فإن نسبة العازبين عندهم هي أيضاً أعلى من مثيلتها في بيروت. فقط يتساوى سكان الضواحي مع العاصمة في نسبة تعدد الزوجات، والسبب الجامع هنا اقتصادي مرتبط بارتفاع كلفة المعيشة في المدن أكثر من سواه (الجدول رقم ٢٨).

(الجدول رقم ٢٨)
توزيع السكان (١٠ سنوات فلكثر) حسب الحالة المدنية (النسب المئوية)
جدول مقارنة

| المجموع % | اعزب | كاتب كتبه | متزوج | متعدد الزواج | هاجر | مطلق | أرمل | |
|-----------|------|--------------|-------|-----------------|------|------|------|--------------|
| ١٠٠ | ٤٧,٧ | ٠,٤ | ٤٦ | ٠,١ | ٠,٢ | ٠,٥ | ٥,١ | ضواحي بيروت |
| ١٠٠ | ٤٧ | ٠,٣ | ٤٤,٨ | ٠,١ | ٠,١ | ١,١ | ٦,٦ | محافظة بيروت |
| ١٠٠ | ٤٨,٨ | ٠,٤ | ٤٥ | ٠,٢ | ٠,١ | ٠,٥ | ٥ | لبنان |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان المسكن في لبنان ٩٤ — ١٩٩٦ .

(٢) - المسكن :

وحالة المسكن من حيث مساحتها وعدد غرفها واتصالها بشبكة المياه والتصريف الصحي في ضواحي بيروت، ليست أفضل حالا من ماكنيتها فأكثر من ثلث المسكن (٣٥,٨%) في الضواحي مساحتها دون الثمانين مترا مربعا ، بينما هي في محافظة بيروت (٢٧,٩%). وبينما تتدنى نسبة المسكن التي تتوقّل ٢٠٠ مترا مربعا إلى ٦% فقط في الضواحي ، فإنها ترتفع في بيروت إلى ١٠,٧% . إن مساكن الضواحي مساكن عشش أكثر منها مساكن للعيش (للجدول رقم ٢٩).

وتوزيع المسكن بحسب عدد الغرف، يظهر مرة أخرى سوء حالها في الضواحي، ليس مقارنة بالعاصمة فحسب، بل ومع لبنان كذلك. فأكثر من ربع المسكن (٢٥,٣%) في ضواحي بيروت موزعة بين غرفة وغرفتين ، بينما هي في العاصمة ولبنان دون الخمس (١٨,٤% و ١٩,٣% على التوالي) . وبينما ترتفع نسب المساكن للقليلة الغرف إلى أعلى مستوى في الضواحي مقابل العاصمة وكل لبنان، تتدنى نسبة المساكن المتعددة الغرف. (الجدول رقم ٣٠).

(الجدول رقم ٢٩)
توزيع المسكن بحسب مساحتها بالمتر المربع (النسب المئوية)
جدول مقارنة

| المجموع | ٢٠١-٢٠٢ وما فوق | ٨١-٢٠٠م٢ | أقل من ٨٠م٢ | |
|---------|-----------------|----------|-------------|--------------|
| ١٠٠ | ٦ | ٥٨,٢ | ٣٥,٨ | ضواحي بيروت |
| ١٠٠ | ١٠,٧ | ٦١,٤ | ٢٧,٩ | محافظة بيروت |
| ١٠٠ | ٩,٧ | ٦١,٨ | ٢٨,٤ | لبنان |

وإذا كانت درجة التزام (أي ما يخص الغرفة الواحدة من الأفراد) مثالية في العاصمة ، معدل شخص للغرفة الواحدة، فإن ما يخص الغرفة الواحدة من الأشخاص في الضواحي يصل الى ١,٣. هذا إذا وضعنا جانباً مساحات الغرف الأكثر اتساعاً في العاصمة من الضواحي. ومرة أخرى جاءت حالة المساكن في الضواحي لتعبر عن حالة مساكنها .

ولمست الخدمات الصحية - من مياه نقية جارية وتصريف صحي - في الضواحي، بأفضل حال من حال المساكن نفسها. ٢,٨% من مساكن الضواحي غير موصولة الى لية شبكة مياه، مقابل ٠,٨% في العاصمة . وبعبارة أخرى فإن نسبة المساكن غير الموصولة بشبكة مياه في الضواحي هي ثلاثة أضعاف ونصف مثيلتها في العاصمة .

(الجدول رقم ٣٠)
توزيع المساكن بحسب عدد غرف المسكن (النسب المئوية)
جدول مقارنة

| المجموع % | خمس غرف وما فوق | ثلاث غرف الى أربع | غرفة الى غرفتين | |
|--------------|--------------------|----------------------|--------------------|--------------|
| ١٠٠ | ٢٣,٧ | ٥٠,٩ | ٢٥,٣ | ضواحي بيروت |
| ١٠٠ | ٣١,١ | ٥٠,٤ | ١٨,٤ | محافظة بيروت |
| ١٠٠ | ٢٨,٧ | ٥٢ | ١٩,٣ | لبنان |

من عمل الباحث عن الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في لبنان
٩٤-١٩٩٦ .

وحال شبكة التصريف الصحي في الضواحي أسوأ بكثير من حال شبكة المياه، ثمن المساكن في ضواحي بيروت غير موصولة الى شبكة التصريف الصحي ، وبعبارة أخرى ومقارنة بالعاصمة ، فإن في ضواحي بيروت مسكن غير موصول الى شبكة التصريف الصحي بين كل ثمانية مساكن، مقابل واحد غير موصول في العاصمة بين كل مئة مسكن. (الجدول رقم ٣١).

(٤) - السيارة :

هل السيارة الخاصة عنصر مهم في حياة اللبنانيين عموماً ، وسكان ضواحي بيروت خصوصاً ؟ كيف ؟ ولماذا ؟ ...

نتحدث الارقام عن ان ما يخص الاسرة الواحدة من السيارات يصل في لبنان الى ٠,٧٨ سيارة، وفي العاصمة ٠,٨٦ سيارة ، وفي ضواحي بيروت ٠,٨٨ سيارة. وللمزيد من التقريب، يمكن ان نقول - مع قليل من التعميم - ان لكل اسرتين في لبنان سيارة ونصف، ولكل أربع أسر في العاصمة والضواحي ثلاث سيارات ونصف . أي اننا نكاد نقرب كثيراً في العاصمة وضواحيها من معدل سيارة لكل أسرة . ان دل هذا على شيء، فعلى ان السيارة عنصر مهم في حياة اللبنانيين جميعاً (هذا اذا تغاضينا عن الامر الذي لا تملك سيارة وتلك التي تملك اكثر من سيارة) .

(الجدول رقم ٣١)

المساكن غير الموصولة الى شبكات المياه والتصريف الصحي (% من اجمالي المساكن)
جدول مقارنة

| المساكن غير الموصولة الى شبكة للتصريف الصحي | المساكن غير الموصولة الى اية شبكة مياه | |
|---|--|--------------|
| ١٢,٥ | ٢,٨ | ضواحي بيروت |
| ١,١ | ٠,٨ | محافظة بيروت |
| ٣٩,٨ | ٤,٧ | لبنان |

من عمل الباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المخططات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان ٩٤ - ١٩٩٦ .

وقيل كل شيء لا بد من الاشارة الى الفواصل بين الضواحي والعاصمة في ملكية السيارة ..

اولاً : ان نسبة الامر التي تملك سيارات في الضواحي اعلى منها في العاصمة .

ثانياً : ان نسبة الامر التي تملك اكثر من سيارة في الضواحي اعلى منها في العاصمة.

ثالثاً : ان نسبة الامر التي لا تملك سيارة في الضواحي اثنى منها في العاصمة.

رابعاً : ان نسبة الامر التي تملك سيارة واحدة في الضواحي تتساوى مع العاصمة.

(الجدول ٣٢) .

(الجدول رقم ٣٢)

توزيع الامر بحسب عدد السيارات الخاصة التي تملكها الاسرة (بالنسبة المئوية)
جدول مقارنة

| المجموع % | سيارة ٤ أو أكثر | سيارة ٣ | سيارة ٢ | سيارة ١ | لا تملك سيارة | |
|--------------|-----------------------|------------|------------|------------|------------------|--------------|
| ١٠٠ | ١ | ٢,٥ | ١٢,٧ | ٥١,٤ | ٣٢,٤ | ضواحي بيروت |
| ١٠٠ | ٠,٩ | ٢,٧ | ١١,٦ | ٥١,٤ | ٣٣,٤ | محافظة بيروت |
| ١٠٠ | ٠,٨ | ٢ | ٩,٧ | ٥٠ | ٣٧,٥ | لبنان |

من عمل الباحث عن الجدول الاحصائية لمسح المستويات الاحصائية للسكان والمساكن في لبنان

٩٤ - ١٩٩٦ .

والظاهرة الأكثر بروزاً هنا ، ان ملكية السيارة جاء في ضواحي العاصمة (الأكثر فقراً) ، أعلى من العاصمة نفسها (الأكثر غنى) . من هنا يمكن القول ان السيارة عنصر مهم في حياة سكان الضواحي عموماً ، والنازحين الى الضواحي خصوصاً ، لأنها وسيلة الوصول بينهم وبين مكان العمل داخل العاصمة وخارجها، ووسيلة الوصول بينهم وبين مناطقهم الاصلية الثانية التي وفدوا منها، ثم هي كذلك وسيلة النقل الرئيسية للامر الفقيرة والمتوسطة من الضواحي الى الاماكن العامة (بحراً وسهلاً ونهراً وجبلاً) خارجها في أيام المثل والمناسبات ، لفقدان الاماكن للترفيهية العامة في العاصمة وضواحيها (كما في كل المدن اللبنانية عموماً) من حدائق عامة ومنزهات.

الخدمة

في النمو السكاني:

لقد مر لبنان في تاريخه السكاني أو الديموغرافي بمراحل وفترات عديدة، من تزايد أو تناقص ، أبرزها ما تم تسجيله بأول تقدير للسكان سنة ١٩١٣ والبالغ ٤١٤٨٠٠ نسمة، وآخر مسح للسكان بالعينة (١٩٩٤ - ١٩٩٦) والبالغ ٣١١٨٢٨ نسمة ، وهذا يعني ان سكان لبنان تضاعفوا سبع مرات ونصف في أقل من قرن (في ٨٢ سنة).

إن أبرز مراحل النمو السكاني التصاعدي التي عرفها لبنان ، تلك التي تراكمت مع النمو التجاري والصناعي والزراعي والخدماتي (اصطوف - مباحة - ترانزيت - مصارف) ، والاستقرار الأمني والسياسي ، منذ بداية الخمسينات وحتى أواسط السبعينات. حيث تصاعد النمو باطراد من ٢,٤% في الفترة ٥٣ - ١٩٥٩ إلى ٢,٨% في الفترة ٥٩ - ١٩٧٠ ، إلى ٤,٤% في الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ ، التي يمكن أن نطلق عليها قمة الانفجار السكاني في لبنان.

إن أبرز مراحل النمو السكاني للتنازلي التي عرفها لبنان، تلك التي تراكمت مع الحرب الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، منذ أواسط السبعينات حتى أوائل التسعينات. إن تأثير الحرب وما رافقها من عدم استقرار أمني وسياسي واقتصادي، كان واضحا في انخفاض معدلات النمو السكاني في لبنان، التي وصلت إلى ٠,٩% فقط في الفترة الواقعة بين ٧٥ - ١٩٩٦ ، وهو أدنى مستوى لها في تاريخ لبنان الحديث .

إن معدل النمو السكاني الحالي أخذ يستقر مع استقرار الأمن الداخلي ، ولكنه في الوقت نفسه تأثر ولا يزال بالعامل الأمني والسياسي والاقتصادي، الناتج عن الحربين الأهلية والإسرائيلية ، وهو يأخذ منحى التنازلي من ١,٣٦% (بين ١٩٩٦ و ٢٠٠١) ، ليصل إلى ١,٠٦% (بين ٢٠١٦ و ٢٠٢١) . وهذه المعدلات الأخيرة هي أدنى بكثير من مثيلاتها في البلدان النامية ، وأعلى بكثير من مثيلاتها في البلدان الصناعية. ولأننا سوف نحتاج لنصف قرن لتضاعف السكان عندنا من جديد، وهي فترة زمنية غير ضاغطة إجمالاً ، إذا قمنا خلالها بوضع مشاريع للتنمية وتنفيذها على مراحل .

في النمو الحضري :

ان أهم فترة ازدهار للنمو الحضري في لبنان ، بدأت مع بداية الستينات من هذا القرن، واستمرت حتى منتصف السبعينات عند بدء الحرب الاهلية . وتوافقت فترة الازدهار مع تركّز التجارة الصناعة والخدمات في المدن ، وتدهور الزراعة والنزوح في الريف.

ارتفعت نسبة سكان الحضر في لبنان من ٤٩,٨% سنة ١٩٥٩ ، الى ٨٠,٨% سنة ١٩٩٦. ووصلت بيروت في لوج ازدهارها (٥٩ - ١٩٧٥) الى ٤٥% من اجمالي سكان لبنان ، ولوج انحطاطها (٧٥ - ١٩٩٦) الى ٣٦%.

ان اكثر المتضررين من الحرب (٧٥ - ١٩٩٠) هي بيروت ، واكثر المستفيدين من الاستقرار (٥٩ - ١٩٧٥) هي بيروت أيضاً .

في فترة الازدهار (٥٩ - ١٩٧٥) عرف لبنان أعلى معدل نمو في العالم (٣,٧٤%)، وبلغ معدل نمو المدن ضعف المعدل العام للبنان (٧,٧٩%)، ومعدل نمو بيروت ضعفي ونصف نمو سكان لبنان (١٠%).

ان تراجع نمو العاصمة فترة الحرب (٧٥ - ١٩٩٠) جاء لحساب باقي المدن اللبنانية ، لا سيما البعيدة منها عن اماكن الصراع الساخنة .

في تضخم العاصمة بيروت :

ان نسبة سكان بيروت اليوم الى لبنان هي ٣٦% مع معدل نمو ٢% سنوياً . ان الحجم الامثل لسكان العواصم في البلاد الناضجة المترنة بدور في الغالب الاعم في حدود العشر من سكانها، وهذا يعني ان بيروت اليوم تزيد عن ثلاثة اضعاف الحد الانسب ومثل ما ينبغي ويتناسب مع حجم لبنان.

صحيح ان نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة في العالم الثالث المتخلف أصبح الآن كقاعدة يجري بمعدلات سريعة ، ولكننا نمير في الغالب بمعدلات اسرع، وليس هذا ميزة لنا أو للعالم الثالث، بل علامة على التخلف ومن صميم أعراضه. إن بيروت لا تبدي أي اتجاه نحو هبوط معدل ترديها في المستقبل المنظور، ما دلم الائتماء والاعمار يصب فيها وفيها وحدها دون باقي المناطق.

ان سكان بيروت اليوم يشكلون ٧٢% من اجمالي سكان المدن الاربع الاولى في لبنان، وخمسة أضعاف للمدينة الثانية .

في بيروت اليوم نحو خمسي القوى الناشطة اقتصادياً في لبنان ، وأكثر من خمسي العاملين في كل من القطاع الخاص، والقطاع والمطاعم والملاهي، والنقل والبريد والاتصالات. وفيها أيضاً $\pm ٥٩\%$ من مجموع العاملين في البنوك والوساطة المالية ، ومديري المؤسسات الكبيرة، وكبار المسؤولين في البلد.

تملك بيروت ٤٣ إلى ٥٣,٤ % من مجموع السيارات الخاصة وخطوط الهاتف في البلد.

وفي بيروت أكثر من خمسي حملة شهادات الدراسات العليا في الطب، وأكثر من نصف حملة شهادات الدراسات العليا في الهندسة والعلوم والآداب، ونحو ثلثي حملة شهادات الدراسات العليا في الزراعة والحقوق والعلوم السياسية والإدارة.

ان الحل الحقيقي لتضخم العاصمة - نقول - هو ان تصبح بيروت عاصمة لبنان السياسية فقط وأساساً ، لا عاصمته السكانية والصناعية والتجارية والإدارية وما لا ندرى من الوظائف الأخرى. وإعادة بحث وإحياء المدن والعواصم الإدارية ، وإعادة بناء القرية ، وإعادة تخطيط هيكل التقسيم الإداري.

في الخصائص الديموغرافية لسكان المدن :

من المشكلات الرئيسية انخفاض نسبة الذكور إلى الإناث التي تخرج نزولاً من ٩٨,٣ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى في لبنان ، إلى ٩٧,٢ ذكراً في المدن ، إلى ٩٦,٨ ذكراً في عواصم المحافظات ، إلى ٩٤,٥ ذكراً في محافظة بيروت . وانخفاض نسبة الذكور في المدن عندنا مغاير تماماً لمدن العالمين النامي والمتحضر على السواء، وسيؤدي لاحقاً إلى مشكلات اجتماعية ، كارتفاع نسبة العازبات في سن الزواج، وانخفاض اليد العاملة الشابة الذكورية. والحل في إيجاد فرص عمل لشبابنا الذين يهاجرون بحثاً عن عمل.

وإذا كانت مدننا تتجه نحو خفض نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة) ورفع نسبة الكبار (فوق ٦٥ سنة) ، وهذا أمر طبيعي مع تزايد التحضر أو التمدن ، إلا ان هناك منذاً ومدناً كبرى كطرابلس وبعبك و الهرمل والمنية والنبطية وصور ترتفع فيها نسبة الصغار حتى عن المعدل العام للبنان بكثير وكثير جداً أحياناً ، وتنخفض فيها نسبة الكبار بكثير كذلك. مما يعني ان في مدننا واقعاً جنسياً وعمرياً غير طبيعي يستلزم التصويب.

في الخصائص الاقتصادية لسكان المدن :

ان نسبة مساهمة القوة العاملة في المدن تكنت الى ٣١% من اجمالي السكان ومعدل البطالة البالغ ٥,٦% (للسكان ١٠ سنوات فاكتر) آخذ بالارتفاع بسبب ضيق فرص العمل والهجرة الاجنبية الوافدة الى لبنان . ان ذلك يتطلب الاسراع في عملية الانماء وضبط اليد العاملة الاجنبية . ناهيك عن ارتفاع معدلات الاعالة التي تصل الى ٢,٢ فرداً معالاً لكل فرد عامل في المدن .

ان ما ليس طبيعياً ان معدلات النشاط الاقتصادي في مدن كبرى كطرابلس والنبطية وبعبك وصيدا اكل من مثيلها العام للبنان. وهذا يعني ان المدن عندما بدأت تلفظ بأبنائها خارج حدودها لعدم توفر فرص العمل لهم .

ان معدلات الاعالة للفرد الواحد في بعض المدن الكبرى كبعبك وصور وصيدا والهرمل يدور بحدود ± 3 افراد .

ان نسبة مساهمة الاثث في النشاط الاقتصادي عندما متدنية جداً عن معدلها العالمي، وهي تصل في كل لبنان الى ٢٠,٧% ومحافظة بيروت الى ٢٨,٧% فقط .

خلاصة القول : ان من أهم المشاكل الاقتصادية لسكان المدن حالياً ، انخفاض نسبة العمالة ، ونسبة مساهمة الاثث في العمل ، وارتفاع معدلات البطالة والاعالة .

في الخصائص الاجتماعية لسكان المدن :

الامية :

نسبة الامية في المدن ١٠,٨% (من جملة السكان ١٠ سنوات فاكتر) ، وفي محافظة بيروت ٨,٩% . أي ان هناك أمياً بين كل تسعة أشخاص من سكان المدن، وأمياً بين كل احد عشر شخصاً من سكان محافظة بيروت ممن تجاوزوا العاشرة من العمر .

ان نسبة الامية عند الاثث هي ضعف مثيلها عند الذكور . أي ان هناك ذكراً واحداً واثنتين بين كل ثلاثة اميين في لبنان عامة ، والمدن مجتمعة ، وبيروت وهذا يعني ان للتعليم عندما لا زال يميل لصالح الذكور .

بعض المدن تتكنى فيها نسبة الامية عن العاصمة كجونيه وأميون وجبيل، وبعضها تتخطى العاصمة .

من أهم مشاكل الامية تكتمها في بعض المدن: سدن الى سبع السكان في طرابلس خمس الى سدن السكان في صور والهرمل وحلبا ، ثلث السكان في المنية. وهي مدن تفوق فيها نسبة الامية النسبة العلة لكل لبنان بكثير وكثير جداً .

ان انتشار الامية في العديد من المراكز الحضرية ، لا سيما عند الإناث، أضحى مشكلة تستلزم وضع الحلول لها ، ولولها يبدأ بأنماء الريف للحد من النزوح الى المدن، وتطبيق التعليم الازامي .

الحالة المدنية أو الزوجية :

ارتفاع نسبة العازبين في المدن عامة وارتفاع نسبة العزوبة في بعض المدن كطرابلس وصور وبعلبك والمنية والهرمل يقابله ارتفاع في نسب تعدد الزوجات ، والى حد ما ارتفاع في نسب الطلاق .

ارتفاع ظاهرة العزوبة لأعمار متقدمة في السن في مدننا وخاصة في العاصمة بيروت. ان العزوبة لأعمار متقدمة لكلا الجنسين تؤدي الى مشكلات اجتماعية ، لا تقل خطورة عن تلك المتأتية عن الطلاق والامية ، فكيف اذا كانت هذه الظواهر انثوية جنسياً، مدنية وطنياً .

ان الامة المركزية والادارية للمدن (كمواصم المحافظات) ، تتناسب طردياً مع ارتفاع ظاهرة الطلاق والهجر والترحل .

ان المدن الجنوبية كصيدا والنبطية وصور، تتميز بأعلى معدلات طلاق، وأدنى معدلات في تعدد الزوجات بين سائر المدن اللبنانية .

ان المدن الساحلية كبيروت الصغرى وطرابلس وصيدا وصور ، تتميز بأعلى معدلات طلاق مقارنة بالمدن الداخلية .

ان نسبة الطلاق في العاصمة بيروت (بيروت الصغرى) هي الأعلى بين كافة المدن (تتساوى فقط مع النبطية وصور) ، ونسبة تعدد الزوجات في العاصمة هي الأدنى.

ظاهرة بارزة أيضاً هي ارتفاع نسبة النساء الارامل في اعمار مبكرة جداً، فنسبة النساء الارامل دون سن الخمسين الى اجمالي النساء الارامل تصل الى ١١,٥% في بيروت الصغرى ، ١٣,٣% في بيروت الكبرى، و ١٤,٦% في كل لبنان .

ان المشكلة المدنية او الزواجية المتمثلة في ارتفاع نسبة العائسين، والمترملين في اعمار مبكرة، والمطلقين والمهاجرين ، في المدن عندما هي اثنوية جنسياً، يقتضي وضع حلول للحد من نتائجها، على رأسها الاهتمام بتعليم الاثاث وخلق فرص عمل لهم.

ضواحي بيروت :

في الخصائص الديموغرافية لسكان ضواحي بيروت :

انهم في الحجم او الثقل السكاني يقتربون من ضعف سكان بيروت الصغرى (١٧٥,٣ %) ، وثاني سكان بيروت الكبرى (٦٣,٧ %) ، وخمس الى ربع سكان لبنان (٢٢,٩ %) .

ديموغرافياً صغار السن، تتدنى بينهم نسبة الكبار، وترتفع عندهم نسبة الذكور الى الاثاث ، ومتوسط عدد افراد الاسرة، مقارنة ببيروت الصغرى .

ان أهم مشكلة ديموغرافية لسكان ضواحي بيروت ، ذلك الكم الهائل من السكان الذين يطوفون العاصمة ومنافذها فيحبسون أنفسهم. وبدل ان تكون العاصمة مسيجة بأشرطة خضراء، أضحت مسورة بأحزمة من الكتل البشرية ، فيها من خصائص الريف ما يعمل على تزييف العاصمة بدل تمدينها ، والحل مرة اخرى في إنشاء الريف للحد من النزوح الى المدينة وخاصة الى العاصمة .

في الخصائص الاقتصادية لسكان ضواحي بيروت :

نسبة العاملين بينهم ادنى من العاصمة الأم، لأنهم صغار السن . ومعدل البطالة بينهم أدنى كذلك ، لانهم ينخرطون في العمل باكراً . ومعدل الاعالة اعلى من بيروت لارتفاع الولادات . ونسبة مساهمة الاثاث في النشاط الاقتصادي أقل من بيروت لانهم أقل تعليماً .

ان التثني في نسبة للعمالة ونسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي لا سيما عند الاثاث ، وارتفاع معدلات الاعالة في ضواحي العاصمة ، شكلا مشكلة اقتصادية ، هي امتداد للمشكلة الديموغرافية أو السكانية ، حطها ان يكون في العاصمة التي بدأت حتى هي تلفظ أنباءها خارج حدودها الادلرية ، بل بالعودة الى الريف بعد تأمين كل مستلزمات الحياة الكريمة فيه .

في الخصائص الاجتماعية لسكان ضواحي بيروت :

في التطعيم :

تكتنف نسبة حملة شهادات الدراسات العليا والجامعية والثانوية ، وترتفع نسبة الامية في الضواحي عن العاصمة . لا بل ان سبع الاثلاث للواتي تجاوزن العاشرة من العمر في ضواحي بيروت هن اميات .

ان ارتفاع نسبة الامية في الضواحي لا سيما بين الاثلاث، وانخفاض نسبة حملة الشهادات الثانوية والجامعية مقارنة بالعاصمة ، ما هي إلا نتائج وتنمة للحالة الديموغرافية والاقتصادية لسكان الضواحي ، وحلها ان يكون إلا بالزامية للتعليم الابتدائي والمتوسط ، وتأمين التعليم المجاني بكل فروعه لا سيما المهني ، لكل القادرين والراغبين في متابعة التعليم.

في الحالة المدنية :

هم أقل ترملاً من سكان العاصمة لانهم أقل تعمراً ، وأقل طلاباً لطغيان القيم والدين والقرابة . ونسبة المتزوجين أعلى من العاصمة لقصر فترة التعليم والنزول المبكر الى العمل، ونسبة العازبين أعلى أيضاً لأنهم عمرياً صغار السن ولا ارتفاع للولادات بينهم . فقط يتساوون مع العاصمة في تكتني نسبة تعدد الزوجات والسبب اقتصادي مرتبط بارتفاع كلفة المعيشة في المدينة .

في السكن :

اكثر من ثلث المساكن في الضواحي دون الثمانين متراً مربعاً مساحة ، واكثر من ربع المساكن موزعة بين غرفة وغرفتين . وثمن المساكن غير موصولة الى شبكة التصريف الصحي، و ٢٨% من المساكن غير موصولة الى اية شبكة مياه. ان مشكلة السكن في ضواحي بيروت هي امتداد للحالة الاقتصادية - الاجتماعية للسكان ، فكيف اذا كانت هذه المساكن تقتصر الى أي متفلس طبيعي يزيح عنها التلوث البيئي الناتج عن تكديسها وسوء حالها .

من هنا كانت أهمية السيارة لسكان الضواحي ، للترويح عن النفس في ايام العطل والمناسبات ، وزيارة الاهل ومسقط الرأس في المناطق النائية، انذاك فاقت ملكية الاسر للسيارة في الضواحي الاكثر قراً ، مثيلاتها في العاصمة الاكثر غنى ، ومع ذلك فإن قرابة ثلث الاسر في الضواحي لا يملكون سيارة خاصة ، وهم بذلك يتساوون مع فقراء العاصمة بيروت .

المراجع الأساسية المعتمدة في البحث

- ١- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، القسم الأول، للجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ٢- الجداول الإحصائية لمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، القسم الثاني، للجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ٣- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجدول الإحصائية الخاصة بمدينة بيروت، للجمهورية اللبنانية، وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- ٤- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجدول الإحصائية الخاصة بـ ضواحي بيروت وهي تشمل : فرن الشباك، بعبداء، الكحالة، اللوزية، الجمهور، الحازمية، مارتقلا، عاريا، الحدث، كفرشما، مرداشة، وادي شحور، حارة الست، بطشاي، الخبيري، برج البراجنة، حارة حريك، التليكي، تحويلة الخدير، الشياح، بئر حسن، الأوزاعي، عين الرمانة، برج حمود، سن القيل، جسر الباشا، البوشرية، الدورة، جديدة المتن، للفار، الدكوانة، قنابة برمانا، منصورية المتن، عين سعادة، بيت مري، رومية، بصلثيم، الزلقا، بياقوت، نابيه، بقلايا، انطلياس، ضبيه، زكريت، ديك المحدي، مزرعة يشوع، بيت الككور، جل النيب، عرمون، مونسه، دوحه عرمون، الشوفيات، دوحه الشوفيات، الناعمة، حارة للناعمة، مريجة بعبداء، رابية، رأس نبع انطلياس، منفلة مزر، النقاش.
- ٥- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجدول الإحصائية الخاصة ببيروت الكبرى وهي تشمل بيروت وضواحي بيروت.
- ٦- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجدول الإحصائية الخاصة بـ طرابلس وضواحيها وهي تشمل طرابلس، الميناء، البداوي.

- ٧- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة صيدا وحارة صيدا .
- ٨- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة زحلة .
- ٩- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة النبطية وهي تشمل للنبطية التحتا والنبطية النوقا.
- ١٠- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ جونيه وضواحيها وهي تشمل: جونيه ، زوق مكابل ، زوق مصبح ، صربا ، لونيس ، بكركي .
- ١١- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ جبيل وضواحيها وهي تشمل : جبيل ، بشلي، حالات ، نهر ابراهيم ، حصون ، عشتيت ، بلاط جبيل ، بكون .
- ١٢- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة صور .
- ١٣- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ بعلبك وضواحيها وهي تشمل: بعلبك، ايمات ، دورس، عين بورضاي .
- ١٤- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة الهرمل.
- ١٥- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة حلبا .
- ١٦- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة أميون .
- ١٧- مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، ١٩٩٤-١٩٩٦، الجداول الإحصائية الخاصة بـ مدينة زغرتا .

المراجع المساعدة المعتمدة في البحث

في اللغة العربية

- ١- الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير للتنمية البشرية لعام ١٩٩٦.
- ٢- الأمم المتحدة : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير للتنمية البشرية لعام ١٩٩٧.
- ٣- الأمم المتحدة : للجنة الاقتصادية لغربي آسيا، لبنان، ١٩٨٠ .
- ٤- جمال حمدان : شخصية مصر، الجزء الرابع، عالم الكتب ، للقاهرة ، ١٩٨٤.
- ٥- علي فاعور : "مركز السكان والطوائف في لبنان وتأثيره في اللامركزية"، للامركزية الادارية في لبنان، الاشكالية والتطبيق، المركز اللبناني للدراسات ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٦.
- ٦- علي فاعور : بيروت ، التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، المؤسسة للجغرافية ، بيروت ، ١٩٩١ .
- ٧- عبد الله عطوي: مدينة صيدا بين الماضي والحاضر والمستقبل، المكتبة المصرية ، بيروت- لبنان ، ١٩٩٠.
- ٨- عبد الله عطوي : "النمو العمراني وأثره في تداعي البنية البيئية والعمرانية والسكانية في صيدا القديمة " مجلة العرفان ، العددان السابع والثامن، أيلول وتشرين الاول، ١٩٩٦، بيروت ، لبنان .
- ٩- فليبيب حتي : تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية حتى وقتنا الحاضر، دار الثقافة، بيروت - لبنان ، ١٩٨٥ .

في اللغة الأجنبية

- 1- Jefferson, Mark: "The law of the primate city". GR, Vol. XXIX, No. 2, April, 1939.
- 2- Mission Irfed-Liban, Besoins et Possibilités de développement au Liban. Ministère du plan, Beyrouth, 1960-1961.
- 3- United Nations Economic Commission for Western Asia: The population situation in the ECWA Region, Lebanon, Beirut, 1980.

التنمية البشرية والتوزيعات السكانية مقدمة حول أثر التفاوت التنموي على الحراك السكاني

بحث من إعداد
الدكتور علي الشامي

المحتويات

تمهيد

- العوامل البنوية

أ - المركزية الإدارية - المياسية

ب- المركزية الاقتصادية:

ج- مركزية الخدمات الاجتماعية

-العوامل الطارئة

أثر العوامل البنوية والطارئة على التوزيعات السكانية

خلاصة

هوامش ومصادر

تمهيد:

ساهمت الهيئات التابعة للأمم المتحدة، خلال العقدين الاخيرين من هذا القرن، في توجيه الاضطرار نحو العلاقة الجدلية القائمة بين التنمية والحراك السكاني. وقد كشفت الدراسات والتجارب الميدانية التي أنجزتها هيئات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أهمية الدور الذي تلعبه استراتيجيات التنمية البشرية في تفسير وتوجيه الحراك السكاني. وبفضل هذه المساهمة المتراكمة، أصبح من الضرورة العلمية والمنهجية، للنظر الى الحراك السكاني، على المستوى الوطني أو الدولي، انطلاقاً من دوافعه وظواهره المتداخلة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. وهذا يعني ان استراتيجيات التنمية، ذات الصلة بهذه الدوافع، هي التي تحدد المفاعيل السلبية والإيجابية للتوزيعات السكانية الراهنة والمحتملة. وذلك بنفس القدر الذي يكون فيه الحراك السكاني دافعاً للبحث عن برامج تنموية ملائمة للمشكلات التي يثيرها. فالانفجار السكاني المتوقع، والهجرة المتعاظمة من الجنوب الى الشمال، والنزيف المستمر للأرياف باتجاه المدن، وما يعمل في هذا الحراك من مفاعيل اجتماعية ونفسية وثقافية وبيئية، تفرض، مجتمعة ومنفردة، المباشرة بوضع سياسات تنموية تهدف الى توجيه الحراك السكاني باتجاه يضمن للإنسان تقدمه ورفاهيته وكرامته ومشاركته الفاعلة في تقرير مصيره، أي بالاتجاه الذي ينبغي ان يصبح فيه الإنسان نفسه محور التنمية وغايتها.

وقد شكت أدبيات الأمم المتحدة حول التنمية البشرية، ولا تزال، على هذه الوجهة الانسانية للتنمية بكل أبعادها (١). فإذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع خيارات البشر، فإنها تركز على تكامل النمو مع توزيع عادل لمائداته، بما يضمن حياة لائقة للإنسان تكون منسجمة مع شروطها في حق العمل والمعرفة والمشاركة وحرية الرأي والمعتقد، وفي واجب الحفاظ على البيئة وعدم استهلاك الموارد بطريقة تؤدي الى تبيد حاجات الأجيال القادمة وتهديد التوازن الذي ينبغي ان يظل قائماً بين الإنسان والمجتمع وثروات الطبيعة والبيئة....

انطلاقاً مما تقدم، تعكس التوزيعات السكانية في لبنان طبيعة السياسات التنموية التي أنتجتها. فالحراك السكاني، بأبعاده وأشكاله واسبابه ونتائجه، لا ينفصل عن النظام السياسي والاقتصادي الذي عرفه لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم. لا سيما وان التنمية البشرية، بما هي دينامية جماعية تستهدف تحسين حياة البشر، ولكي تتمكن من تحقيق غاياتها المرجوة، ينبغي عليها ان تكون متكاملة وشمولية، فلا تقتصر على منطقة دون أخرى، أو فئة لاجتماعية دون سواها، أو تعتمد تمييزاً بين قطاعات الإنتاج أو الهويات المجتمعية...

وقد أثبتت الدراسات المتعلقة بمعدلات التنمية في لبنان، قبل الحرب وبعدها، أنها لم تتسجم مع شروطها في التكامل والشمولية. وتؤثر التوزيعات السكانية إلى خلل عميق في أداء المؤسسات الرسمية والخاصة وما يكشفه من قصور تنموي بنيوي وشامل، وتنتشر تفاصيله في وقائع اقتصادية واجتماعية وديمقراطية وثقافية... فالإهمال التاريخي للمناطق الريفية تمثل، ولا يزال، في إفراغها المتواصل من طاقاتها البشرية والإنتاجية، وما يستتبع ذلك من تركز سكاني في مناطق التمرکز الاقتصادي-السياسي، ومفاعيل هذا التمرکز في تدهور مستويات المعيشة والتوترات التي ترافق عادة كل حراك سكاني قسري تفرضه تارة سياسات تنموية غير متكافئة، وتارة أخرى لأحداث أمنية دامية. إذ عرف الحراك السكاني في لبنان أنماطاً من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والأمنية أوصلته إلى ما هو عليه اليوم: هذا الوضع هو تعبير واضح عن زيادة نسبة الفقر والفقراء، وتوسع التفاوت بين المناطق وتدابيعات الفرز الطائفي - المناطق على الوحدة الوطنية، وتقتصر برامج النمو الحالية على الوظائف المالية والعقارية والسياحية وأعمال البنى التحتية، وما يؤدي إليه من تهميش لقطاعات الإنتاج الأخرى والمناطق والفئات الاجتماعية التي لم تلحظها هذه البرامج، على الأقل حتى الآن.

من ناحيتها، تندرج التوزيعات السكانية في سياق تاريخي خاص ساهمت في توجيهه عوامل بنويّة قام عليها النظم اللبناني، وضاعفت سلبياته عوامل طارئة أصابت الدولة والمجتمع في الحدين الأخيرين.

- العوامل البنويّة:

أ - المركزية الإدارية - السياسية: خضعت الجماعات - الطوائف المتعايشة حالياً في لبنان لضغوط تاريخية، دورية ومتواصلة، فرضت عليها خيارات النزوح الجماعي من منطقة إلى أخرى، بحيث جاءت التوزيعات السكانية على صورة هذه الضغوط واستقرت في مناطق يغلب عليها لون طائفي أو مذهبي، مع الاختلاط هنا وهناك. وما لبثت هذه التوزيعات أن اكتسبت صفات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وفي مراحل معينة، سياسية وعسكرية وتحالفات خارجية. فالتوزيعات الحالية شبه المستقرة، وخاصة في المناطق، لم تكن إرادية ونتيجة تطور طبيعي، بقدر ما تماهت مع هذه الضغوط وتألّفت معها. وهكذا، نزح الموارنة من الشمال نحو الجبل والساحل، والشيعنة من الساحل الشمالي إلى الجنوب، واستقر السنة في المدن الساحلية والدروز في جبل لبنان وتوزع الأرثوذكس بين الشمال والعاصمة (*). وفي أماكن الاختلاط أيضاً، نجد أثراً لأحداث دامية أرغمت عائلات بكاملها للنزوح إلى مناطق أخرى ذات لون طائفي مختلف، وخاصة بعد أحداث جبل لبنان في

١٨٤٠ و ١٨٦٠. كما أرغمت ضغوط خارجية أخرى جماعات بكاملها على اللجوء إلى لبنان، كما حصل مع الأرمن والأكراد والفلسطينيين ...

بيد أن ما يميز التوزيعات السكانية - المناطقية للطوائف اللبنانية هو اندراجها في منازعات أهلية وسياسية وعسكرية، معطوفة على مشاريع وتحالفات خارجية كانت تغذيها وتدفعها إلى التناقص المتعدد الأشكال والمصالح، انتهت إلى ما انتهت إليه في توليف مجتمعي يغلب عليه التمحور حول الذات في طائفة ومنطقة ومهنة وتراتب اجتماعي وسلطوي ومصالح...

حسمت خصوصية التشكّل التاريخي للكيان اللبناني مآل المنازعات التي رافقت وأعقبت ولادة دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وأسفرت عن صيغة طائفية للنظام ومؤسساته، عكست بدورها موازين القوى المجتمعية والمناطقية. فكانت نتيجة هذا المخاض أن تمركزت مؤسسات الدولة كافة في بيروت وجبل لبنان، أو ما يعرف اصطلاحاً بـ "لبنان المركزي"، بينما ظلت المناطق التي ألحقت به في الشمال والجنوب والبقاع، وكل ما يدخل في إطار "لبنان الطرفي"، على حالها من الهامشية وهزالة الدور والوزن منذ الاستقلال وصولاً إلى أحداث ١٩٥٨ والتجربة الشهابية المجهضة في منتصف الستينات. ورغم أن أحداث ١٩٥٨ انتهت إلى إقرار نوع من المشاركة والتوازن السياسي المستلهم من متغيرات خارجية، وبالرغم من مساهمة التجربة الشهابية في تحقيق نهضة تنموية نسبية مترافقة مع نوع من اللامركزية الإدارية المحدودة في مراكز المحافظات، فإن لبنان المركزي بقي في موقعه المقرر، وعلى المستويات كافة، الأمر الذي جعله بؤرة جذب واستقطاب دفعت ثمنها المناطق الريفية بشكل خاص، لا سيما في طاقاتها البشرية ونخبها السياسية وقواها العاملة ومصادر رزقها ... كما ساهمت الصيغة الطائفية للنظام في تعميق هذه المركزية وحالت دون ردم الهوة المتفاقمة بين لبنان المركزي ولبنان الطرفي، وخاصة في مجالات حيوية كانت المناطق الطرفية، ولا تزال، بأتمس الحاجة إليها: اللامركزية الإدارية، التوزيع العادل للثروة، البرامج التنموية، البنى التحتية، التقديمات الاجتماعية والصحية والتربوية، حماية الإنتاج الزراعي، المشاركة في الحياة السياسية وإدارة الموارد والمؤسسات وفي حين جاءت التجربة الشهابية ١٩٥٨-١٩٦٤، في سياق التجاوب مع حاجات المناطق الريفية والتخفيف من وطأة المركزية المفرطة، فإن الصيغة الطائفية للنظام سرعان ما أجهضتها وأفضلت مشاريع الدولة الانتحاحية على المناطق، الأمر الذي أرجع الأمور إلى سابق عهدها في مركزية زادت في تعميق الوضعية اللامتكافئة للعلاقة القائمة بين لبنان المركزي وأطرافه المهمشة في الشمال والجنوب والبقاع، وهي وضعية سوف تساهم فيما بعد في

تفذية الانقسام المجتمعي بعناصر الانفجار الأهلي منذ ١٩٧٥ حتى ١٩٨٩، حيث ترجم اتفاق الطائف إصلاحات سياسية مدعومة بسلام أهلي وموازن قوى طولانية جديدة.

ومما لا شك فيه، أن هذه المركزية قد لعبت دوراً هاماً في توجيه الحراك السكاني وخاصة في تقديمها اغراءات مقنعة للإقامة في بيروت وضواحيها وهجرة الأرياف. بيد أن هذا التوجيه لم يعدل في صورة التوزيعات السكانية، للطوائف والمناطقية، أو يحقق انتماجاً اجتماعياً على النمط الذي تعرفه، على الأقل، المدن - الموصم.

ب- المركزية الاقتصادية: لم يكن للتمركز السياسي - الإداري لمؤسسات الدولة منفصلاً عن طبيعة النظام الاقتصادي، بقدر ما كان يتماهى معه ويشتمل وفق آلياته وشروطه. وكانت المتغيرات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الدول العربية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد عززت الدور التجاري - المالي الوسيط بين هذه الدول وأوروبا، ولعبت دوراً حاسماً في اختيار لبنان لنظامه الاقتصادي الحر، وهو النظام المناسب للقوى المعسكة بزماء الدولة والدورة الاقتصادية منذ ذلك الحين. وهذا ما يفسر الوجهة التي اعتمدها هذا النظام منذ الاستقلال حتى اليوم أي هيمنة قطاع الخدمات على حساب قطاعات الإنتاج الأخرى، خاصة الصناعة والزراعة. وانتهى الأمر إلى تحويل الخدمات التجارية والمالية والسياحية وتمرکزها، منذ بداية الخمسينات، في بيروت وجبل لبنان، إلى بؤرة استقطاب للمناطق الريفية ومصدر إفقار لها في آن معا.

فإذا كانت سنوات ١٩٥٠-١٩٧٤ قد شهدت ازدهاراً وارتفاعاً في معدلات النمو، فإن عوائد هذا الازدهار وذاك النمو لم تصل إلى المناطق الريفية، وإن وصلت فإن نتائجها ظلت محدودة، ولم تغیر من واقعية التفاوت المتفاقم باستمرار. وقد أكدت الدراسة التي أنجزتها بعثة "إيرفد" ونشرتها في مطلع الستينات، حقيقة هذا التفاوت وحاجة المناطق الريفية إلى خطط تنمية قصيرة الأمد وطويلة الأمد، يتوقف عليها مسار التغيرات التي بدأت بالظهور منذ منتصف الستينات. لا سيما وأن هذه الدراسة قد أظهرت ضحالة السياسات التنموية، بل حتى انعدامها في مناطق كبيرة من لبنان الطرقي، وكشفت التفاوت الملحوظ في معدلات التنمية حسب المناطق، وكما حددته في الجدول التالي: (٢)

| لا تنمية | لبنان المركزي | الشمال | الجنوب | البقاع |
|----------|---------------|--------|--------|--------|
| صفر | ٧ | صفر | ٦ | |
| ٥ | ٣٩ | ٣٠ | ٢٩ | |
| ٢٥ | ٣١ | ٧٠ | ٤١ | |
| ٤٥ | ٢٣ | صفر | ١٢ | |
| ٢٥ | صفر | صفر | ١٢ | |

لم تقف نتائج المركزية الاقتصادية عند حدود انعدام التنمية بقدر ما تجاوزتها الى تقسيم للعمل، يستنزف القوى العاملة في الأرياف باتجاه سوق العمل الخدماتي في لبنان المركزي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن ثروة لبنان الوحيدة تكمن في طاقاته البشرية، فإن غياب استراتيجية وطنية للتنمية البشرية المستدامة والشاملة قد ضاعف من حدة هذا النزيف البشري ولوصله الى طريق مسدود: توزيع سكاني يجرّد لبنان الطرقي من مقومات الاستمرار ويحاصر لبنان المركزي باكتظاظ سكاني يحمل بذور الانفجار.

ضاعفت الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي وعدوان إسرائيل المستمر من وطأة هذا التمرکز الاقتصادي ووجهته الأحادية الغالبة. ولم تعدل التطورات التي حدثت بفعل الحرب الأهلية في منهجية اشتغال الدورة الاقتصادية، رغم أصابتها بالشلل والجمود النسبي.

وفي حين ساهمت هذه الحرب ومحطّات التهجير التي نتجت عنها، في إعادة تموضع للسكان والأنشطة الاقتصادية والقوى العاملة، فإن هذه المساهمة لم تَمَس جوهر التفاوت الذي كان قائماً، ولا يزال، بين لبنان المركزي ولبنان الطرقي. فقد أضافت الحرب أبعاداً طائفية ومياسية الى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وغذت للتفاوت القائم بين المدن والأرياف وبين المناطق بعناصر تفكيكية أخرى، تمثلت بتجزئة جغرافية وسياسية وطائفية لاسواق العمل الجديدة، لا سيما بعد تدهور الدورة الاقتصادية للعاصمة وانتقالها خارج بيروت، اثر تدمير سوقها المالي - التجاري، وفق معايير منطقية - طائفية معطوفة على هجرة معاكسة للأنشطة الاقتصادية نحو المناطق، ومثلها هجرة مضادة نحو الأرياف والخارج. وبالرغم من أن الحرب قد أحدثت تعديلاً طفيفاً في بنية المركزية الاقتصادية وقطاعها الخدماتي المهيمن، فإن هذه الأخيرة كانت عميقة للجنور وتملك قدرة كبيرة على الالتفاف وإعادة توجيه الدورة الاقتصادية للوجهة التي قامت عليها في الأساس.

وقد بينت الدراسات والمسوحات المقارنة بين حالة الدورة الاقتصادية قبل الحرب وحالتها بعدها، مئاة الدور الذي يلعبه لبنان المركزي في الحياة الاقتصادية للبنانيين، والقدرة المتولدة لقطاع الخدمات في توجيه سوق العمل والإنتاج نحو الوجهة التي يربّتها، رغم دورها في تعميق التفاوت المناطقي والقطاعي، وخاصة على حساب القطاع الزراعي، مصدر رزق الأكثرية الساحقة للمقيمين في الأرياف.

وإذا كانت للحرب وتداعياتها قد أسفرت عن تراجع نسبة القوى العاملة في العاصمة لمصلحة جبل لبنان والمناطق الأخرى، فإن هذا التطور لم يعدل من سياق التمرکز الاقتصادي المذكور. ففي مقارنة بين حجم القوى العاملة عام ١٩٧٠ وحجمها عام ١٩٨٧، تظهر الدراسة المنشورة في التقرير الوطني الكامل المقّم الى القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن في آذار ١٩٩٥، الى تراجع حجم لقوى العاملة في

بيروت الإدارية من ٢٨% عام ١٩٧٠ إلى ١٦,٥% عام ١٩٨٧، ونمو هذا الحجم في جبل لبنان وضواحي العاصمة من ٣٨,٣% عام ١٩٧٠ إلى ٤٢,٥% عام ١٩٨٧، وفي الشمال من ١١,٥% عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٥% عام ١٩٨٧، وفي الجنوب من ١٣,٧% عام ١٩٧٠ إلى ١٦% عام ١٩٨٧، وفي البقاع من ٨,٧% عام ١٩٧٠ إلى ١١,٥% عام ١٩٨٧ (٣).

بيد ان هذا التطور لم ينسحب على هيمنة قطاع للخدمات وتدهور قطاعي الصناعة والزراعة. ففي عام ١٩٧٠ كان للتوزيع القطاعي للقوى العاملة على الشكل التالي: ٥٦% نسبة العاملين في النقل والاتصالات والتخزين والتجارة والمطاعم والفنادق والإسكان، ٢٥% نسبة العاملين في الصناعة والطاقة والمياه والبناء، ١٩% نسبة العاملين في الزراعة. وفي عام ١٩٨٧ أصبحت هذه النسب على التوالي: ٦٥% ، ٢٣% ، ١٢% (٤).

لما حصة هذه القطاعات ضمن الناتج المحلي الإجمالي، منذ الستينات وحتى مطلع التسعينات، فإنها تؤكد مفاعيل المركزية الاقتصادية وهيمنة قطاع الخدمات، مثلما تؤكد التدهور المقلق للقطاع الزراعي. ووفق تقديرات "الاسكوا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٥)، كانت حصة القطاعات على الشكل التالي:

| القطاع | ١٩٦٤ | ١٩٧٣ | ١٩٨٢ | ١٩٨٨ | ١٩٨٩ | ١٩٩٠ |
|--|------|------|------|------|------|------|
| الزراعة | ١١,٩ | ٩,٢ | ٨,٨ | ١٠,٦ | ٨ | ٧,٢ |
| الصناعة والبناء والكهرباء | ٢٠,٦ | ٢٠,٨ | ٢١,٢ | ٣٠,٥ | ٢٥ | ٢١,٣ |
| الخدمات المالية والتجارية والسياحية والنقل والإيجارات والترفيه والصحة والإدارة العامة | ٦٧,٥ | ٦٩,٩ | ٧٠,١ | ٥٨,٩ | ٦٧ | ٧١,٤ |

ج- مركزية الخدمات الاجتماعية: انعكس تركز النظامين السياسي والاقتصادي

على مجمل ممارسات الدولة تجاه المجتمع الذي تديره. فإذا كان بديهياً استفادة السكان المقيمين في لبنان المركزي من فوائد الدورة الاقتصادية بأنشطتها المهيمنة ومن امتيازات السكن على مقربة من مؤسسات الدولة وللخدمة الاجتماعية، فإن حرمان المناطق الريفية من هذه الفوائد أضاع أبعاداً أخرى إلى الآثار السلبية لهذا التركز بوجهيه السياسي - الإداري والاقتصادي. وفي حين لم يحصل سكان الضواحي وإحزمة البؤس المحيطة بالعاصمة على نصيبهم العادل من هذه الفوائد، فإن ضحالة التقديمات الاجتماعية عمقت الهوة المجتمعية بين سكان الضواحي ذوي الأصول الريفية وبين المقيمين أساماً في لبنان المركزي، الأمر الذي يبيحهم داخل دائرة التفاوت القائمة بينهم وبين سكان المناطق الريفية

من جهة وبين لبنان المركزي. ومع ذلك، فإن نتائج التمركز المذكور على السياق العام لمعيشة السكان المقيمين في المناطق الريفية حافظت على منحها الكارثي، سواء لجهة إفراغها المستمر من سكانها لم لجهة تدهور مستوى المعيشة لدى المتسكنين بالبقاء فيها.

وبينما يستفيد سكان لبنان المركزي من حصرية النشاطات الحيوية للقطاعين العام والخاص، ويحصلون قبل غيرهم على معدلات مقبولة في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والإعلامية والثقافية ومرافق البنى التحتية، وكل ما يدخل في معنى التحضر والحداثة والرفق الاجتماعي، وكلها من خصائص المدن، فإن سكان لبنان الطرفي شهدوا، ويشهدون، انعداماً لحداثة من هذا النوع، بحيث أصبحت المدينة - المركز محط أنظارهم وأحلامهم في الترفق والتقدم، إضافة إلى مصدر رزق بديل ومبتر هجرتهم المتواصلة. فالوظيفة والطريق المعبدة والمدرسة والمستشفى والكهرباء والهاتف وقنوات السري والصرف الصحي ومياه الشرب، كلها حاجات كانت معدومة الإتيان في الأرياف النائية، وما تم إشباعه ظل مقتصرأ على المدن والبلدات الكبرى في الشمال والجنوب والبقاع. وبالرغم من سعي الحكم للشهابي إلى تطويق سلبات هذا التدهور العام في حياة المناطق الريفية، من خلال الخدمات والمشاريع التي نفذها، كالمدارس والطرق الرئيسية والمستشفيات الحكومية وشبكات الكهرباء ومشاريع الري ودعم القطاع الزراعي ... إلا أنها ظلت دون المستوى المطلوب، وبالتالي فإن إجهاضها في منتصف الطريق قطع الأمل بحداثة طال انتظارها.

لم تتأخر الحرب في إفراغها لتعديلات منهجية على أداء الدولة، فهي قد ساهمت في سد الفراغ التتموي الذي كان ينبغي أن يبدأ منذ نصف قرن، وعلى الأقل في بعض المناطق الريفية التي استفادت من التطورات والتغيرات التي عرفت موازين القوى السياسية - الطوائفية. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى التحسن الملحوظ الذي عرفه الجنوب منذ منتصف الثمانيات، وخاصة لجهة مستوى ونوعية التقديمات الاجتماعية وأعمال البنى التحتية. الأمر الذي ساهم في تخفيف وطأة المركزية التاريخية، وإن كانت مناطق الشمال والبقاع لم تعرف تحسناً مشابهاً بقدر ما بقيت على حالها المعهودة من السردكي الخدماتي والمعيشي العام. ومع ذلك، فإن تعرض منطقة الجنوب لاعتداءات إسرائيلية متواصلة ووقوع مساحة كبيرة منها تحت الاحتلال المباشر، زاد من معاناتها وحاجاتها. فالتمجير الدوري والمتمركز لمصادر الدخل والممتلكات، وانعدام الأمن وضعف وسائل الحماية والصمود، كلها عوامل زادت في وتيرة النزوح وضاعفت الحاجات الناجمة عن هذا العامل الإسرائيلي، المضافة إلى حاجاتها الأساسية غير المشبعة، أسوة بالشمال والبقاع.

ويظهر عدم اشباع الحاجات بشكل واضح في درجات الإشباع المتدنية في الخدمات التعليمية والصحية، على سبيل المثال لا الحصر. فالإعداد العلمي والمهني يندرج ضمن الأصول الإنتاجية، ويحتل موقعاً محورياً في استراتيجيات للتنمية البشرية. وفي حالة لبنان، لعب التعليم دوراً ثنائي المردود: فمن جهة كان واسطة للدخول إلى سوق العمل في الإدارة وقطاع الخدمات ومؤسسات التعليم، ومن جهة أخرى، كان حافظاً للرفق الاجتماعي. وفي حين تقتصر التعليم، منذ الاستقلال، وقبله، على سكان لبنان المركزي، حيث تتوفر الجامعات الخاصة ومدارس الإرساليات ومعاهد التعليم المهني والتقني، إضافة إلى المدارس الرسمية، فإن سكان المناطق الريفية كانوا محرومين من هذه المؤسسات، باستثناء المدارس الرسمية والخاصة في المدن الكبرى ومراكز الأحياء.

وفي سياق تحديث الإدارة وتنمية المناطق الريفية، عمدت حكومات المرحلة الشهابية إلى توسيع التعليم الرسمي وتعزيزه في مرحلته كافة. وهكذا تأسست الجامعة اللبنانية وانتشرت مدارس التعليم الرسمي في المناطق وتحسن مستواها. ولم يكن هذا للتوسع الأقليمي والنوعي للتعليم الرسمي معزولاً عن متطلبات سوق العمل المتطورة في تلك الفترة، ولا سيما وأن قطاع التعليم كان، ولا يزال، يشكل مصدراً رئيسياً من المصادر التي تعتمد عليها وظائف الإدارة الرسمية والمدارس ومؤسسات القطاع الخاص في الداخل اللبناني وفي الدول العربية. فاستفادت المناطق الريفية من هذا التطور، إلا أنها خسرت، بسببه، القسم الأكبر من طاقاتها البشرية التي هجرت نحو سوق العمل في لبنان المركزي والخارج. وهذا يعني أن توفير تعليم جيد وقليل الكلفة لم يترافق مع تنمية محلية تستوعب وتحتاج إليه، بقدر ما كان يقدّم حافظاً إضافياً للنزوح والهجرة، سواء من أجل تحسين مستوى المعيشة والدخل، أو لمتابعة التحصيل العلمي في مرحلته الجامعية المتمركزة في العاصمة.

ومع ذلك، قطعت الحرب الأهلية سياق هذا التطور. وسرعان ما تراجعت المدرسة الرسمية لصالح المدرسة الخاصة. فتدهور مستوى التعليم والانتظام الإداري، وازدادت نسبة التسرب المدرسي والامية والدخول المبكر إلى سوق العمل. وانعكس هذا التدهور على قدرة سكان المناطق الريفية في الانتقال إلى المدارس الخاصة غير المجانية والمترتبة للكلفة، الأمر الذي أضاع أعباء مالية واجتماعية على كاهل هؤلاء، ولا سيما ذوو الدخل المحدود وأبناء الطبقة الوسطى. خاصة وأن المدارس الخاصة بقيت مقصورة على المدن الكبرى في لبنان المركزي ومراكز الأحياء الريفية، مما يضيف إلى كلفة التعليم الخاص، نفقات الانتقال والإقامة فهي إذا توفرت لدى العلة، فإنها لا تتوفر لدى غالبية السكان.

وقد كشفت التقارير الصادرة عن المصرف المركزي في أعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ و ١٩٩٢، نسبة توزّع الطلاب على المدارس الرسمية والخاصة، ومعدل التراجع الذي أصاب التعليم الرسمي لصالح التعليم الخاص. ففي العام الدراسي ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت نسبة الملحقين بالمدرسة الرسمية ٤٢,٤%، والملحقين بالمدارس الخاصة المجانية (ضعيفة المردود العلمي والمحصورة بالمرحلة الابتدائية) ٢٥,٩%، والملحقين بالمدارس الخاصة غير المجانية ٣١,٧%. وفي العام الدراسي ١٩٨٦-١٩٨٧ بلغت هذه النسبة على التوالي: ٣٦,٢%، ١٩,٧% و ٤٤,١%. وفي العام الدراسي ١٩٩١-١٩٩٢ بلغت على التوالي: ٣٢,٦%، ١٦,٤% و ٥١%. ووصلت في العام الدراسي ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٣٠,٦% للتعليم الرسمي، ١٤,٩% للتعليم الخاص المجاني و ٥٤,٥% للتعليم الخاص غير المجاني (٦).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار المردود الاجتماعي والمادي للتعليم، وتمسك اللبنانيين بحاجتهم إلى التعليم، وخاصة أبناء الطبقة الوسطى، فإننا لن نتأخر في تلمس آثار هذا التدهور على نسبة إشباع هذه الحاجة لدى سكان المناطق الريفية، وأثارها على معدلات الإنفاق لدى سكان المدن. وفي النتيجة سيظهر الضيق المادي والتوتر الاجتماعي الذي يرافقه لدى الفئات المعتمدة للحصول العلمي، كما سيظهر ازدياد معدل التسرب لدى ذوي الدخل المحدود، وخاصة المقيمين منهم في الضواحي والمناطق الريفية، الذين يخضعون لمصفاة اللغة الأجنبية المعتمدة كلفة أساسية في المدارس الخاصة وفي معظم مواد التدريس، والتي تساهم في حرمانهم من مواصلة التعليم إلى مرحلته النهائية، كما تضعف من إمكانيات دخولهم إلى سوق العمل. وسوف نشير لاحقاً إلى نسبة للتفاوت القائم بين لبنان المركزي والمناطق الريفية لجهة إشباع الحاجة إلى التعليم، وهي النسبة التي تفسر الحراك السكاني من المناطق الريفية إلى المدن ولبنان المركزي في عامل محوري من عوامله المتعددة.

ومن ناحية الخدمات الصحية، يؤدي التمرکز إلى نتائج متقاربة. وفي هذا القطاع أيضاً تتفوق خدمات المستشفيات الخاصة على المستشفيات الحكومية وتحصل العاصمة وجبل لبنان على ما يقارب الـ ٦٠% من مجموع الأسرة في المستشفيات الخاصة والحكومية. ففي لبنان ١٣٩ مستشفى تضم ٧٧٩٨ سريراً تابعة لمؤسسات خاصة و ١٤ مستشفى تابعة للدولة وتضم ٩٩٥ سريراً. أما المستوصفات فهي أيضاً موزعة بنسبة ٢٠% تابعة للدولة و ٨٠% للمؤسسات الأهلية، وهي التي فرضت ظروف الحرب الأهلية انتشارها الكثيف في المناطق إذ تبلغ نسبة المستوصفات التي أنشئت خلال سنوات الحرب أكثر من نصف إجمالي عدد المستوصفات، ٤٨٢ من أصل ٧٦٠ مستوصفاً. وهذا يعني أن حصة القطاع الخاص من المستشفيات تبلغ ٨٤% ومن الأسرة ٨٨,٧% (٧).

فإذا كانت هذه الوفرة من مؤسسات الخدمة الصحية تمتد للحاجات المتنافسة مع إجمالي عدد السكان المقيمين في لبنان، فإن التقييمات اللامتكافئة والكلفة المرتفعة للاستشفاء في القطاع الخاص، إضافة إلى عدم شمولية للتأمين الصحي، كلها عوامل تزيد من التفاوت المناطقي وتظهر حاجة للمناطق المحرومة في الأرياف إلى خدمات استشفائية أساسية، تقل من اعتمادها على خدمات المؤسسات العاملة في لبنان المركزي. هذا مع العلم أن حصة المناطق الريفية من أسرة المستشفيات الحكومية والخاصة تبلغ نصف حصة لبنان المركزي، وإن كانت حصتها من المستشفيات الحكومية أكبر. إن تدهور أداء القطاع العام في هذا المجال والأضرار التي لحقتها الحرب، وغياب دعم رسمي وتفعيل إداري كلها من الأسباب التي جعلت هذا القطاع يعمل بحدود ٢٠% من طاقته الاسمية. ففي عام ١٩٩٦ توزعت حصص أسرة المستشفيات الحكومية والخاصة بين المناطق على الشكل التالي: بيروت ١١٧ في المستشفيات الحكومية و ٣٣٥١ في المستشفيات للخاصة، جبل لبنان ١٣٥ و ٢٤٨٠، الشمال ١٩٠ و ١٠٠٣، الجنوب ٣٧٨ و ١١٩١، البقاع ١٧٥ و ٧٧٣ على التوالي (٨).

وفي مقارنة أولية بين المستفيدين من خدمات التأمين والمساعدات الصحية في المناطق الريفية ولبنان المركزي، يظهر التفاوت الكبير الذي أنتجه التمرکز المذكور. فقد بلغت نسبة المستفيدين من الضمان الاجتماعي في ١٩٩٥-١٩٩٦ كما يلي: ٧% في الشمال، ٤,٦% في البقاع، ٥,٥% في الجنوب، مقابل ٨٢,٩% في بيروت وجبل لبنان. كما بلغت، وفي نفس الفترة الزمنية، نسبة المستفيدين من تعاونية موظفي الدولة: ١٩% في الشمال، ١٠% في البقاع، ١٥% في الجنوب، مقابل ٥٧% في بيروت وجبل لبنان. وكانت نسبة المستفيدين من القوى العاملة قد بلغت ١٦% في الشمال، ١١,٣% في البقاع، ١٣,٧% في الجنوب، مقابل ٥٩% في بيروت وجبل لبنان (٩). ويعكس معدل وفيات الأطفال المسار السلبي لتدني مستوى الخدمات الصحية في المناطق الريفية. ففي سنوات ١٩٨٥-١٩٩٥، ووفق المسح الذي أجرته وزارة الصحة حول صحة الأم والطفل، يظهر التفاوت بين المناطق الريفية ولبنان المركزي على الشكل التالي: بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع أقصاه في الشمال (٤٨,١%)، البقاع (٣٩,٨%)، الجنوب (٤٤,٤%)، جبل لبنان (٢٧,٦%) وبيروت (١٩,٦%). وبلغ معدل وفيات الأطفال قبل سن الخامسة ٥٣,٧% في الشمال، ٤٩,٥% في الجنوب، ٣٩,٨% في البقاع، ٣٠,٦% في جبل لبنان و ١٩,٦% في بيروت. وتشمل هذه النسبة إجمالي عدد الوفيات الحاصلة قبل السنة الأولى وقبل سن الخامسة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الحالة المادية والتعليمية للعائلات المعنية بهذه الوفيات، نلاحظ الأثر السلبي للتمركز الاقتصادي والخدماتي والخدمي على واقع المناطق الريفية (١٠).

- العوامل الطارئة:

إذا كانت العوامل البنوية وتفاصيلها في مركزية الإدارة والاقتصاد والخدمات الاجتماعية قد سببت التقلبات بين لبنان مركزي ولبنان طرفي، فإن عوامل أخرى طارئة ساهمت في تصيق هذا التقلبات. إذ شهد الدور الاقتصادي الوسيط الذي كان يتمتع به لبنان، تدهوراً منذ النصف الأول من السبعينات، وخاصة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ودخول العامل الفلسطيني كمؤشر إلى إدراج لبنان كله في استتال نتائج الصراع العربي-الإسرائيلي، وما يتفرع عنه من منازعات دليخية وإقليمية ودولية، وجدت في لبنان متنفساً لها وساحة تصفية لحسابات ساعدت على تأمينها التقلضات اللبانية السياسية والطائفية.

ومنذ السنة الأولى لتدلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، بوجهها الداخلي والإقليمي، كان الازدهار الذي عرفه لبنان المركزي، على صعيد الخدمات التجارية والمالية والتعليمية والسياسية والثقافية ... قد باشر انهياره. الأمر الذي أفقد لبنان المركزي جزءاً كبيراً من مصادر قوته ولتمييزاته، ممكناً ضاعف من معاناة المناطق الريفية، التي كانت تأمل بوصول هذا الازدهار إليها قبل انهياره المروع.

تعزز هذا الانهيار بتراجع سلطة الدولة وفقدان سيطرتها على مؤسساتها ومولدها ومرافقها الحيوية. وفي الوقت الذي بدت فيه الدولة عاجزة عن القيام بالدور المناط بها تجاه مواطنيها، كانت الحرب قد أفرزت أدواراً سياسية واقتصادية وخدمية وتربوية وصحية على قياس الجماعات المتصارعة ووفق حجم كل منها والمجال الحيوي لسيطرتها. فتعددت الأنشطة الاقتصادية خارج العاصمة وفي مدن المحافظات، وتوزعت اللوالات توزعاً طوائفياً ومناطقياً. فكانت نتيجة كل ذلك أن تصدعت الوحدة الوطنية فاسحة في المجال أملك انفلاق كل فئة - منطقة على ذاتها، وكذلك حلولها مكان الدولة في تأمين مستلزمات الاستمرار والمواجهة لأتباعها ونطاق سيطرتها، إضافة إلى نزوع بعضها نحو البحث عن تحويل الانفلاق إلى دولة أو كائتون طائفي ...

وفي حين استطاعت الحرب الأهلية، كعامل طارئ، تسهيل مهمة القوى المتصارعة، وينسب متقاوثة، في تلبية بعض الاحتياجات، ولا سيما مصادرة دور الدولة في مجالات محدثة كالإدارة والتعليم والصحة، غير أنها بقيت عاجزة عن النهوض بمناطق سيطرتها نهوضاً يرفع عن كاهلها ارث الإهمال والحرمان وتنني مستوى للتنمية والمعيشة. إذ اهتمت أساساً بالتقديمات ذات المردود السياسي المباشر، مع استثناء منطقتي جبل لبنان والجنوب، حيث توسعت دائرة التقديمات الخدمية على أنواعها.

وهكذا، أضافت الحرب إلى التقلبات القائمة في الخدمات ومعدلات الدخل والإنتاج، مشكلات التهجير والإعاقة وعوائل فقدت معيولها وخسائر فادحة في الممتلكات ومصادر الرزق ونقشي البطالة والجريمة والفساد في الإدارة والبيئة والعلاقات الاجتماعية وإذا أضفنا إلى كل ذلك شكل الدورة الاقتصادية، فإن انهياراً شاملاً كان على قباب قوسين أو لدني من الحوادث، لعبت موارد المتحاربين من العملات الصعبة دوراً في تلجئله أو تخفيف سرعته.

يندرج العامل الإسرائيلي في سياق العوامل الطارئة، رغم أنه بدأ قبل الحرب واستمر خلالها ولا يزال مؤثراً بعدها. إلا أن اجتياح إسرائيل عام ١٩٨٢، والتداعيات السياسية الداخلية والخارجية التي أعقبته، ساهم في دفع الأمور إلى المستوى الذي وصلت إليه منذ منتصف الثمانينات: انهيار القيمة اللشرايية للعملة الوطنية، ارتفاع كلفة المعيشة، التضخم، زيادة معدل البطالة، وخاصة في أوساط المهجرين والمناطق الريفية، ازدياد معدل الهجرة والتهجير والنزوح، تراجع دور المدرسة الرسمية وارتفاع كلفة التعليم، ارتفاع نسبة للتسرب المدرسي والفرز الطائفي، شال عام في مرافق الخدمات، تدهور البيئة، انخفاض حاد في المدخل، وخاصة في المناطق الريفية، ظهور ارتفاع مقلق في نسبة الفقر والفقر ... دون أن نهمل الأثار للنفسية والاجتماعية والثقافية والانقسامات الأهلية التي رافقت هذا الانهيار العام.

ومما لا شك فيه، ضاعفت الاعتمادات الإسرائيلية، منذ بداية المبعينات، والاجتياحات المتكررة في ١٩٧٢ و ١٩٧٨ و ١٩٨٢، وعدولها تموز ١٩٩٣ ونيسان ١٩٩٦، إضافة إلى التدمير الدوري للمرافق والجسور والمساكن والمزروعة والمنازل والاحتلال الراهن للشريط الحدودي، من وتيرة الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ دفعت عشرات الآلاف إلى النزوح ولوقعت خسائر كبيرة في اقتصاد الجنوب وفاقمت في عجز الدولة تجاه متطلبات النزوح والصمود ومعالجة نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان في المجالات الصحية والإسكانية والاقتصادية والخدمات بشكل خاص. وإذا كانت منطقة الشمال بمنأى عن الأثار المباشرة لهذا العامل الإسرائيلي، فإنها لم تكن معزولة عن تداعياته السلبية على المستوى الوطني، مثله مثل الحرب الأهلية، الأمر الذي ضاعف من ضائقتها المعيشية وزاد في عرق مازقها للتنموي العام. أما البقاع، وإن كان على درجة من الحرمان مماثلة لتلك التي في الشمال، إلا أن إتلاف زراعة الممنوعات دون تقديم بدائل، دفع عائلات بكاملها إلى حافة الجوع وزاد في معدل البطالة، خاصة وأن معدل التنمية في منطقة البقاع ظل على حاله منذ الاستقلال، وهو ما يقف اليوم وراء المطالبة اليومية برفع مستوى الخدمات، وفي المجالات كافة، ويحمل في ثناياه بولار أزمة عامة.

- أثر العوامل النخبوية والطبقة على التوزيعات السكانية:

تتدرج التوزيعات السكانية في لبنان في سياقين متكاملين: سياق للخصوصية المجتمعية- الطائفية وسياق للمركزية السياسية - الاقتصادية.

في السياق الأول، ساهمت الخصوصية التعددية للدولة والمجتمع في تغليب الانتماء القومي - المناطق على الانتماء الوطني والاندماج الاجتماعي. ففي دولة طائفية ومجتمع طائفي تهيمن علاقات المصالح والولاءات القويّة على علاقات المواطنة. وبصورة عامة، لا تخاطب الدولة مواطنين بقدر ما تكبر مصالح طوائفهم، وتتن من وطأة منافساتهم حولها في حصص تشمل كل شيء: الإدارة، الموازنة، قطاعات الإنتاج، برامج التنمية، الخدمات، العلاقات الخارجية

وبهذا المعنى، تخضع علاقة الدولة - المواطن لمنطق علاقة الدولة - الطائفة. ويتجلى هذا الخضوع في ثبات الولاءات الطائفية ومقاومتها لمحاولات لإماجها في أطر وطنية جامعة. الأمر الذي يفسّر غلبة العلاقات الأهلية المتمحورة حول عناصر القرابة المترتبة من العائلة إلى الطائفة. ولم تفلح التطورات السياسية في تفكيك عرى هذه العناصر وإعادة توليفها في سياق حديثي - مدني - وإنما بالعكس. فالطبيعة الطائفية للدولة تبادلت أدوارها مع المجتمع الطائفي الذي تديره وتخطبه بما هو كذلك. وبالتالي، باتت حالة المناطق ومساكنها إختزالاً لحجم طوائفها وممثليها في مراكز القرار والإدارة والإنتاج. وينسحب هذا الإختزال على التوزيعات الطائفية للسكان، ومقدار حصص كل منطقة - طائفة من فوائد النظام السياسي - الاقتصادي وأثرها على الحراك العام للسكان وعلى التفاوت القائم بين المناطق للرغبة ولبنان المركزي، وخاصة في مجالات التنمية البشرية والخدمات ومستوى المعيشة والتحصن والهجرة وتوزيع الثروة الوطنية ونسبة المساهمة في الناتج المحلي ... وبديهي أن تكون حصص الطائفتين المنطقتين من هذه المجالات عاكسة لقوة ومكانة ممثليها في مراكز القرار والإدارة، بحيث تسعى كل طائفة إلى الاستئثار بمنافع الدولة وتوجيهها وجهة قومية ومناطقية. فتجري منافع الدولة في عروق المجتمع وفق ما تؤول إليه المنازعات ومولزين القوى.

بدورها، ساهمت الحرب الأهلية في تعميق هذه الولاءات وفي خضوع الدولة لمزيد من المحاصصة الطائفية. فقد وجّهت الحرب الحراك السكاني وجهة طائفية صافية في أكثر من منطقة. فالأصول الطائفية - المناطقية لسكان الضواحي أعلنت تموضعها في ضاحيتين بعد إختلاط فرضته ظروف العمل والهجرة السابقة على الحرب. وقدت بعض المناطق المختلطة، وخاصة في جبل لبنان الجنوبي، وحدتها وتقليصها لتاريخي. فبرزت الولاءات الطائفية في لوائح الإدارة وبرامج إعادة الإعمار والمهجرين وحصص المناطق

- الطوائف في الموازنة والخدمات الاجتماعية ... مثلما برزت في الهيئات الأهلية والنقابات والمؤسسات التعليمية والامستشفائية والإعلامية والرياضية والشبابية

وفي السياق الثاني، لم يتحول لبنان المركزي الى "قيلة" لسكان الأرياف بصورة اعتباطية. فالإدارة وسوق العمل والمدرسة والجامعة والمستشفى ومظاهر الحضارة والرقى ... كلها أمور تجمعت فيه وجعلته مخرجاً وحيداً لمازق الحياة الرتيبة والمسدودة الأفق.

بيد أنه لم يكن أيضاً نقيضاً مطلقاً للسياق الأول، بقدر ما كان تمويهاً له ودعامة لاستمراره. فقد تماهت المركزية السياسية - الاقتصادية مع المصالح للطائفة - المناطقية وعصفتها على الدول. ففي مراكز القرار والإدارة، كما في القطاع الخاص، تظهر هذه المصالح واضحة في تمثيلها لحجم المشاركة الطوائفية ودورها السياسي - الاقتصادي. إذ لم تكن عوامل التمركز اللبنانية منعزلة عن أصولها المجتمعية في بيروت وجبل لبنان. فالعائلات المتحتررة من لبنان المركزي والمقيمة فيه هي التي هيمنت، ولا تزال، على القطاع الخاص، وهي التي، بحكم مصالحها، أجهضت كل اهتمام بالمناطق الريفية، باستثناء دخولها إليها في صورة رساميل وبيع استهلاكية وحيارات كبرى للأراضي ... لا سيما وأن قطاع الخدمات الذي تهيمن عليه كان يعتمد، ولا يزال، على يد عاملة محلية مصدرها هذه المناطق الريفية، وبالتالي، فأى استقرار وتنمية فيها سوف يعكسان على آلية تشغيل هذه المصالح المركزية.

فقد سيطر ٥٧ تجمعاً عائلياً صناعياً - مصرفياً على نسبة عالية من المساهمة في الدورة الاقتصادية، سنة ١٩٧٣. إذ ساهم هذا التجمع المتمركز في لبنان المركزي على ٥٣% في الشركات للمساهمة، و ٧٢% في لرأسمال الموظف في الصناعة، و ٥١% في المصارف، و ٣٠% في الشركات المساهمة التجارية - الزراعية - الخدماتية، و ٣١% في شركات التأمين، و ٣٨% في قطاع النقل، و ٢٧% في القطاع المالي، و ٣٦% في الشركات العقارية (١١).

وفي مقاربة اجتماعية - ثقافية لهذا التمركز، تظهر الولاءات المجتمعية متوارية خلف مظاهر الحدائق التي عرفتها المدن، وخاصة بيروت. ذلك أن علاقات العائلة والقرية والطائفة والمذهب ظلت، ولا تزال، غالبية على دورة الحياة في لبنان المركزي. ففي ضواحي العاصمة، حط التمايز المجتمعي رحاله دون أن تعدل فيه صورة المدينة بتدبيلها بجرده من أصوله الريفية المتماهية مع نوات ثقافية وطوائفية وأخلاقية ومعتدية .. وكأنما الريف بخصائصه الاجتماعية والثقافية قد استقر في المدينة، لكثرت مما أفرزته هذه الأخيرة من مظاهر مدنيّة على الاجتماع الأهلي المقيم فيها وحولها.

وهكذا، تعايشت في لبنان المركزي ثنائية المدينة - الريف وتفشنت من الروابط المجتمعية، الأهلية والثقافية، مما جعلها قادرة على التعايش، رغم أوجه الحدّة التي تشع بها منظومة الخدمات المهيمنة على النشاط الاقتصادي في لبنان المركزي ومدن المحافظات.

وإذا أضفنا إلى مستوى التّحضر المدنيّة، التّطور المتسارع لأخلاقيات السوق وطريقة الحياة الاستهلاكية وانتشارها في معظم المناطق اللبنانيّة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار الاجتماعيّة والمسلّكية لوسائل الإعلام المرئيّة، فإنّنا أن نلاحظ سوى اختراقات حضاريّة - بمعنى التّأثير الثقافي والتّحديثي على النمط الغربي - بينما تحافظ البنى الأهليّة على وضعيتها بما هي مرجع أولي لمسلّكيات وخيارات الأفراد والجماعات المتنوعة: الاختلاط في السكن والزواج والمدرسة يتراجع لمصلحة الذاتيات المذهبيّة والطوائفيّة، والاختلاف على الهوية والأولويات للتنمويّة والنظام السياسي والديمقراطيّة والحريات الإعلاميّة بغرف من معين المصالح القويّة أكثر مما يتطلع إلى دولة ووطن ومؤسسات وتنمية وتحرير تعلو معاً، منفردة ومجمّعة، فوق اعتبارات الطوائف والمذاهب.

ينتج عن كل ذلك، أن التّوزيعات السكانيّة في لبنان، في فترة ما قبل الحرب وخلالها وبعدها، ظلت مشدودة إلى هذين السّياقين التّأسيّمين للدولة والمجتمع في لبنان. دون أن يعني ذلك اقتصار هذا الانشداد على البعد الديمغرافي وحده لهذه التّوزيعات، بقدر ما أرفقها بتفاوتات ملحوظة في مستويات المعيشة ودرجات التّحضر ونسبة الإشباع الخاصّة بالحاجات الأساسيّة للسكان، بصرف النظر عن أمكنة إقامتهم.

وقد أظهرت الدراسات والمسوحات التي قامت بها مؤسسات تابعة للأمم المتّحدة لو الحكومة اللبنانيّة ومراكز البحث الخاصّة، في السنوات العشر الأخيرة، واقعيّة هذه النّتائج، وخاصّة لجهة العلاقة الجدليّة للقائمة بين التّوزيعات السكانيّة وأحوال المعيشة ومستويّات التّمتيّة والتّحضر والانتماج والخدمات الاجتماعيّة على أنواعها.

وتساعد الدراسة التي أنجزتها وزارة الشؤون الاجتماعيّة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتّحدة للسكان، لجهة مسح المعطيات الإحصائيّة للسكان والمساكن والمنشورة عام ١٩٩٦، في تلمّس عناصر هذه العلاقة، وتؤكد ضرورة وضع استراتيجيّة شاملة للتنميّة البشريّة تستهدف، بالدرجة الأولى، إلغاء الفوارق والتفاوتات القائمة بين المدن والمناطق الريفية. خاصّة وأن هذه الدراسة تكشف صورة قائمة عن التفاوت المناطقي لأحوال المعيشة، مثلاًما تظهر الحاجة إلى توازن التّمتيّة البشريّة مع التّوزيعات السكانيّة.

يقتصر مستوى المعيشة ونسبة إشباع الحاجات الأساسية قائمة التفاوت بين لبنان المركزي والمناطق الريفية. وتشير المعطيات المتوفرة الى استمرار التفاوت القديم بين المدينة والريف، حيث ينتشر في هذا الأخير الفقر المدقع والبطالة، وتتنخفض معدلات تحصين الأطفال ونسبة الالتحاق المدرسي، بينما ترتفع معدلات الأمية وللتخرب المدرسي، ويقتصر النشاط الاقتصادي على الزراعة ذات الإنتاجية المندورة باستمرار، وعلى أوجه متواضعة من الأنشطة للتجارية والعقارية والمصرفية، في مدن المحافظات بشكل خاص. وقد ساهمت عدة عوامل في انخفاض مستوى معيشة سكان المناطق الريفية ومدخلها ذات المصدر الزراعي الغالب. فإذا كان التمرکز الاقتصادي والإداري والخدماتي قد لعب دوراً أساسياً في تدهور الاقتصاد الريفي، زراعة وقوى عاملة، فإن عوامل أخرى زادت في وتيرة: ضيق الرقعة الصالحة للزراعة، غياب مشاريع الري والبنى التحتية للزراعية، المضاربات العقارية وانعدام وجود شبكات التسليف الزراعي، ضعف تقنية التسويق وتعتمد الوسيطاء، إهمال الدولة للقطاع الزراعي ... كما ضاعفت الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي من نتائج هذا التدهور وأجهضت محاولات لجمه، لا سيما بعد انهيار سعر صرف العملة الوطنية والقوة الشرائية للمدخل.

وإذا كانت الحرب قد شجعت نوعاً من الهجرة المضادة ودفعت العديد من أصحاب المهن الحرة، كالأطباء والصيادلة والمهندسين، للعمل في المناطق الريفية، وإذا كانت الانقسامات الأهلية قد ترافقت مع نمو المؤسسات الخاصة في مجالات التربية والاستشفاء، أو تفريق المؤسسات العامة كالجامعة اللبنانية وما قدمته من تسهيلات لطلاب المناطق الريفية لمناخمة التحصيل الجامعي، فإن سلبات الحرب على مصادر الرزق ودورة الاقتصاد الزراعي كانت، معطوفة على الإهمال المزمن، كافية لإحداث انخفاض كبير في مستوى المعيشة لدى سكان المناطق الريفية، لا سيما لجهة تراجع القدرة على تسويق المحاصيل الزراعية، وتدهور المساحات المزروعة، وخاصة التبغ والقمح والخضار والشمندر السكري (رغم التحسن الذي طرأ على زراعة التبغ في السنوات القليلة الماضية نتيجة رفع أسعار المحصول والسماح بزيادة للمساحات المرخصة لزراعة التبغ) .

كما ساهمت أموال المغتربين في تحويل الأرض الى عقار، أي إدخالها في سوق العرض والطلب والمضاربات العقارية، ولتأكل ذلك على تفاوت الأسعار بين العقارات الداخلية وتلك الواقعة على طرق المواصلات الرئيسية، وارتفاع أسعار الأرض بشكل علم، رغم أنها لم تعد فائدتها في النمو العمراني ومشتقاته في تجارة مواد البناء ولويد العاملة...

ومما زاد في هذا التدهور ان المناطق الريفية لم تشهد أية استعادة تنموية منذ بعثة ليرفد والتجربة النهائية، وإنما بالعكس. إذ تعرضت مشاريع تلك المرحلة للإهمال، بل حتى أنها فقدت زخمها وميزرها ومبتغاها في تشجيع الناس على العودة الى مناطقهم والمساهمة في تنميتها. وهكذا كان مصير المشروع الأخضر، والتسليف الزراعي، والتعاونيات والتسويق والتصنيع الزراعي والبحث والإرشاد ...

فكانت نتيجة كل ذلك تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي من ١٩% في الخمسينات الى ١١,٩% في ١٩٦٤، الى ٩,٣% في ١٩٧٧، الى ٧% في الفترة الحالية (١٢). ورغم التحسن الطارئ الذي شهدته المناطق الريفية في سنوات ١٩٧٥-١٩٨٥، فإن مساهمة القطاع الزراعي في تأمين مدخلات كافية كانت دون المستوى المطلوب، وخاصة عند صغار المزارعين، لا سيما الذين يملكون أو يستثمرون حيازات تقل مساحتها عن ١٠ دونمات. وقد ضاعفت من انخفاض هذا المستوى اللامبالاة العامة تجاه دعم القطاع الزراعي، بما هو مصدر رزق أساسي لسكان المناطق الريفية، وتحديدًا لجهة التسليفات المصرفية لصغار المزارعين. ووفق التقارير الصادرة عن مصرف لبنان، يظهر تراجع حصة الزراعة في نسبة التسليفات المصرفية مقارنة مع للتجارة والصناعة، كما هو مبين في الجدول التالي (١٣).

| | ١٩٧٤ | ١٩٧٧ | ١٩٨٠ | ١٩٨٢ | ١٩٨٥ | ١٩٨٧ | ١٩٩١ | ١٩٩٤ |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الزراعة | ٢,٣ | ٢,٥ | ٢,٤ | ٢,٧ | ١,٧ | ٥,٦ | ١,٤ | ١,١ |
| الصناعة | ١٧,٧ | ٢٠,٣ | ١٩,٥ | ١٧,١ | ١٣,٨ | ٧,٨ | ٩,٢ | ٩,٥ |
| التجارة | ٥٠,٧ | ٥٠ | ٥١,٨ | ٥٢,٥ | ٤٧,٨ | ٥٢,٨ | ٥٢,١ | ٥٤,٣ |

وفي حين ان الدخل للزراعي، وخاصة في عكار والهرمل والبقاع الجنوبي والشمالي، يشكل نسبة أعلى من مجموع مصادر دخل المزارع، وفي حين ان نسبة عالية من سكان المناطق المذكورة تعمل في الزراعة، فإن هذه العوامل تشكل مجتمعة سببا هاما من اسباب تدهور مستوى المعيشة في تلك المناطق. وقد أظهرت دراسة أجرتها مؤسسة للبحوث والاستشارات لصالح الهيئة العليا للأغذية بعنوان "مؤشرات الفقر في الريف اللبناني"، آب ١٩٩٤، ان "الدخل للزراعي الصافي لوحدة العمل البشري U.T.H في الحيازات التي تقل مساحتها عن ١٠ دونمات، لم يتجاوز، من حيث قيمته، الحد الأدنى للاجور عام ١٩٩٣، الا في ثلاث مناطق زراعية من اصل ١١ منطقة زراعية في البلاد. أما في المناطق الأخرى، فإن هذا الدخل كان يقل من قيمة الحد الأدنى للاجور". وهذا ما يفسر النسبة العالية لذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية (٨٦%)، كما يتراوح متوسط

الدخل الشهري للأسرة للوحدة لدى ٧٥% من العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٠٠ و ٥٠٠ دولاراً (١٤) .

كما كشف مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن والتفاوت الكبير بين المناطق لجهة درجة اشباع الحاجات الأساسية. ففي مقارنة بين مستويات الدخل ودرجات اشباع حاجات السكن والصرف الصحي والتعليم، تنصدر الافضية الريفية في الشمال والجنوب والبقاع قائمة الافضية الأكثر فقراً وحرماناً ونزوحاً. ان قراءة متأنية للجدول المستخرجة من هذا المسح والمنشورة في ورقة عمل حول "المؤشرات الأساسية للسكان والتنمية"، المقدمة من الدكتورين علي فاعور وجوزف أليان (١٥) ، تؤكد هذا التفاوت، وخاصة فيما يتعلق بمؤشرات أساسية ذات صلة مباشرة بمعدلات التنمية والأسرة والاعالة والامية والخدمات الصحية والاجتماعية والنشاط الاقتصادي ...

ففي المناطق الريفية، وخاصة في الافضية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب، وفي قضاءي بطرك والهزمل في البقاع وقضاءي عكار والمنية في الشمال، يزيد عن المتوسط الوطني معدل العاملين في القطاع الزراعي ونسبة غير الملتحقين لمتابعة الدراسة ومعدل الامية وعدد افراد الاسرة وعدد الافراد في الغرفة للوحدة ومعدل اعالة صغار السن والاعالة الكلية ونسبة السكان دون الست سنوات ودون ال ١٥ سنة. وفيها ايضا يقل عن المتوسط الوطني معدل النشاط الاقتصادي ونسبة المساكن الموصولة الى شبكات المياه والصرف الصحي ...

وتبين الجداول التالية هذا التفاوت بين لبنان المركزي والمناطق الريفية، كما بين المدن والارياف، وهي جداول مقارنة بين المحافظات والمتوسط الوطني مستخرجة من ورقة العمل المذكورة أعلاه.

جدول رقم ١ - نسبة السكان العمرية الى النسبة المئوية لكل فئة عمرية من مجموع عدد السكان:

| المحافظة | نسبة السكان دون الست سنوات | نسبة السكان دون ال ١٥ سنة | نسبة السكان من ٦ الى ١٤ سنة |
|----------------|----------------------------|---------------------------|-----------------------------|
| المتوسط الوطني | ١٠,٦ | ٢٩,٣ | ١٨,٨ |
| بيروت | ٧,٦ | ٢١,٩ | ١٤,٤ |
| جبل لبنان | ٩,٣ | ٢٦ | ١٦,٧ |
| الشمال | ١٢,٩ | ٣٤,٧ | ٢١,٨ |
| البقاع | ١١,٣ | ٣٢,٨ | ٢١,٦ |
| الجنوب | ١٢,٣ | ٣٣,٥ | ٢١,١ |
| النبطية | ١٢ | ٣٢,٦ | ٢٠,٦ |

جدول رقم ٢: معدل إعالة صغار السن ومعدل الإعالة الكلية، وهي نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة إلى الأفراد في الأعمار المنتجة إقتصادياً (١٥-٦٤) بين السكان، ونسبة الأفراد في سن الإعالة (أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة) إلى الأفراد في الأعمار المنتجة إقتصادياً (١٥-٦٤ سنة) بين السكان:

| المحافظة | معدل إعالة صغار السن | معدل الإعالة الكلية |
|----------------|----------------------|---------------------|
| المتوسط الوطني | ٤٦ | ٥٦,٧٥ |
| بيروت | ٣١,٧٤ | ٤٤,٧٣ |
| جبل لبنان | ٣٨,٨٦ | ٤٩,٣٧ |
| الشمال | ٥٨,٦٠ | ٦٨,٦٦ |
| البقاع | ٥٣,٨٧ | ٦٤,١٦ |
| الجنوب | ٥٤,٧٤ | ٦٣,٦٢ |
| النبطية | ٥٤,٥٠ | ٦٧,٤٠ |

جدول رقم ٣ - نسبة الأمية الإجمالية (١٠ سنوات وما فوق للذكور والإناث) ، وهي نسبة عدد الأميين ١٠ سنوات وما فوق إلى مجموع عدد السكان في الأعمار نفسها ولدى الجنسين في الأعمار نفسها ولدى الجنسين في مجموع عدد السكان لكل جنس:

| المحافظة | نسبة الأمية الإجمالية | نسبة الأمية لدى الذكور | نسبة الأمية لدى الإناث |
|----------------|-----------------------|------------------------|------------------------|
| المتوسط الوطني | ١٣,٦ | ٩,٣ | ١٧,٨ |
| بيروت | ٩,٢ | ٦,٢ | ١٢,١ |
| جبل لبنان | ٩,٩ | ٦,٤ | ١٣,٤ |
| الشمال | ٢٠ | ١٥,٦ | ٢٤,٢ |
| البقاع | ١٦,٢ | ٩,٨ | ٢٢,٦ |
| الجنوب | ١٤,١ | ٩,٨ | ١٨,٢ |
| النبطية | ١٨,٢ | ١٠,٨ | ٢٥,١ |

جدول رقم ٤ - متوسط عدد أفراد الأسرة ومتوسط عدد الأفراد في الغرفة الواحدة

| المحافظة | متوسط عدد أفراد الأسرة | متوسط عدد الأفراد للغرفة |
|----------------|------------------------|--------------------------|
| المتوسط الوطني | ٤,٦٥ | ١,٢٦ |
| بيروت | ٤,١١ | ١,٠٩ |
| جبل لبنان | ٤,٣٨ | ١,١٩ |
| الشمال | ٥,٢٩ | ١,٣٨ |
| البقاع | ٥,٠٥ | ١,٤٠ |
| الجنوب | ٤,٨٨ | ١,٣٠ |
| النبطية | ٤,٦٤ | ١,٣٧ |

جدول رقم ٥ - معدل النشاط الاقتصادي للسكان (١٥-٦٤ سنة) ومعدل العاملين في القطاع الزراعي الذكور والإناث:

| المحافظة | معدل النشاط الاقتصادي | العاملون في القطاع الزراعي - ذكور | العاملون في القطاع الزراعي - إناث |
|----------------|-----------------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| المتوسط الوطني | ٤٥,٧ | ٧,٤ | ٣,٨ |
| بيروت | ٤٧,٦ | ٠,٣ | ٠,١ |
| جبل لبنان | ٤٧,٧ | ٢,٦ | ٠,٤ |
| لشمال | ٤٤,٤ | ١٠,٢ | ٤,٨ |
| البقاع | ٤٢,٦ | ١٧,٦ | ٩,١ |
| الجنوب | ٤٣,٩ | ١٤,٦ | ١٠,٧ |
| النبطية | ٤١,٩ | ١٢,٤ | ٢٧,٣ |

جدول رقم ٦ - نسبة المساكن غير الموصولة إلى شبكات المياه والصرف الصحي:

| المحافظة | نسبة المساكن غير الموصولة إلى شبكة المياه | نسبة المساكن غير الموصولة إلى شبكة الصرف الصحي |
|----------------|---|--|
| المتوسط الوطني | ٤,٧ | ٣٩,٨ |
| بيروت | ٠,٨ | ١,١ |
| جبل لبنان | ٢,٦ | ٣٤,٤ |
| الشمال | ٩ | ٤٥,٨ |
| البقاع | ٨,٤ | ٦١,٩ |
| الجنوب | ٤,٩ | ٥٥,٥ |
| النبطية | ٦,٥ | ٨٠,٥ |

جدول رقم ٧- : نسبة غير الملحقين لمتابعة الدراسة من الذكور والإناث بحسب الاقضية، وهي بالنسبة لمجموع عدد السكان في كل قضاء ممن هم في سن الدراسة:

| المحافظة | للقضاء | نسبة غير الملحقين لمتابعة الدراسة |
|-----------|---------------|-----------------------------------|
| البقاع | راشيا | ٣,٤٣ |
| | الهرمل | ١٢,٣٦ |
| | بعلبك | ٥,١٩ |
| | البقاع الغربي | ٥,٧٨ |
| | زحلة | ٦,٣٧ |
| النبطية | حاصبيا | ٤,٦٧ |
| | مرجعيون | ٤,٨٢ |
| | بنت جبيل | ٣,٣١ |
| | النبطية | ٤,٠٧ |
| الجنوب | جزين | ٤,٦٧ |
| | صيدا | ٤,٥٩ |
| | صور | ٦,٢١ |
| الشمال | بشري | ٢,٠٣ |
| | عكار | ١٢,٦٦ |
| | البترون | ١,٧٨ |
| | زغرتا | ٥,٧٧ |
| | الكورة | ١,٧٧ |
| | المنية | ١٣,١٤ |
| | طرابلس | ١٠,٣٣ |
| | جبيل | ٣,٢٦ |
| جبل لبنان | كسروان | ٣,٥٢ |
| | عاليه | ٤,٠٩ |
| | الشوف | ٤,٠٢ |
| | المتن | ٢,٧٢ |
| | بعيدا | ٥,١ |
| | بيروت | ٣,٨٨ |

وفي هذا السياق أيضاً، تؤثر التوزيعات السكانية على التفاوت التاريخي بين لبنان المركزي والمناطق الريفية وتؤكد وتجسده. وبينما تعبر التوزيعات المناطقيّة الطوائفيّة السكان عن خصوصية مجتمعية، فإن الحراك السكاني من الأرياف إلى المدن يتجاوز هذه الخصوصية، دون أن يتناقض معها، باتجاه إبراز الدور الذي لعبته، ولا تزال، المركزية السياسية والإدارية والاقتصادية والخدماتية في التفاوت التنموي بين المناطق وفي استنزاف المدينة للريف بمعدلات مقلقة.

فقد خسرت المناطق الريفية في الفترة الواقعة بين ١٩٥٠-١٩٧٥، أكثر من ٦٥٠ ألف نسمة، أي ربع العدد الإجمالي للسكان المقيمين في لبنان في تلك الفترة. وحسب دراسة الاسكوا حول أثر التركز الاقتصادي في نمو المدن وترجع الأرياف، فإن عدد السكان المقيمين في الأرياف يتناقص بشكل متواصل منذ الاستقلال حتى اليوم: ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكان الأرياف ١,١١٥ مليون نسمة، مقابل ٣٢٧ ألفاً للمدن. وفي ١٩٧٥ وصل عدد سكان الأرياف إلى ٨٦٩ ألفاً، وفي ١٩٩٠ إلى ٤٨٢ ألفاً، مقابل ٢,٤٨٣ مليون نسمة للمدن. وهذا يعني أن ١٥% من إجمالي السكان المقيمين في لبنان يسكنون في الأرياف، مقابل ٨٥% في المدن، التي شهدت تطوراً معاكساً، بحيث أن عدد سكان هذه المدن ارتفع من ٢٢,٧% عام ١٩٥٠، إلى ٦٨,٨% عام ١٩٧٥، إلى ٨٣,٧% عام ١٩٨٥، ويتوقع أن يصل إلى ٨٧% عام ٢٠٠٠ (١٦) .

إضافة إلى تدخل العامل الإسرائيلي في هذا الحراك، والذي سبب نزوحاً لسكان الجنوب وللإجتاحات الدورية وأخيراً الاحتلال المباشر لمنطقة تبلغ مساحتها ٨% من إجمالي مساحة لبنان (٨٥٠ كلم^٢)، والتي يبلغ عدد سكانها ربع مليون نسمة، فإن عدد المقيمين في هذه المنطقة يتناقص باستمرار بسبب الممارسات والضغط التي تمارسها قوات الاحتلال عليهم. فإذا كانت مركزية الاقتصاد والخدمات قد دفعت حوالي ٤٠% من سكان الجنوب للهجرة نحو العاصمة وضواحيها وبلاد الاغتراب، فإن العامل الإسرائيلي قد أوصل هذه النسبة إلى الثلثين من إجمالي عدد السكان المسجلين عام ١٩٨٨ في ١١٨ مدينة وقرية من اقضية مرجعيون وحاصبيا والنبطية وبنيت جبيل وصور والزهراين وجزين، أي سكان المناطق المحتلة والمحاذية لخطوط الاحتلال (١٧) .

لما التهجير والفرز الطائفي ومحطات النزوح الناتجة عن الحرب الأهلية فقد أدت مجتمعة إلى ترك أكثر من ٨٠٠ ألف نسمة لمراكز إقامتهم وممتلكاتهم ومصادر رزقهم، وأوقعت حوالي ٧٥% منهم في حالة عوز شديد، حيث ترتفع نسبة الفقر والبطالة والتفكك الأسري والأزمات الاجتماعية والنفسية والتسرب المدرسي (١٨) .

خلاصة:

نخلص من كل هذه الاستنتاجات إلى القول ان التوزيعات السكانية التي عرفها لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم خضعت خضوعا مطلقا للعوامل البنوية للتأسيسية لنظام لبنان الاداري والاقتصادي، وللعوامل الطارئة كالحرب الأهلية والاعتداءات الإسرائيلية. وفي الحالتين، تظل هذه التوزيعات معبرة عن أحوال المعيشة، إذ تتحرك وفق الاتجاهات التي تملئها ضرورات الحياة وشروط السكن والدخل والخدمات والأمن والتعليم الخ ...

وبهذا المعنى، يصبح الربط بين أحوال المعيشة والتوزيعات السكانية في أساس كل تفكير بالتنمية البشرية المستدامة. ولا يمكن لهذه التنمية من بلوغ أهدافها في ردم الهوة القائمة بين المناطق الا بتخطيط استراتيجي يبدأ بمعالجة المشكلات الضاغطة وصولا الى معالجة الأسباب والعوامل التي أسفرت عن تراكم وتعميق هذه المشكلات. مما يعني إعادة نظر شاملة بجذوى المركزية المفرطة وأثارها في هجرة الأرياف وكتنظام المدن وانخفاض مستوى المعيشة وتفاوت مردود القطاعات الإنتاجية ...

ولكي لا تصبح التوزيعات السكانية الراهنة مصدرا لأزمات معيشية واجتماعية وسكانية وثقافية، ولكي تجسد النمو الكافي والاندماج الاجتماعي والوحدة الوطنية، فإن إعادة النظر بالسياسات المتبعة ينبغي ان تبدأ بخطوات تشريعية وإيمانية واقتصادية، بدونها لن تتجح محاولات ردم الهوة القائمة بين المناطق ولا محاولات تخفيف معدل النزوح السكاني من الأرياف الى المدن. واهم هذه الخطوات:

- ١- اعتماد قاعدة اللامركزية الإدارية.
- ٢- تفعيل دور البلديات ومؤسسات المجتمع الأهلي.
- ٣- تأمين وصول للخدمات والتقديمات الاجتماعية الأساسية الى المناطق الريفية، بما في ذلك إنجاز مرافق البنى التحتية .
- ٤ - توسيع قاعدة الاستفادة من الضمانات والتأمينات الاجتماعية والصحية، بحيث تشمل العاملين في القطاع الزراعي، وخاصة صغار المزارعين.
- ٥- تشجيع الاستثمار الصناعي ودعمه في المناطق، ولا سيما التصنيع الزراعي.

٦- حماية القطاع الزراعي ودعمه وخاصة لجهة التمليفات المصرفية وتخفيف عدد الوسطاء وتسويق المنتج وحمايته من المنافسة الخارجية، تأمين شبكات الري واحياء المشاريع الخاصة والأبحاث الزراعية واستصلاح الأراضي والإرشاد...

٧- رفع مستوى المدرسة الرسمية ودعمها وإنشاء معاهد للتعليم المهني والتقني في المناطق.

٨- تشجيع المؤسسات التعاونية ودعمها، لا سيما للتعاونيات الإسكانية.

٩- دعم النشاط السياحي في المناطق وخاصة في المواقع الأثرية.

١٠- حماية البيئة الريفية من تدهور المساحات الخضراء، وإيجاد حلول دائمة لمشكلات الكسارات والمصانع والنفايات....

١١- اعداد استراتيجية إعلامية وثقافية لتشجيع السكن في المناطق الريفية بعد تأمين متطلبات هذا السكن، وخاصة طرق المواصلات ووسائل النقل والاتصالات...

هوامش ومصادر

١. حول موقع الإنسان في الرؤية الجديدة لمفهوم التنمية البشرية، راجع تعريف هذا المفهوم في "ملاح التنمية البشرية المستدامة في لبنان"، الصفحات ١٥-١٦. منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، ١٩٩٧.
- * حول التوزيعات السكانية وفق الطوائف والمناطق والتمركز المناطقي للطوائف، من المفيد مراجعة بحث الدكتور علي فاعور حول "مركز السكان والطوائف في لبنان وتأثيره في اللامركزية"، الصفحات ٢٣٥-٢٤٩، في "اللامركزية الإدارية في لبنان ..."، مؤلف جماعي من منشورات للمركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٦.
٢. تقرير بعثة إيرفد حول حاجات وإمكانيات التنمية في لبنان، وزارة للتصميم، بيروت، ١٩٦٠-١٩٦١.
٣. التقرير الوطني الكامل المقدم الى القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، آذار، ١٩٩٥، صفحة ٥٠، أعداد ونشر وزارة الشؤون الاجتماعية.
٤. المرجع السابق، صفحة ٥١.
٥. نقلا عن "إشكاليات الانتماء الاجتماعي بعد الحرب في لبنان"، أعداد فهيمة شرف الدين وأليب نعمة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٧، صفحة ١٢. اما تقديرات الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد ذكرها الدكتور نجيب عيسى في "الإصلاح الاقتصادي وإعادة الأعمار في لبنان، منشورات الاسكوا ١٩٩٣.
٦. تقارير المصرف المركزي عن السنوات المذكورة.
٧. نقلا عن إشكاليات الانتماء الاجتماعي، صفحة ٦٢.
٨. نقلا عن ملاح للتنمية البشرية المستدامة في لبنان، صفحة ١٢٢.
٩. المرجع السابق، صفحة ٧٣.
١٠. هذه الأرقام واردة في المسح اللبناني لصحة الام والطفل، أعداد د. حلا نوفل، بيروت، ١٩٩٦.
١١. نقلا عن إشكاليات الانتماء الاجتماعي....، صفحة ٦.

١٢. راجع ملامح التنمية المستدامة في لبنان، صفحة ٣٧.
١٣. تقارير مصرف لبنان عن السنوات المذكورة، وكذلك إشكاليات الاندماج الاجتماعي ...
صفحة ٢٦.
١٤. التقرير الوطني ... الصفحات ٢٧ و ٣٤ .
١٥. د. علي فاعور ود. جوزف أليان: ورقة عمل حول المؤشرات الأساسية للسكان والتنمية، مقدمة في ورشة العمل حول تقويم واستخدامات بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن في إطار برنامج السياسات والاستراتيجيات السكانية والتنمية، أوتيل الكومونور، بيروت، ٦ و ٧ شباط، ١٩٩٨.
١٦. نقلا عن التقرير الوطني صفحة ٩٠ .
١٧. راجع حول هذا الموضوع كتاب د. علي فاعور : جغرافية التهجير، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩٣ صفحة ٩٤.
١٨. حول موضوع المهجرين من جوائنه كافة، راجع ملامح التنمية المستدامة ...
الصفحات ١٥٧-١٦٣.

إعداد

د. علي فاعور
د. عبد الله عطوي
د. علي الشامي

يقع هذا الكتاب ضمن سلسلة من ستة أجزاء تتضمن الدراسات التحليلية لنتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن (١٩٩٥ - ١٩٩٦) وهو مشروع قامت بتنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد قام بإعداد هذه الدراسات مجموعة من الباحثين ضمن إطار برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنمية الذي يهدف بشكل أساسي إلى المساهمة في إعداد وثيقة وطنية وبرنامج تنفيذي للسياسة السكانية في لبنان.

Biblioteca Mediana



0326545